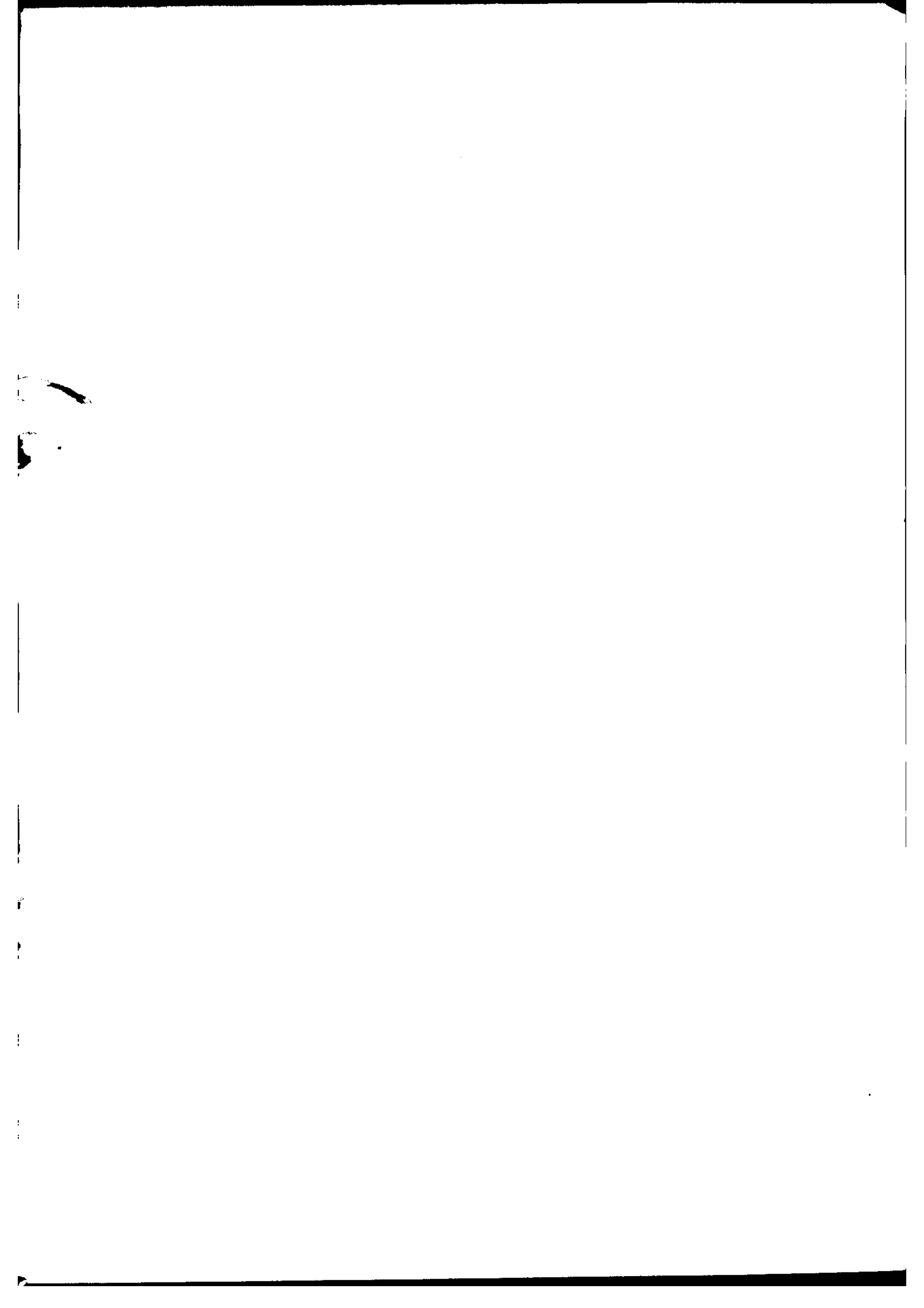


مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

إشراف: د. يونان لبيب رزق



قضايا الفلاح
في البرلمان المصري
١٩٢٤ - ١٩٣٦

د. زكريا سليمان بيومي



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٧

الاخراج الفنى

البير جورجى

تقـــديم

البرلمـــان المصرى على امتداد دوراتـــه ، وفى ظل مختلف الدساتير التى انعقد على ضوئها (١٩٢٣ و ١٩٣٠) ، اســتمر واقعا تحت هيمنة الطبقة التى ظلت تحتل قمة السلم الاجتماعى خـــلال الحقبة موضــع الدراســة ، طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعيـــة .

والفلاح المصرى ، على تباين شرائحه ، ظل يشكل الغالبية العظمى من سكان مصر خــلال نفس الفترة . صحيح ان سنوات الفترة المذكورة قـــد شـــهدت تحركا سريعا نحو نمو المدينـــة المصرية ، شأنها فى ذلك شأن السنوات السابقة عليها أو اللاحقة لها ، بيد أنه وبالرغم من هـــذا التحرك فقد اســتمرت المدن المصرية تشكل جزرا متناثرة وسط بحر الريف الواســع والعميق فى نفس الوقت .

وبين الأقلية المؤثرة من كبار الملاك التى شكلت غالبية أعضاء البرلمانات المصرية والأغلبية المقهورة من الفلاحين التى شكلت سواد الشعب المصرى تدور هذه الدراسة الجديدة التى يقدمها الدكتور زكريا سليمان بيومى أستاذ مساعد التاريخ الحديث بكلية التربية ـ جامعة المنصورة .

ولعل أهم ما توضحه هذه الدراسة عن « قضايا الفلاح فى البرلمان المصرى » بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٣٦ ذلك التناقض ، بل قد لا نذهب بعيدا اذا قلنا التناطح ، فى المصالح بين أصحاب الأغلبيتين ؛ الأغلبية البرلمانية من كبار ملاك الأراضى الزراعية والأغلبية البشرية من الفلاحين .

من جانب آخر فانه يذكر لتلك الدراسة انها تصدت بالبحث لفترة من المفروض أن القضايا الاجتماعية خلالها ، بما فيها قضية الفلاحين ، كانت غائبة ، بحكم الانشغال الشديد فى الكفاح السياسى ، ضد الانجليز أو ضد القصر ، ومن هنا جاءت صعوبة دراسة مثل هذا الموضوع ، ولعل الدكتور زكريا يكون قد نجح بهذه الدراسة فى اجتياز تلك الصعوبة .

وعلى الله قصد السبيل ...

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مقدمـــة

لم يقف الظلم الذى وقع على الفــلاح عند حد التعسف والجور وعدم الاهتمام الذى عاناه طوال أغلب العصور التاريخية وبخاصـــة العصـــور الاقطاعيـــة التى امتدت من عصر الدولة الأيوبية ــ وربما قبلها ــ فى العصر العبـاسى الثانى ومرورا بالعصر العثمانى والعصر الحديث بل شـــمله كذلك ظلم منهج البحث التاريخى نفسه • ولا يتمثل ذلك فى اهمـــال المؤرخين سواء لدوره غير المدون أم لحقيقة ما يعانيه بل وصـــل الى حد اتهامه بالصمت والسلبية •

واذا كان من الضرورى أن نسلم بتخلف الفــلاح فكريا بسبب ما أحاط به نفسه ــ أو أحيط به ــ من العادات والتقاليد

والمعتقدات الموروثة التى أسهمت فى اغراقه فى السلبية الا أن بعض الباحثين الاجتماعيين قد رصدوا له العديد من وقفات الكفاح أمام طغيان كبار الملاك ، وأكد بذلك أنه رغم صبره الذى يفسر بالسلبية فى أحيان كثيرة قادر على أن يحاسبهم على تقاعسهم السياسى وظلمهم الاجتماعى • وعلى الرغم من أن أغلب هذه الوقفات لم تصمد كثيرا ، وأن الفلاح كان يدفع بسببها مزيدا من الاضطهاد والتعذيب الا أنها تعد ــ بحكم الظروف الشديدة التى تحطيه ــ عاملا من أهم عوامل التغير الاجتماعى من ناحية وكذلك تستوجب رصدها كسلبية على الأنماط السياسية والاجتماعية لا على الفلاح من ناحية أخرى، فهذه الأنماط أو القوى لم تكتف بعجزها ــ المقصود ــ عن عدم تسليح الفلاح بالوعى الذى كان سينقذه من تهمة التخلف بل حاربت أية عناصر من الفلاحين الذين جاهدوا من أجل توعية أنفسهم سعيا للدفاع عن قضاياهم •

ولا ينبغى أن يتعلل المؤرخون بندرة الوثائق والمصادر التى تتناول دور الفلاح بل يتطلب الأمر خروجهم من دائرة التقليد وعبادة النص الى محاولة استيضاح روح هذه النصوص سعيا للوصول الى صانع الحدث التاريخى الحقيقى بدلا من حصر وقصر وقائع التاريخ على القادرين على تدوين الحدث ، كما لا ينبغى أن يسنمر المؤرخون عند رؤية فصاحة الفلاح من قدرته

على محادثة فرعون ومن زاوية فرعون بل ينبغى النظر الى العوامل التى دفعته لكى يوصف بالفصاحة والأسباب التى حرمته منها وهذا لا يأتى الا بدراسة حياته الاجتماعية والاقتصادية وغيرها .

واذا كنت بهذا البحث سألقى الضوء على جوانب محدودة من حياة الفلاح المصرى لا حياة الفلاح كاملة فى الحقبة موضوع الدراسة فلأن المصادر التى أعتمد عليها من دساتير ومضابط المجالس النيابية وأجهزة رأى تصور فى أغلبها آراء أعداء الفلاح أو على الأقل الذين لم يهتموا بقضاياه ، فاذا بدا منهم اهتمام ضئيل فمن باب خشيتهم من انفجاره أو انهياره ويفسرونه فى الظاهر بأنه من قبيل العطف والبر والاحسان فيكسبون به مزيدا من مكانة اجتماعية تساعدهم على مزيد من استغلال الفلاح الساذج الطيب .

كما أن الدراسات التى تزخر بها الحركة الأدبية المصرية عن الحقبة موضوع الدراسة والتى تناولت حياة الفلاح « كيوميات نائب فى الأرياف » لتوفيق الحكيم ، و « الأرض » لعبد الرحمن الشرقاوى ، و « الشمندوره » لمحمد قاسم ، و « أيام الانسان السبعة » لعبد الحكيم قاسم ، و « الحرام » ليوسف ادريس ، و « زينب » للدكتور محمد حسين هيكل ، لا يستطيع أن يعتمد عليها المؤرخ ذلك أن تصورات الروائى لا تقدم عملا موضوعيا بالشكل الواجب دراسته .

وبقى أن نشير الى أن بعض الدراسات التى تناولت فترة برلمانية فى مصر (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) قد حاولت كغيرها من الدراسات السابقة أن تبنى أحكاما على النظام السياسى من خلالها معتمدة على التحليل الاجتماعى والاقتصادى لهذه المؤسسات دون مراعاة الظروف التى تنفرد بها الظاهرة المصرية والمتمثلة فى الظروف السابقة والملازمة سواء كانت ظروفا سياسية أم ظروفا اقتصادية واجتماعية ، وكذلك الأساس التشريعى الذى قامت عليه هذه التجربة ، أو بشكل عام مدى وعى الجماهير بها سواء كان ذلك الوعى فى الشرائح المؤمنة بها أم المستفيدة منها وهو عامل يعكس مدى فرض المجتمع للاطار الليبرالى للممارسة السياسية من خلال فرز اجتماعى تم على أساس من الممارسة الحرة فى حق الاختيار ، وبالتالى يجيب على تساؤل هل كانت السلطة التشريعية تمثل أو تعبر عن قوى ومصالح المجتمع المصرى (١) ؟

وأود أن أوضح أنه اذا كانت الجذور الاجتماعية التى أنتمى اليها قد دعتنى الى ابداء بعض التعاطف تجاه الفلاحين أو أظهار سوءات غيرهم الا أننى حاولت أن أحد من ذلك بالالتزام

---

(١) عزه وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر ـ دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام سنة ١٩٨٥ .

بالموضوعية . وان كانت مضابط البرلمـــان فى موقفها من الفلاح فى الفترة موضوع الدراســـة وهى المصدر الرئيسى الذى اعتمدت عليه قد ساقتنى الى حيث أهوى لخلوها مما يمكن أن نسميه دفاعا أو تعاطفا مع الفلاحين وخلوها كذلك من ذكر العنـــاصر القليلة من أبناء الفلاحين التى سمحت الظروف وتمكنت بمساعدة بعض كبار الملاك من أن تواصـــل التعليم أو تجد لها مكانا فى مجتمع المدينـــة من أمثـــال الدكتور طه حسين وعبـــاس العقاد وغيرهما .

وبشكل عام فاننى لم أقصد بهذا البحث أن أنتصر لشخص أو لتيار أو أذم فتلك مهمة لا تتفق وأصـــول البحث العلمى ، ولكننى حاولت بهذا البحث أن أسهم فى القاء الضوء على جانب من جوانب الحياة الاجتماعية فى تاريخ مصر المعاصر .

وعلى الله قصد السبيل

د. زكريا سليمان



تمهيد

الفلاح وموقف الدساتير المصرية منه

على الرغم من أن ثورة سنة ١٩١٩ قد بدأت فى المدن وأن أول من فجرها كانوا من المثقفين والطلاب والعمال الا أن مشاركة الفلاحين فى الريف المصرى قد أعطتها بعدا شعبيا لم تكن لتناله لولا هذه المشاركة . بل ان شمول هذه المشاركة لأغلب جوانب الريف المصرى قد فرض امكانية وصف هذه الثورة بأنها ثورة الفلاحين تمييزا لها عن كثير من الانتفاضات السابقة فى التاريخ المصرى التى كانت تقتصر على عناصر من المثقفين أو الحرفيين فى المدن فقط . فقد استشهد خلال هذه الثورة أعداد كبيرة من الفلاحين وتعرض كثير منهم للاعدام والسجن فكانوا بهذا من أكثر فئات الشعب اسهاما فيها (١) .

(١) فتحى خليل : نضال الفلاحين ـ القاهرة سنة ١٩٦٧ ص ٦٥ .

واذا كانت هذه الثورة قد فرضت على كافة فئات الشعب المصرى ومن بينهـا الفلاحـين تفويض مجموعة من العنـاصر البورجوازية وكبار الملاك والذين تشكل منهم الوفد المصرى تمثيلهم فى السعى لتحقيق كافة مطالبهم وفى مقدمتها المطـالب السياسية المتصلة بقضـية الاستقلال ، وأن هذه العناصر قد جاهدت بقدر مصالحها وثقافتها ورصـيدها السياسى فى هـذا الميدان ، الا أنها ـ أى هذه العناصر ـ قد فرضت عليها مصالحها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصـادية الا تبذل جهدا مماثلا فى تحقيق أهداف الفئات الثائرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وقد بدا ذلك واضحا فى الأحداث السياسـية التى تلت الثورة حيث آثمرت الجهود السياسية التى قام بها الوفـد فى أوربـا والمفاوضات فى مصر عن صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلن أن مصر دولة مستقلة برغم ما تضمنه من التحفظات الأربعة التى كانت تعد بمثابة اعتراف بوجود الاحتلال لكن هذا كان أقصى ما يمكن الوصول اليه فى نظر هذه الفئة ، أما دستور سنة ١٩٢٣ فانه يعتبر فى نظر الكثيرين استثمارا فعليا لجهود الفئات الثائرة من قبل الذين تولوا تمثيلهم حيث حاولوا به ومن خلاله الحفاظ على مكاسبهم ومصالحهم اكساب النظام الاجتماعى صفة دسـتورية ، وبالتالى خلا الدسـتور من بنود تشير الى العرفان بجهود الفئـات الثائرة وما بينها وأهمهـا أكثر الفئات

معاناة وهى فئة الفلاحين • وبالتالى يمكن القول بأنه لا توجد صلة حقيقية بين الثورة والدستور الذى قامت على أساسه الحياة النيابية والتجربة الديمقراطية فى الفترة اللاحقة (٢) . كما يمكن ادراك موقف المجالس النيابية تجاه الفلاحين على وجه الخصوص سواء فى الفترة موضوع الدراسة أم فى مرحلة التجربة الديمقراطية التى امتدت من ثورة سنة ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٣(٣) •

تعريف الفلاح :

لاشك أن مقولة « مصر هبة النيل » لها رصيد كبير من الحقيقة . وهى مقولة تتضمن تحديدا واضحا لدور الفلاح . فهو مع النيل يشكلان مصدر الثروة الحقيقية لمصر . وهما عاملان يكمل أحدهما الآخر وبدون أحدهما تموت مصر •

وقد اختلفت التعريفات للفلاح لكن أغلب الباحثين قد اعتمد فى تعريفه على حجم الملكية وقسموا الفلاحين الى فئتين فئة صغار الملاك وتشمل كل من لا تتجاوز ملكيته خمسة أفدنة وهى فئة

---

(٢) فتحى خليل : المرجع السابق ص ٦٥ ، عطية الصيرفى : العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشانق نيابة عن الوطنية المصرية ، بحث مقدم لندوة الالتزام والموضوعية فى تاريخ مصر ، سبتمبر سنة ١٩٨٧ .

(٣) عن نسبة كبار الملاك فى الوزارات فى الفترة من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٧ أنظر خاتمة هذا البحث ، د. عاصم الدسوقى : مجتمع كبار الملاك فى مصر ص ٢١٨ .

ترجع الى عصر محمد على الذى قام بتوزيع الأراضى على الأهالى سنة ١٨١٣ وجعل من حق كل فلاح قادر على زراعة الأرض أن يزرع ثلاثة أو أربعة أفدنة مدى لحياة دون تملكها وبالتالى عدم امكانية التصرف فيها بالبيع أو التوريث مع الالتزام بسداد ما عليها من ضرائب . وقد تقلصت هذه الفئة بفعل عوامل تفتت الملكية وتحول كثير من أبنائها الى فئة الفلاحين المعدمين . ومن أهم هذه العوامل زيادة الضرائب أو السخرة التى كانوا يستغلون فيها فى كثير من المشروعات العامة أو الخاصة بكبار الملاك والتى كان يستثنى منها الذين يشتغلون لدى كبار الملاك مما أدى الى ترك بعض أبناء هذه الفئة لأراضيهم والانضمام للعمل لدى كبار الملاك (٤) ، الى جوانب أخرى هامة كنظام الميراث وغير ذلك .

وحتى حين حاول الاحتلال الانجليزى حماية هذه الفئة والتقرب منها وسعى بنفوذه حتى صدر قانون سنة ١٩١٢ الخاص بتحريم نزع الملكية من الملاك الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل . وهو القانون الذى اعتبر الاحتلال فى نظر البعض صديقا للفلاحين وقريبا من أصحاب الجلاليب الزرقاء ، فان هذا القانون

(٤) د. السيد الزيات : البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى ١٨٠٥ ــ ١٩٥٢ ، دار المعارف ــ القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، د. على شلبى : الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر دار المعارف سنة ١٩٨٣ ص ١٩٢ .

لم يراع تحريم الحجز على المحاصيل الزراعية فى الحقول مما أدى الى أن يصبح مصدر معيشة الفلاح نهبا للمرابين والبنوك الزراعية التى داومت الاستيلاء على المحاصيل الزراعية (٥) •

والفئة الثانية من الفلاحين هى فئة الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أرضا وليس لهم سوى جهدهم والادوات اليدوية البسيطة المستخدمة فى الزراعة أو ما يسمون بعمال الزراعة ، وينقسمون الى عمال دائمين أو ما يطلق عليهم اسم « التملية » الذين يعملون بصفة دائمة فى أعمال الزراعة العادية بواقع عشرة عمال لكل مائة فدان ، وعمال مرابعون ويعملون مقابل من اثنين الى أربعة كيلات من الحبوب على أن يكون طعامهم وكسوتهم على المالك ، ثم عمال الظهورات وكانوا يقومون بمساعدة التملية فى بعض الأعمال الزراعية الموسمية • وهناك العمال المؤقتون أو الأجرية الذين يتم استئجارهم لمساعدة التملية فى زراعة المحاصيل التى تحتاج الى مزيد من الجهد ويحصلون على أجورهم نقدا أو عينا بحسب الأحوال ، ونتج ذلك عن النظام الرأسمالى الزراعى الذى أوجده الاستعمار من خلال تغليب زراعة الغلات النقدية ومن أهمها وفى مقدمتها زراعة القطن ، مما أدى الى فقد أربعمائة وأربعين ألف فلاح لأراضيهم كما

---

(٥) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى من العصر المملوكى ـ القاهرة سنة ١٩٥٨ ص ١١١ •

تشير بعض المراجع ، وكذلك قل عدد المستأجرين بنسبة ٧ر١١٪ ، وخرج اربعمائة وستة وسبعون الفا من الفلاحين من الريف الى المدينه . وزاد عدد العمـال الزراعيين من الأجراء كما تحول كثير من الفلاحين من أصحاب الملكيات الصغيرة الى أجراء كذلك(٦) . وكان هناك أيضا عمال المقاولة الذين يستحضرهم الخولى من مقاول مقابل آجرة نفر عن كل عشرة أنفار (٧) . والى جانب ذلك كانت هناك شرائح فى هـذه الفئة منها اصحاب الملكيات الصغيرة الذين يؤجرون أرضهم ويبيعون قوة عملهم ، كما أن هنـاك من لا يملك الأرض ويستأجرها من المـلاك الكبـار أو الصغار ويستخدمون جهد العمـال فى وقت يبيعون هم فيه جهدهم ويقومون بتسديد الريع للمالك ويحصلون على ما يتبقى من نتاج الأرض ، وهـذه الأمور دعت أحد الباحثين لأن يعتمد على توزيع الأرض حسب الحيازات لا حسب الملكيات (٨) .

وبشكل عام فاننا نميل الى تعريف بعض الباحثين للفلاحين بأنها هى تلك الجماعة الاجتماعية المتميزة من أهل الريف التى

---

(٦) د. عبد العظيم رمضان : الفكر الثورى قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ص ١٥٩ .

(٧) د. عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٨) صالح محمد صالح : الاقطـاع والرأسمالية الزراعية فى مصر ــ دار ابن خلدون سنة ١٩٧٩ ، ص ٥٦ . وتقدر بعض المراجع تعداد هـذه الشرائح من الفلاحين بقرابة ١٢ مليون خـلال فترة البحث ، د. عبد العظيم رمضان : المرجع السـابق ص ١٥٤ .

تحترف العمل الزراعى وتقوم حياتها على زراعة الأرض او يبدلون قوة عملهم فى الزراعة ولا تحتاج فى ذلك الى جهد الاخرين سواء الان اعضاء هذه الجماعة من ذوى الملكيات الصغيرة ام من المعدمين الذين لا يملكون ارضا أو من مستاجرى المساحات المحدودة (٩) . ويقومون بشكل مباشر بانتاج الحاصلات الزراعية سواء أكانت حاصلات المواد الغذائية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة وعلف الماشية الذى يترتب عليه المنتجات الحيوانية وينتجون كذلك المواد الأولية اللازمة — بعد تصنيعها — لسد حاجات معاشية أساسية كالقطن وقصب السكر وغيرها (١٠) .

الفلاح فى الدستور :

لم يعر الدستور الذى صدر فى مصر سنة ١٨٨٢ أى اهتمام للفلاحين سواء بالنسبة لقضاياهم أم لحقوقهم . حتى حق الانتخاب الذى تستفيد منه الفئات الأخرى ولا يستفيد منه الفلاح فلم يحصل عليه كاملا وذلك لأن الدستور قد حصر حق الانتخاب على البالغين من العمر واحدا وعشرين عاما والذين يدفعون ضرائب لا تقل عن خمسمائة قرش باستثناء العلماء والرؤساء الروحيين

---

(٩) د. السيد الزيات : المرجع السابق ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(١٠) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ٥ .

والحاصلين على الشهادات العالية والمحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة والمدرسين بالمدارس الأميرية والأهلية والموظفين العاملين والمتقاعدين بما فى ذلك الضباط (١١) .

وحين تشكلت لجنة الثلاثين لوضع دستور سنة ١٩٢٣ كان أغلب أعضائها من كبار الملاك حيث كان عددهم فى اللجنة التحضيرية ١١ عضوا من ١٨ عضوا أى بنسبة ١ر٦١٪ ، وكان عددهم فى اللجنة العامة للدستور ـ التى ناقشت المبادىء العامة ـ عشرين عضوا من اثنين وثلاثين عضوا أى بنسبة ١ر٦٢٪ (١٢) .

وكانت هذه النسبة قادرة على اخلاء الدستور تماما وفى كل مواده وبنوده من ذكر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين فى وقت حرص فيه المشرعون على التظاهر بمنح حقوق وحريات واسعة للمواطنين وأن الجميع سواء أمام القانون ، ويتضح من هذا أن الدستور فى اغفاله للحقوق الاجتماعية والاقتصادية لم يضع الضمانات التى تمنع من استغلال الفئات

---

(١١) د. ابراهيم شلبى : تطور النظم السياسية والدستورية ، دار الفكر العربى القاهرة سنة ١٩٧٤ ، ص ٣٤٠ .

(١٢) د. عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢١٠ ، وعن اسماء أعضاء لجنة الثلاثين انظر : عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ـ جـ ١ ـ ط ٢ سنة ١٩٥٩ ، ص ٦٣ .

الكادحة ومن أهمها الفلاحون كما لم يوضح الملامح المحـددة لاخراج هذه الفئات من العوامل التى أحاطت بها والتى دفعتها للثورة كالاستبداد والفقر والمرض والأمية (١٣) .

واذا كان الدستور قد نص على الحقوق السياسية للفلاح فانها حقوق لم يكن يستطيع مشرعو الدستور استبعادها حيث لا تستغنى عملية الانتخاب عن صوت الفلاح شكليا . وبرغم ذلك وضعتها فى اطار من القيود كشرط الملكية أو نسبة التعليم وغيرها . وجاء دستور سنة ١٩٣٠ ليضع مزيدا من القيود فى هذا الأمر حيث رفع سن الناخب من احدى وعشرين سنة الى خمسة وعشرين واشترط نصابا ماليا مرتفعا أو أن يكون حاصلا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ، وحظر على التجار المقيمين فى الريف الترشيح لعضوية البرلمـان (١٤) .

وحتى حق التعليم الذى نصت المـادة ١٩ من دستور سنة ١٩٢٣ أن يكون الزاما لكل المصريين من بنين وبنات ، وأن يكون مجانيا بشكل يمكنه من مزاولة حقه السياسى ، ظل حبرا على ورق حيث كان المشرعون يرغبون فى أن يظل الفلاح أميـا يمكن استغلاله والتلاعب بصوته مما دعا بعض النواب فى أول

---

(١٣) د. ابراهيم شلبى : المرجع السابق ص ٣٤٨ .

(١٤) المرجع السابق ص ٤٣٢ .

مجلس نيابى وهو النائب محمد سعيد بك لأن يوجه سؤالا لوزير المعارف نصه : « لماذا لم يعمم التعليم الأولى لانقاذ أبناء الأمة من الجهالة والأمية وهى من العيوب ومن موانع الانتخابات » (١٥) ؟

وحتى تلك البنود التى لوحت بالمساواة وخلت من مضمونها الاجتماعى تماما أو البنود التى تتيح الحرية وتكفل الحقوق فلم يعرها كبار الملاك بشكل عام أو الموجود منهم داخل المجالس النيابية بوجه خاص أى اهتمام حيث استندوا الى ما لديهم من سلطة فى تخطى القانون واستعانوا بمأمورى المراكز الذين كانوا يسلكون مصيرهم فى التستر على المخالفات التى كانت كثيرا ما تصل الى حد الجرائم وكانوا يأوون الكثير من الأشرار فى عزبهم لاستخدامهم فى ارهاب الفلاحين ، وهو أمر يدعو الى اعتبار ما يدور فى المجالس النيابية فى أغلبه فى جانب والحياة الواقعية للطبقات المعانية وفى مقدمتها حياة الفلاحين فى جانب آخر (١٦) . وتؤكد ذلك محاضر مجلس النواب فحين حدث حريق فى قرية أويش الحجر مركز المنصورة وأدى الى حدوث

---

(١٥) مضابط مجلس النواب : جلسة رقم ٣٥ بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ .

(١٦) المصدر السابق : فى ١٩٢٤/٦/١ ، د. عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

أضرار جسيمة للفلاحين من هدم للبيوت وحرق للحبوب ومصادر الغذاء وموت للماشـية وغير ذلك وقام مدير الدقهليـة بجمع الاكتتابات من الأهالى وفلاحى المناطق المجاورة لمساعدة المنكوبين وأوكل الأمر باعادة تنظيم القرية الى مأمور المركز ، وكان أهالى هذه القرية قد وقفوا فى الانتخابات السابقة ضد رغبة المـأمور مع رغبة أحد كبار الملاك فانتهزها المأمور فرصة ونكل بهم وهاجم بيوتهم ولجـأ الأهالى الى وزارة الداخلية والى وزارة العدل دون مجيب ، وتقـدم أحـد أعضـاء مجلس النواب وهـو السعيد محمد سبع أفندى بطلب للتحقيق فى اجبار الأهالى على التنازل عن جزء من أراضيهم للبناء عليها وكذلك لحبس الكثير منهم لعدة أيام(١٧) .

ووقفت الحكومة ومجلس النواب دون حراك حينما حـدث حريق مدمر فى ناحية العوجا مركز دمنهور بالبحيرة أحرق منازل الأهـالى وقوتهم وأدواتهم الزراعيـة ، وحـين طلب النـائب غالى ابراهيم أفندى من وزارة الداخلية فى مجلس النواب سرعة مد يد العون لهم أجاب وزير الداخلية بأن قيمة ما حرق لا يزيد عن ثلاثمائة جنيه وأن صاحب السمو الأمير حليم قد تبرع لهم بمائة جنيه وزع بنسبة حال كل منهم وأن الوزارة ستنظر بعد

---

(١٧) المصدر السابق : جلسة رقم ٣٦ فى ٢١ اغسطس سـنة ١٩٢٦ ص ٥٤١ ، ٥٤٢ .

ذلك فى المساعدة حسب مقتضيات الأحوال (١٨) .

ونبه أحد أعضاء مجلس الشيوخ وزارة الداخلية الى خطورة الحرائق التى تحدث فى القرى وأنه لابد من اتخاذ اجراءات وقائية لدرء الخطر الناجم عن هذه الحرائق حيث يعرض أرواح الأهالى وزراعتهم ومنازلهم للخطر وأن كافة التوصيات التى طرحت فى هذا الصدد من قبل لم يؤخذ بها ، ورد الوزير على ذلك بالحديث عن نشاط الحكومة حيث كانت آلات الاطفاء سنة ١٩٢٠ ستة آلات فقط زيدت الى ثمان وتسعين آلة سنة ١٩٣٤ (١٩) ، وبالقطع فان أغلب هذه الآلات كانت فى المدن ولم تكن تخدم الريف الذى ينبه اليه العضو خاصة اذا ما لاحظنا عدم وجود الطرق الصالحة المؤدية الى كثير من القرى التى تتعرض لخطر الحرائق .

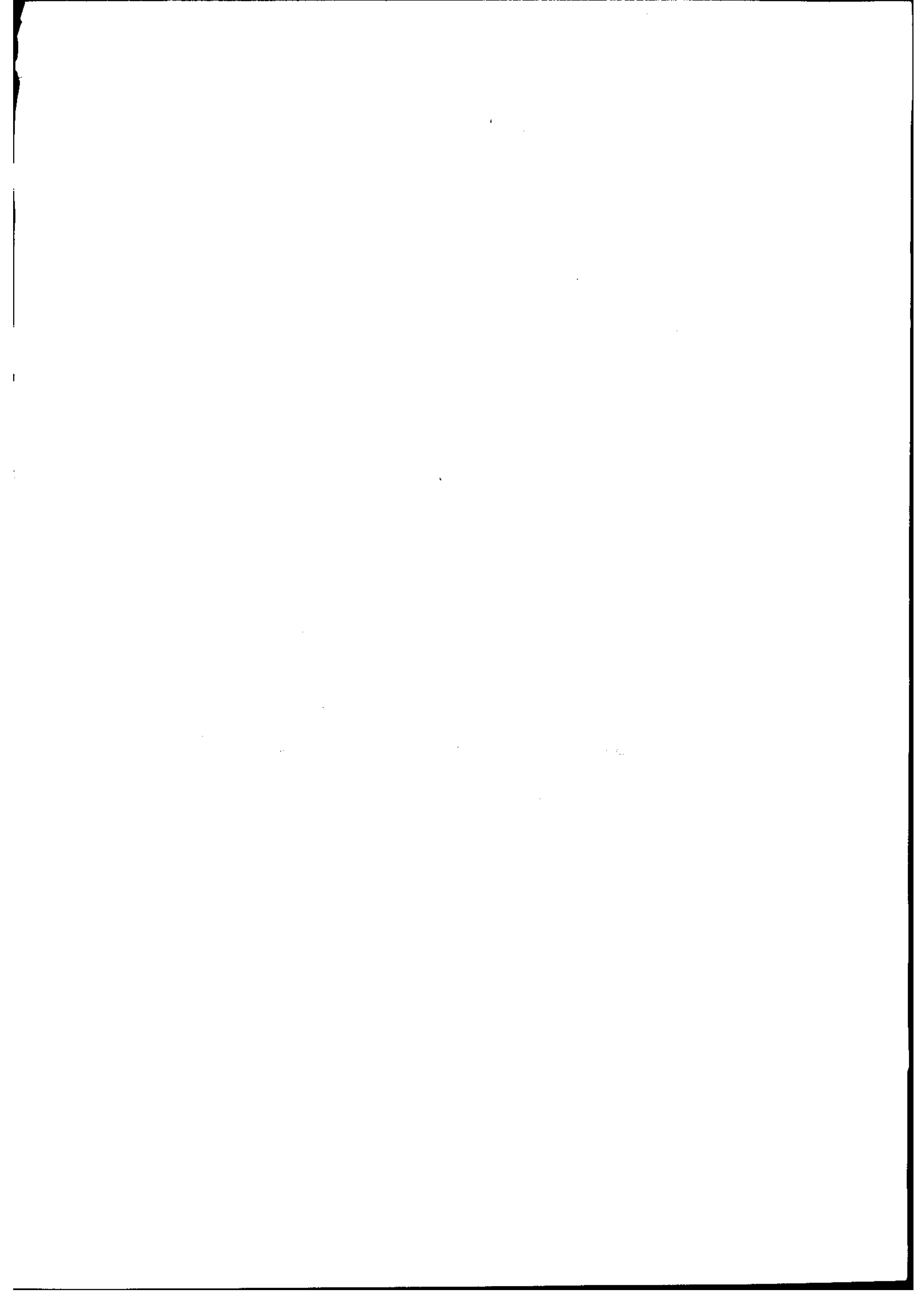
(١٨) المصدر السابق : فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ ص ٨٤٥ .

(١٩) مضابط مجلس الشيوخ : فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ ص ١٧١ ، ١٧٢ .

الفصل الأول

البرلمان والعلاقة بين الفلاحين وكبار الملاك

العلاقة الايجارية ــ الديون والسلف والرهونات ونزع الملكية ــ الضرائب ــ المحاصيل الزراعية ــ الرى والصرف ــ الطرق والكبارى



الايجـــــار :

لمـــا كان الايجار هو المحور الأساسى فى العلاقة بين كبار الملاك والفلاحين فقد شـــغل حيزا كبيرا من قضايا الفـــلاح فى المجالس النيابية •

وتدور أغلب القضـــايا حول عدم قدرة الفـــلاح ــ فى الغالب ــ على عدم الوفـــاء بالقيمة الايجارية لتعرض الزراعة كثيرا للكوارث التى تنتج عن نقص مياه الرى أو التركيز على نوع من الغلات أو الأسعار العالية أو عوامل مناخية أخرى ، وفى أغلب هـــذه الحالات كان كبار الملاك المسيطرون على هـــذه المجالس لا يتنازلون عما اسموه بحقهم فى القيمة الايجارية ، وقد فشلت كثير من المحـــاولات لتعديل هـــذه القيمـــة لصالح

الفلاح . وفى أحيان كثيرة كان كبار الملاك يشرعون لأنفسهم وبأنفسهم مزيدا من هذا الحق أمام ارتفاع أو انخفاض أسعار هذه الغلات وهو أمر دعاهم الى ايجاد ـ أو استمرار ـ نوع من الايجار كان يعتمد على نسبة الأسعار وبخاصة فى محصول القطن ، أو نسبة المحصول المحددة مما كان يسبب ارهاقا وظلما للفلاح (١) . كما أغفلت التشريعات نوعا من الايجار ، وهو الايجار بالمزايدة عن طريق العطاءات التى كانت تؤدى الى التنافس فى الايجار برفع السعر أو اللجوء للايجار بالمفاوضة ، أى بالتفاوض المباشر بين المالك والمستأجر ، وكان هذا أيضا يؤدى الى ارتفاع القيمة الايجارية وهى أمور كانت فى مجموعها مرهقة للفلاح كذلك . ومن الأمور التى أدت الى زيادة هذه الأنواع من الايجار تحول الكثير من صغار الملاك الى عمال زراعيين أو مستأجرين بفعل تفتت الملكية (٢) .

فعن عجز الفلاح عن الوفاء بالقيمة الايجارية تقدم أحد أعضاء مجلس النواب وهو الأستاذ عبد الرحمن البيلى باقتراح بتعديل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الخاص بمنح مهلة لدفع الايجارات الزراعية فى حدود ٢٠٪ من القيمة الايجارية ، وعلى

---

(١) د. عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢١٠ ، ٢١٢ حيث يوضح نسبة كبار الملاك فى المجالس النيابية وهو ما سنوضحه فى خاتمة هذا البحث .

(٢) د. عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ١٤٤ ـ ١٤٩ .

الرغم من نجاح البعض فى احالته الى لجنة الاقتراحات رغم اعتراض بعض الاعضاء من كبار الملاك الا انهم اختلفوا فى تحديد اللجنة المنوطة بدراسته فمنهم من راى احالته الى اللجنة المالية ومنهم من رأى تحويله للجنة الحقانية مما يؤكد عدم وجود سياسة واضحة فى هذه المجالس تجاه هذه القضايا الهامة ، وانتهى الامر باحالته للجنة الاقتراحات(٣) • كما أحيل الى نفس اللجنة اقتراح تقدم به النائب شيخ العرب سيف النصر موسى لبحث النظر فى امر الاقساط الأميرية المقررة على مزارعى فلاحى مركزى اطسا وأبشواى من اعمال مديرية الفيوم (٤) •

ونجد موقف مجلس الشيوخ واضحا حينما تقدم المزارع يوسف ابراهيم من المنيا بعريضة يطلب فيها شمول قانون تخفيض الايجارات الصادر سنة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ الأراضى التى يزرع بها نخيل وعنب وموالح فتعد كل من لجنة المالية ولجنة الحقانية تقريرين منفصلين ومفصلين تفصيلا مطولا يؤكدان فيهما رفض هذه العريضة ويحصلان على موافقة اجماعية من المجلس بالرفض (٥) •

---

(٣) مضابط مجلس النواب : فى ١٩٣١/٦/٢٢ ص ٢٥ ــ ٢٧ .

(٤) المصدر السابق : ١٩٣١/٧/٢١ ص ١٧٠ .

(٥) مضابط مجلس الشيوخ : جلسة فى ١٩٣٢/٣/١ ص ١١ ، ١٢ .
تقرير لجنة الشئون المالية ليوسف قطاوى باشا وآخر من لجنة الحقانية من أحمد طلعت باشا .

وفى نفس الوقت يقف مجلس النواب مساندا لما قامت به وزارة الأوقاف بتأجير اطيانها لكبار الملاك دون صغارهم حين تقدم النائب محمد قطب عبد الله بسؤال الى وزير الأوقاف عن عزم وزارته اشهار مزاد لتأجير أطيانها لبعض كبار المزارعين برغم صدور قرارات من نفس المجلس بأن يكون تاجير هذه الأطيان لصغار المزارعين ، فيرد الوزير بان الشروط التى وضعت يستحيل معها تأجير كل هذه الأطيان لصغار المزارعين لعدم توافر الشروط التى وضعتها الوزارة فيهم (٦) ، وتعللت لجنة الحقانية بأن هذا الاستثناء أملته ظروف انخفاض أسعار القطن وأن الأسباب التى أحاطت بوضع قانون تخفيض الايجار سنة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ لاتزال قائمة (٧) .

وحين تقدم نجيب برادة بك عضو مجلس الشيوخ باقتراح

---

(٦) مضابط مجلس النواب : فى ١٩٣٢/٦/١٤ ص ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ومن أهم هذه الشروط كما هى موضحة فى مضبطة الجلسة :

أ ــ أن تكون مساحة الأطيان كبيرة ومتجمعة حتى يسهل توزيعها وادارتها ومراقبة المزارعين وارشادهم وحتى يمكن ترتيب دورة زراعية منظمة ووضع نظام زراعى ملائم لحالة كل صفقة .

ب ــ أن يتوافر وجود صغار الزارعين الذين فى مقدرتهم القيام بخدمة الأطيان وزراعتها بأنفسهم وتكون لديهم المواشى الكافية للزراعة وليسوا ممن يستغلون الأرض بطريق تأخيرها للغير من باطنهم .

جـ ــ أن يكون بالأطيان مخازن لحفظ حاصلات المستأجرين ومساكن للموظفين وعزب بها مساكن للزارعين .

(٧) مضابط مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٢/٦/١٩ ص ٣٤٦ ــ ٣٥٠ .

للمجلس بشروع قانون لتخفيض ايجار الأطيان الزراعية عن السنة الزراعية ۱۹۳۱ ــ ۱۹۳۲ بسبب هبوط أسعار القطن هبوطا كبيرا وكذلك هبوط أسعار الغلال الأخرى مثل القمح والفول والذرة مما انعكس آثره فى انخفاض دخل المزارعين وعجز الكثير من المستأجرين عن سداد ايجار الأراضى قررت لجنة الاقتراحات فى تقرير لها وباجماع آراء الأعضاء اعتباره اقتراحا مقبولا ويجوز نظره فى المجلس (۸) . ولكن فى نفس الوقت رفضت اللجنة العديد من الاقتراحات المشابهة المقدمة من الأهالى فقد رفضت طلبا تقدم به عبد الفتاح عمر طه عضو مجلس الشيوخ وعمدة الواسطى مديرية أسيوط نيابة عن مستأجرى جزائر المديرية يطلبون فيه تطبيق قانون تخفيض الايجارات عليهم على اعتبار أنه يخالف المادة ۲۲ من الدستور (۹) ، ورفضت كذلك عريضة مماثلة تقدم بها جرجس ميخائيل وآخرون من مستأجرى أطيان الجزائر بمديرية جرجا يلتمسون فيها تطبيق قانون الايجارات والتجاوز لهم عن تحقيق قدره ۲۰ . ۳۰٪ من عقود

---

(۸) المصدر السابق : فى ۱۹۳۳/۳/۱۳ ص ۲۲٦ ــ ۲۲۸ وقد وافقت اللجنة فى جلسة ۱۹۳۳/٦/۲۷ على تخفيض الأراضى المزروعة قطنا بنسبة ۳۰٪ بشرط أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة .

(۹) المصدر السابق : فى ۱۹۳۳/۳/۱۳ ص ۲۲۸ . وتنص هذه المادة على « لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم ، أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون الا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية » .

الايجـارات على اعتبـار أن ذلك خـارج عن اختصـاص البرلمـان (١٠) • كما رفضت عريضة تقدم بها عرفات سيف النصر وأخرون من مستأجرى أطيان زراعية بمديرية أسيوط ، وأخرى من محمد عبد العال وآخرين من مستأجرى أطيـان الجزائـر بمديرية جرجا يلتمسون فيها تخفيض الايجار بنسبة ٤٠٪ (١١) •

ورفضت وزارة الأوقاف الالتماس الذى آثاره عضو مجلس الشيوخ سـعد مكرم بة بتقسيط المتأخر من الايجار لمدة خمس سنوات لمستأجرى الأوقاف نظرا لانخفاض آثمان المحصـولات الزراعية حيث اشترط وزير الأوقاف أن تقوم وزارة المـالية بدفع نسبة ٣٠٪ من هـذه الايجارات لوزارة الأوقاف ، ومع ذلك أكد عزم الوزارة على عدم التنازل عن محاضر التبديد للمستأجرين الذين لم يسددوا التأمين المناسب للايجـار ــ وهم بالطبع صغار المزارعين ــ حفاظا على أموال الوزارة (١٢) •

وكذلك رفض وزير المـالية اقتراحا وجهـه له النائب محمد الشاملى الفار بامكانيـة ترك الايجارات المتأخرة والغـاء

---

(١٠) المصدر السابق : ى ١٩٣٣/٣/١٣ ص ٢٢٨ •

(١١) المصدر السابق : فى ١٩٣٣/٥/٢٢ ص ٣٤٤ • وفى جلسة ١٩٣٣/٦/٢٧ رفضت عريضـة مقدمة من محمد منصور وآخرين من مستأجرى الجزائر بتفتيش بلقاس مركز شربين مديرية الغربية •

(١٢) المصدر السابق : ١٩٣٦/٨/١٢ ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ •

المحجوزات عن مستأجرى أطيان مصلحة الأملاك ، وكل ما أبداه من التخفيف عن كاهل الفلاحين هو وضع نظام لتسوية الايجارات المتأخرة رغم ادراكه انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية وما أصابها من تلف بسبب الآفات (١٣) .

ورفضت لجنة الأوقاف بمجلس النواب الاقتراح الذى تقدم به محمود فرج ذكرى باك عضو مجلس النواب يطلب فيه تقسيط الديون المستحقة لوزارة الأوقاف على المستأجرين لآجال تسمح بالدفع ، وبررت رفضها بأن الأموال المطلوب تقسيطها انما هى حق الأفراد فى الأوقاف الأهلية ، أما الاوقاف الخيرية فانها موجهة الى تعمير المنشآت المرصودة عليها وتعول الكثير من الفقراء والمساكين (١٤) .

واكتفت لجنة المالية فى مجلس النواب بقبول اقتراح تقدم به عضو مجلس النواب محمد عثمان عمر يقضى بتأجيل دفع قسطى شهرى مايو ويونية ١٩٣٦ المستحقين على أطيان سبعة عشر بلدا من بلاد مركز فاقوس واعادة الحالة على ما كانت عليه سنة ١٩٣٥ وما قبلها حيث كانت أغلب هذه الأراضى رملية لا تصلح الا للزراعة الشتوية مما يعد ارهاقا للفلاح

---

(١٣) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٦/٩/٢ ص ١١٢٧ .

(١٤) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٩/٧ ص ١١٨٨ ـ ١١٩١ .

فى تحصل الأموال المستحقة عليها . ووافقت على اعـادة نظـام الايجار الى ما كان عليه من قبل دون اعفاء الفلاحين من الضرائب التى تراكمت عليه بفعل القانون الجديد (١٥) .

وقد حاولت بعض الحكومات التدخل لتخفيض القيمة الايجارية فى السنوات التى حدثت فيها أزمات اقتصادية بسبب هبوط سعر القطن حيث تدخلت سنة ١٩٢١ وأصدرت القانون رقم ١٤ باعادة النظر فى ايجـارات الأراضى الزراعية بتشكيل لجان فى المديريات تضم قاضيا واثنين من الأعيان أحدهما يمثل الملاك والثانى يمثل المستأجرين ، وصدر سنة ١٩٢٢ قانون مماثل. وفى سنة ١٩٢٧ اكتفت الحـكومة بتكوين لجـان استشارية للتوفيق . وسنة ١٩٣٠ صدر قانون بمنح مهلة لدفع الايجارات الزراعية وتخفيض ٢٠٪ لمن يدفع ٨٠٪ من ايجار ١٩٢٩ / ١٩٣٠، ٣٠٪ لمن يدفع ٧٠٪ من ايجار ١٩٣٠ / ١٩٣١ . وبرغم ذلك فان حدود العلاقة بين الجانبين ظلت بيد الأعيان وكبار الملاك حيث كانت آراء هـذه اللجان استشارية (١٦) .

الديون والسلف والرهونات ونزع الملكية :

فى الوقت الذى تمكن فيه كبار المـلاك من تطويع المجالس

---

(١٥) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٩/١٧ ص ١٦١٦ - ١٦١٧ .

(١٦) د. عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ١٤٨ .

النيابية والحكومات فى حل آزمة الديون العقارية وتولت الحكومة السداد وحلت محل البنوك العقارية الدائنة على أن يقوموا هم بالسداد على آجال طويلة وصلت تسعين عاما وبفائدة ٤٪ . كما نجحوا فى تأجيل أقساط اموال الأطيان حتى يتفرغوا لسداد ديون البنوك العقارية وكذلك نجحوا فى دفع الحكومة سنة ١٩٣١ لشراء الأرض المعروضة للبيع عن طريق الشركة العقارية المصرية حتى لا تتسرب الأرض عن طريق البنوك العقارية الأجنبية ليد الأجانب حيث كانت هذه المشكلة مشكلة قومية (١٧) . الا آنهم لم يقفوا موقفا مماثلا تجاه الفلاحين فى ديونهم ورهونات أرضهم والحجز على محاصيلهم وغير ذلك وهو ما تسجله محاضر المجالس النيابية . فقد طرح عضو مجلس النواب عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك سؤالا لوزير المالية عن طريقة تحصيل السلفيات التى تعطى للمستأجرين فى حالة امتناعهم عن الدفع فى ميعاده المحدد وعن امكانية توقيع الحجز الادارى على الحاصلات الزراعية الموجودة فى أرض المالك فى حالة ما اذا كان الضامن غير المالك أم آن الحجز يوقع على حاصلات أرض المالك ؛ فأجاب الوزير بحق الحكومة فى توقيع الحجز على محصول الأرض المستأجرة وعلى جميع ما يملك المقترض من عقار ومنقولات طبقا للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩

---

(١٧) د. عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٩٣ .

فاذا لم يف ذلك بالدين حق توقيع الحجز على أرض الضامن سواء أكان المالك أم خلافه (١٨) •

ولم يبت مجلس النواب فى الطلب المقدم من احمد عبد اللطيف مرزوق آفندى ومحمود سليمان غنام أفندى بشأن طلب تأجيل تحصيل ثمن السماد الكيماوى المباع من الحكومة للمزارعين والمستحق دفعه فى شهر مايو سنة ١٩٣٠ الى أكتوبر سنة ١٩٣٠ برغم أن المجلس قد قرر احالته الى لجنة المالية لبحثه بصفة مستعجلة (١٩) • وحين صدق الملك فؤاد على مشروع قانون بالغاء الاحتياطى الزراعى عارض النائب محمد صالح بك هذا القانون لأن الفائدة التى كانت ٤٪ قبل انشاء البنك الزراعى أصبحت ٧٪ بعد انشائه وهى لصالح المساهمين فى البنك يتحملها الفلاحون ورفض الاعتراض على اعتبار أن الـ ٧٪ على مدة أربعة عشر شهرا فى حين كانت الـ ٤٪ على أربعة شهور فقط وأن زيادة الفائدة ستمكن البنك الزراعى من التوسع فى تسليف أكبر عدد من الفلاحين ووافق المجلس على المشروع ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٣/٧/١٩٣١ (٢٠) •

وطرح النائب الشيخ عبيد ابراهيم الشاذلى سؤالا على رئيس

---

(١٨) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٠/٤/٢٢ ص ٦٥٤ - ٦٥٥ •
(١٩) المصدر السابق : فى ١٩٣٠/٦/٤ ص ١٠٨٣ •
(٢٠) المصدر السابق : فى ١٩٣١/٧/١٣ ص ٩٠ - ٩٣ ، ٩٨ ، ٩٩ •

الوزراء بشأن ما تم عمله حول تأجيل البيوع وسداد الأقساط فرد عليه رئيس الوزراء بأن ذلك محل عناية وآنه يبحث عن تيسير على المدينين حسنى النية الذين تأخروا عن السداد بسبب الأزمة العالمية ، وكان يقصد بهذا أن التيسير يشمل كبار الملاك دون الفلاحين (٢١) •

كما وافق مجلس النواب بالاجماع على مشروع قانون ببيع المحاصيل المرتهنة للقروض التى منحها البنك الزراعى المصرى لصغار الملاك من الفلاحين (٢٢) • ووافق المجلس أيضا على تقرير لجنة الشئون المالية ومشروع قانون بأخذ مليونين من الجنيهات من مال الاحتياطى العام لتقدمه الحكومة كقرض للبنك الزراعى المصرى والذى كان يستفيد منه فى الغالب كبار الملاك وأبدى التقرير عزم الحكومة على مد البنك بقروض فى حدود الستة ملايين من الجنيهات(٢٣) • ثم عاد المجلس ووافق على منح الحكومة مبلغ مليون جنيه من الاحتياطى العام لعقد سلف مضمونة برهن عقارى لملاك الأراضى الزراعية بحجة أن ذلك يحمى الملكيات الصغيرة من الفوائد الباهظة التى يتقاضاها

---

(٢١) المصدر السابق : فى ١٩٣١/٧/١٦ ص ١٣٨ ، ١٣٩ •

(٢٢) المصدر السابق : فى ١٩٣١/٧/١٦ ص ١٤٢ – ١٤٨ •

(٢٣) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٦/١٣ ص ١٠٨٢ – ١٠٩٦ ، وعادت مناقشته فى جلسة ١٩٣٢/٦/٢٧ •

المرابون فى حين كان مدى استفادتهم أدنى من استفادة كبار الملاك (٢٤) .

وفى نفس الجلسة التى وافق فيها المجلس على مشروع قانون من لجنة الحقانية بعد توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة وافق أيضا على مشروع قانون ببيع المحصولات الزراعية المرتهنة للقروض التى يعطيها البنك الزراعى المصرى وصدق الملك على القانون الأخير (٢٥) .

وصدق المجلس على مشروع قانون بالترخيص للحكومة فى أخذ مبلغ مليون جنيه من الاحتياطى العام لعقد سلف مضمونة برهن عقارى لملاك الأراضى الزراعية ، وبرغم أن المذكرة التوضيحية ذكرت أن هذا الأمر سيخدم كبار وصغار الملاك الا أنه حدد أن تقتصر السلفيات على من يملكون أكثر من خمسة أفدنة فاستأثر بذلك كبار الملاك بأغلب فوائده (٢٦) .

وتقدم عضو مجلس النواب الدكتور عبد الحميد سعيد باستجواب بشأن نكبة الفلاح وما أصابه من بؤس وشقاء وما أصاب الحكومة من فقدان الرحمة والشفقة فى بيع أبواب

---

(٢٤) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٦/١٩ ص ١١٥٣ ، ١١٦٤ .
(٢٥) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٦/٣٠ ص ١٣٤٥ ـ ١٣٥٠ .
(٢٦) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٧/٥ ص ٣٧٢ ـ ٤٠٣ .

دور الفلاحين ونوافذها علنا وحفنات الدقيق التى ادخرها غذاء سنويا لأبنائه كما حدث فى بلدة ميت الشيخ مركز كفر الشيخ وطالب بمد مهلة السلفة الى عشرين عاما بدلا من ذلك . ولم يتأثر أعضاء المجلس بذلك واعتبر صاحب الاستجواب خطيبا ووافق الجميع على رفع الجلسة دون بحث أى شيء مما تضمنه الاستجواب (٢٧) .

وحين استجابت وزارة المالية لملاحظة تقدم بها النائب فريد فخر الدين بخصوص ارتفاع نسبة فائدة البنك العقارى الزراعى من ٧٪ الى ٩٪ نظرا لأن جميع المدينين يتأخرون عن السداد فى الموعد المحدد وخفضت النسبة الى ٥٪ لكنها أضافت الفوائد المتأخرة على المدينين وتم تقسيطها على مدة أطول ثم نوهت بخطورة مركز البنك اذا استمر هذا الأمر (٢٨) .

وعن نزع الحكومة لملكية بعض الأطيان بسبب متأخرات الأموال الأميرية تقدم النائب حفناوى الزمر بك بسؤال الى وزير المالية الذى أجاب بعزم الحكومة على رد هذه الأطيان الى أصحابها والتى أخذتها الحكومة من سنة ١٩٣٠ بشرط سدادهم المبالغ المستحقة عليهم الى جانب المصاريف التى تكبدتها الحكومة

---

(٢٧) المصدر السابق : فى ١٩٣٤/٦/١٩ ص ١٥٢٧ .

(٢٨) المصدر السابق : فى ١٩٣٤/٦/٢٥ ص ١٥٤٤ .

بشرط ألا يكون عليهم مستحقات أخرى لها . ثم أبدى استعداد الحكومة لتقسيط هذه المبالغ أسوة بما اتبع أخيرا فى تقسيط الأموال الأميرية المتأخرة (٢٩) .

وقد سار مجلس الشيوخ فى نفس اتجاه مجلس النواب بل يزيد حيث كان كبار الملاك يشكلون فيه نسبة أكبر من نسبتهم فى مجلس النواب فى الغالب ، فحين صدر قانون منع بيع الأراضى الزراعية الخاصة بصغار الملاك المدينين للبنوك العقارية واستبدل بقانون المحصولات الزراعية المرتهنة أبدى مجلس الشيوخ موافقة جماعية على هذا القانون الذى أعطى للبنك حرية اختيار طريقة البيع (٣٠) .

ورفضت لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ اقتراحا تقدم به الشيخ أحمد نجيب برادة بك بشأن تعديل المادتين ٦٠ ، ٦١ من القانون المدنى الأهلى الخاصتين بالطمى والطرح والذى يتلخص فى الاستعاضة عن نظام المبادلة بين أكل البحر وطرحه بتقدير تعويض نقدى طبقا لقواعد نزع الملكية لأن الفلاح لا يستطيع انتظار طرح البحر بدلا من أرضه التى أكلها البحر (٣١) .

---

(٢٩) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٩/١٤ ص ١٣٧٨ .

(٣٠) مضابط مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٢/٧/٦ ص ٤٠٤ ــ ٤٠٨ ، تقرير لجنتى المالية والحقانية .

(٣١) المصدر السابق : فى ١٩٣٣/١/٩ ص ١ ، ٢ .

وعندما تقدمت لجنة المالية بمجلس الشيوخ بمشروع قانون بنزع ملكية أراضى تستلزمها التعلية الثانية لخزان أسوان فى منطقة تمتد ٣١٠ كيلو مترا وتشمل زمام أربعين بلدا واشتملت على ١٠٥٥٧ فدانا ستغمرها المياه طوال السنة علاوة على ٥١٦٠ فدانا ستغمرها المياه جزءا من السنة وعدد النخيل فيها ١١٥٧١١٢ نخلة والأشجار ١٨٨١٧ شجرة وعدد المساكن ٢٩٦١٤ مسكنا وعدد السواقى والآبار ٥٢٧ ، وقد بلغت جملة التعويضات للأهالى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ووافقت اللجنة على هذه الاجراءات (٣٢) .

كما وافقت نفس اللجنة على اجراء مجلس الوزراء بدفع الشركة العقارية المصرية للتدخل لشراء الأراضى المعرضة للبيع بثمن بخس واعطاء الأولوية للمدين وأهل قرينته فى اعادتها خلال خمس سنوات وبعدها تكون الشركة حرة فى البيع لمن تشاء من المصريين لا الأجانب ، وبررت اللجنة موافقتها بأن فى ذلك محافظة بقدر المستطاع على قيمة الثروة الزراعية فى البلاد (٣٣) .

وحينما عرضت لجنة الحقانية مشروع قانون بتوقيع الحجز الادارى للحصول على الايجارات والمبالغ المستحقة لوزارة

---

(٣٢) المصدر السابق : جلسة بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢٠ ص ٣٦ ـ ٣٦ .

(٣٣) المصدر السابق : جلسة بتاريخ ١٩٣٣/٥/٨ ص ٢٩٠ ـ ٢٩٣ .

الأوقاف عن الأملاك الزراعية التي تحت ادارتها وافقت اللجنة على ذلك المشروع وأعطت الحق فى الحجز دون اذن من القاضى (٣٤) .

وحاول بعض اعضاء مجلس الشيوخ وهو الشيخ الياس عوض بك أن يطرح على وزير المالية والمجلس سؤالا يستفسر فيه عن نية الحكومة حول الغاء القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٢ القاضي بحماية الملكيات الزراعية الصغيرة بحجة أن ذلك سيزيد من تراكم الفوائد عليهم ، ومع أن الوزير رد بعدم الاتجاه الى ذلك الا أنه أبدى رغبته فى بحث هذا الأمر (٣٥) .

ورفض وزير الحقانية طلبا وجهه اليه الشيخ الشافعى أبو وافية بخصوص وقف اجراءات قضايا التبديد ضد الفلاحين لعدم سداد ديون الحكومة حتى يتم تسويتها بواسطة وزارة المالية وذلك لأن الحجز قد تم على قوت الفلاحين وحوكم الذين اضطروا الى أكله بالتبديد وحكم على بعضهم والبعض الآخر فى سبيل صدور الحكم عليه ، وبرر رفضه بأن ذلك فيه حفاظ على أموال الدولة (٣٦) .

---

(٣٤) المصدر السابق : فى ١٩٣٣/٦/٢٦ ص ٥٤٤ ـ ٥٤٥ ، وقد سبق أن طرح هذا الأمر على وزير الأوقاف فى جلسة ١٩٣٢/٧/٧ ورفض التحاوب ص ١٤٧٤ .

(٣٥) المصدر السابق : فى ١٩٣٤/٥/٢ ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣٦) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٦/٢٤ ص ٩٢ .

الضرائب :

تعتبر الضرائب من أهم الوسائل التى استعان بها كبار الملاك فى مصر لتحقيق السيطرة الكاملة على الفلاحين ، ويرجع ذلك لاختلاف شكل استغلال الأرض عن الاقطاع الأوربى الذى كان فيه الاقطاعى يقيم فى أراضيه الزراعية ويحصل على دخله من زراعة الأرض ويمارس سيطرة مباشرة على الفلاحين ويتحمل عنهم بعض المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية ، لكن كبار الملاك فى مصر كانوا ملاكا غائبين يقيمون فى المدن ولا يمارسون سلطة قانونية على الفلاحين كالمحاكمة أو السجن ، لذلك فانهم استمدوا سلطتهم على هذه الفئة من خلال اغراقها فى الديون والسلف والايجارات المتأخرة لضمان تبعيتهم الاقتصادية وهو أمر دعا أحد الباحثين لأن يعتبر كبار الملاك فى مصر من الرأسماليين الزراعيين (٣٧) .

ومما لاشك فيه أن سيطرة كبار الملاك على الأجهزة التشريعية والتنفيذية قد جعلهم يصدرون التشريعات الضريبية التى تحمل الفلاح صاحب الملكية الصغيرة الجزء الأكبر منها ، وأشار كثير من الباحثين الى أن الضرائب قد حددت على أساس الفدان الواحد دون اعتبار لحجم الملكية فمالك الفدان الواحد

---

(٣٧) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ص ١٥ .

يدفع نفس الضريبة التى يدفعها عن الفدان ـ صاحب الألف فدان (٣٨) •

فحينما انتهى العمل ببعض القوانين الضريبية والتى كانت محددة لمدة خمس سنوات جدد مجلس الشيوخ التصديق على اصدارها بزيادة نسبة ٥٪ ولمدة خمس سنوات أخرى فى كل من مديريات أسوان وقنا وجرجا والجيزة وبنى سويف والشرقية بحجة أنها تصرف فى منافع عمومية ومنها التعليم (٣٩) • وعلى الرغم من أن هذه الزيادة قد أثيرت فى مجلس النواب من النائب وليم مكرم عبيد أفندى الا أنه لم يعرضها بشكل عام لكنه عرضها فيما يخص أهل الصعيد وهى دائرته الانتخابية فوصف حال الفلاح فيها بأنه يضع أربعة شواديف كل فوق الآخر ويقضى يوما كاملا ليروى فدانا واحدا ويكلفه رى الفدان ثمانون قرشا يوميا وأن ناتج المحصول للفدان لا تزيد قيمته عن أربعة أو خمسة جنيهات تأخذ منها الحكومة جنيها تقريبا ، وأن نسبة الضرائب تتراوح بين ٢٨٪ ، ٦٤٪ بينما لا تزيد عن ١٤٪ فى الوجه البحرى وأن أمورا كثيرة تضطر الفلاح فى الصعيد لهجر بلاده الى المدن بحثا عن العيش أو الاتجاه الى الاجرام . وطالب أن تصلح أمور الرى فى الصعيد وكذلك تطبيق العدل فى

(٣٨) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى ص ١١٥ •

(٣٩) محاضر مجلس الشيوخ : جلسة فى ١٩٢٦/٧/٧ ص ١٤٤ ـ ١٥٢ •

الضرائب فتفرض ضرائب تصاعدية بنسبة الملكية ، واكتفى وزير الاشغال فى رده بالقول بأن الوزارة ستعتنى باصلاح الرى (٤٠) .

وعن مشروعات الحكومة فى استصلاح الأطيان البور بعد توفير المياه وتخزينها رأى مجلس النواب ضرورة تحمل المنتفعين نصيب من عبء هذا التعمير وفرض ضريبة على كل منطقة نفذت فيها اتجاهات الاستصلاح بصرف النظر عما اذا كان الملاك قد اهملوا أو لم يهملوا الانتفاع من هذه المشروعات ورفضوا كل اعتراض على هذه الضريبة حتى تتمكن الحكومة من مواصلة القيام بهذه المشروعات وتحقيق العدالة فى تمتع منطقة قبل أخرى بهذه المميزات وترك المجلس لوزارة المالية تحديد هذه الضرائب (٤١) .

وصاحب عرض تعديل قانون أجور الخفراء زيادة فى نسبة الضريبة على الفلاحين مما دعا أحد النواب وهو يوسف الجندى أفندى لأن يرى ذلك الأمر ظلما أرهق الأهالى ، وأن ترك هذا الأمر للعمد أكثر ظلما حيث وصلت جملة الضرائب بما فيها ضريبة الخفراء فى بعض الأحيان وفى بعض الجهات الى ١٣ جنيها

---

(٤٠) محاضر مجلس النواب : مضبطة ٣٥ فى ١٩٢٦/٨/١٨ ص ٥٣١ .

(٤١) المصدر السابق : مضبطة ٣٥ فى ١٩٢٦/٨/١٨ ص ٥٣٥ .

على الفدان ، وحين أشار بعض مأمورى المراكز على العمد بتعيين عشرة خفراء لمدة ستة أشهر وأن تجمع مرتباتهم من المشاغبين أوضح النائب بأن الضريبة جمعت من الفلاحين من غير أرباب السوابق لا لشيء الا للخصومة السياسية بينهم وبين العمد . كما طالب النائب بضرورة شمول هذه الضريبة للأجانب لأنهم يتمتعون بالأمن ، وأن ترد الزيادات للأهالى ، لكن مطلبه لم يجد استجابة فى المجلس (٤٢) .

وردا على عريضة تقدم بها أهالى مركز طوخ مديرية القليوبية الى مجلس الشيوخ يطلبون فيها تخفيض ضريبة تبخير الأشجار تشجيعا للمزارعين لزراعة الفاكهة خصوصا بعد تحديد زراعة القطن رفضت لجنة الزراعة بالمجلس هذه العريضة لأن ما أجرته من تخفيض سابق قد خلق عجزا بين الايرادات والمصروفات (٤٣) .

ووافق مجلس النواب على اقتراح تقدم به النائب فخرى

---

(٤٢) المصدر السابق : مضبطة ٥١ فى ١٩٢٦/٧/١٩ ص ١٧٧ ، وقد ظل هذا مثار طلب حتى منحت الحكومة مليون جنيها من الوفر فى ميزانية ١٩٣٣/١٩٣٢ أسهم فى تخفيض ثلث ضريبة الخفراء وتسعة أعشار ضريبة مجالس المديريات وجزء من رسم ضريبة الأرز . مجلس الشيوخ فى ١٩٣٣/٦/١٩ ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ولكن المجلس فى جلسة ١٩٣٤/٥/٩ رفض الغاء ضريبة العساكر السيارة لأنها لا تحمل الأهالى أى زيادة فى ضريبة الخفراء (ص ٣٠٢) .

(٤٣) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٢٧/٤/٢٠ ص ٥٦٥ ، ٥٦٦ .

عبد النور بك بشأن الرجوع الى النظام الأول القاضى بتحصيل أقساط الضرائب فى القطر المصرى موزعة على مواعيد متفرقة طول السنة الزراعية تلاحظ فيها مواسم الزراعة [٤٤] .

وطرح سؤال على لجنة المالية بمجلس النواب عن وجوب النظر فى ايجاد علاج سريع لتقدير الضريبة على الاراضى الزراعية حيث انها أصبحت ضريبه فادحه لا تتفق مع دخل ملاك الأطيان. فهذه الضرائب وان كانت فى الأصل ١٠٪ الا انها كانت تصل الى ٢٠٪ أحيانا والى ٢٥٪ فى سنوات انحطاط سعر الانتاج . ومع أن وزير المالية اعترف بذلك الا أنه رفض النظر فى ذلك لما على الحكومة من التزامات مالية لصندوق الدين وأن الميزانية العامة قد راعت دخلها من الضرائب عند اقرارها [٤٥] .

ومع ذلك حاول كبار الملاك استصدار قانون من مجلس النواب بالغاء ضريبة القطن التى كانت عشرة قروش على القنطار. وبرغم عموم نفعها الا أن وزير المالية رفض بحجة الاخلال بالميزانية ووعد بالنظر فيها مستقبلا ، وكانت هذه الضريبة قد فرضت لمساعدة الحكومة فى دعم سعر القمح الذى يباع للفلاحين [٤٦] .

---

(٤٤) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٠/٤/٢٧ ص ٧٥٨ .
(٤٥) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٧/٣ ص ١٣٧٣ .
(٤٦) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٧/٥ ص ١٤٠٢ ـ ١٤٠٥ .

ولم تفلح بعض الجهود التى طرحها بعض أعضاء مجلس الشيوخ سواء لتخفيض الضرائب عن الفلاحين آم لتقسيطها بدلا من دوام توقيع الحجز على المحاصيل الزراعية لصغار المـلاك من الفلاحين وعلى دوابهم ودورهم وغير ذلك (٤٧) .

ولم تطرح على المجالس النيابية فى الفترة موضوع الدراسة أى من مشروعات اصلاح النظام الضريبى . ويرى بعض الباحثين أن السبب الرئيسى فى ذلك يرجع الى دوام العمل بالامتيازات الأجنبيـــة الى جانب ديون الدولة لبعض دول أوربا . واقترح الباحث أن تحذو مصر حذو بعض الدول التى تخلصت من هذا العبء باعلان افلاسـها ثم الشروع فى اصـدار نظـام خاص بالضرائب (٤٨) .

المحاصـيل الزراعيـة :

اذا كان الايجار هو محور العلاقة بين كبار الملاك والفلاحين فان المحاصيل الزراعية بكمها ونوعها هى التى تتحكم فى تحديد

---

(٤٧) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٤/٦/١٢ فى السؤال الذى طرحه أمين سامى باشا على وزير المالية بشأن تخفيض الضرائب ، نفس المصدر فى ١٩٣٦/٦/٢٤ عن سؤال الشيخ الشافعى أبو وافية الى وزير المـالية بشـأن تقسـيط الضرائب .

(٤٨) يوسف نحـاس : الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ـ القاهرة سـنة ١٩٢٦ ص ١٠٢ .

هذه العلاقة وأشكال الايجار • واذا كانت المحاصيل الزراعية تنقسم فى الغالب الى محاصيل نقدية وأخرى استهلاكية فان اهتمام كبار الملاك قد انحصر فى أغلبه فى المحاصيل النقدية ـ وفى مقدمتها القطن ـ التى تحقق العائد الذى يسعى اليه من خلال ملكية الأرض •

وتتضح هذه الأهمية فى محاضر المجالس النيابية فعلى أثر هبوط سعر القطن تقدم أحد أعضاء مجلس النواب وهو محمد على بسيونى بك باقتراح يقضى بتكليف الحكومة بشراء ربع مليون قنطار قطن من القطن الأشمونى حماية للسعر ، ووافق الأعضاء على سرعة مناقشة الاقتراح دون عرضه على اللجنة المختصة (٤٩) •

كما أبدت الحكومة موافقتها فى نفس الشهر على تحمل أجر ٥٠٪ من نفقات لجان تبخير الفاكهة فى البساتين وهى بالقطع مملوكة لكبار الملاك (٥٠) •

وتبدو قضايا الاهتمام بالقطن أكثر وضوحا فى مجلس الشيوخ فحين تقدم سمعان غبريال القمص بك باقتراح الى وزير الاشغال لاطلاق المياه فى الحياض جنوبى أسيوط يوم ٣٠ أغسطس

---

(٤٩) محاضر مجلس النواب : مضبطة جلسة ٩ فى ١٩٢٦/٧/٦ ص ٨٤ •
(٥٠) المصدر السابق : جلسة ٢١ فى ١٩٢٦/٧/٣١ ص ٢٧٩ •

وشمالها يوم ١٥ سبتمبر أجاب وزير الأشغال بأنه لابد من اعطاء فرصة للأهالى لجمع محصولاتهم الصيفية برغم التأخير فى زراعة القطن وسينبه عليهم بالتبكير فى ذلك فى الأعـوام المقبلة حتى يمكن زراعة القطن فى موعد مبكر قبل حدوث الفيضانات (٥١) .

وتقدم لويس أخنوخ فانوس افندى باستجواب الى رئيس الوزراء للسؤال عن سياسة الحكومة لحماية أسعار القطن فأجاب وزير المـالية بالنيابة بأن الحياة الاقتصادية فى مصر تتوقف على محصول القطن ولذلك فان هبوط أسعار القطن تضطر الحكومة للتدخل لشرائه فى الوقت الذى تراه وبالمقدار الذى يضـمن مصلحة الفلاح . وفى الحقيقة فانه يعنى مصلحة كبار الملاك (٥٢) .

وعلاجا لمشكلة الأسعار المنخفضة للقطن تقدمت لجنة الزراعة بمجلس الشيوخ بمشروع قانون بانقـاص المساحة التى تزرع قطنا فى السنوات ٢٧ ، ٢٨ ، ١٠٢٩ الى الثلث للمحافظـة على خصوبة الأرض وتخفيف وطـأة اصابة الحاصـلات بالآفـات الزراعية وعملا على ارتفاع أسعار القطن ، وتمت الموافقـة على القانونين فى المجلسين الشيوخ والنواب (٥٣) .

---

(٥١) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٢٦/١١/٢٢ ص ٨ .
(٥٢) المصدر السابق : فى ١٩٢٦/١٢/١٤ ص ٧٣ – ٨١ .
(٥٣) المصدر السابق : فى ١٩٢٦/١٢/١٦ ص ١٠٥ – ١٣٨ .

وفى اليوم التالى وافقت لجنة المالية بمجلس الشيوخ على الاقتراح الذى تقدم به على عبد الرازق بك بشأن التسليف على القطن حتى أربعمائة قنطار •• ورفع مقدار السلف على الرتب التى هى أعلى من رتبة الفولى جودنير وكان ذلك بالقطع يخص كبار الملاك (٥٤) •

وتقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ باقتراح بشأن ارسال القطن السكلاريدس الذى اشترته الحكومة ويبلغ أربعمائة ألف قنطار الى المعامل الأجنبية لغزله ونسجه وبيعه على حساب الحكومة لأن الكميات المخزونة لدى الحكومة تضغط على الأسعار وتسبب نزولها عن نصف السعر ، لكن لجنة المالية بالمجلس رفضت هذا الاقتراح لصعوبة تنفيذه (٥٥) •

كما حدد وزير الاشغال فى مجلس الشيوخ المناطق التى تزرع الأرز وألا تزيد عن مائة وثمانين ألف فدان وحدد كذلك توقيت زراعته (٥٦) •

وعلى الرغم من ادراك لجنة الزراعة بمجلس الشيوخ

---

(٥٤) المصدر السابق : فى ١٩٢٦/١٢/٢٧ ص ١٤٩ – ١٥٣ •

(٥٥) المصدر السابق : فى ١٩٢٧/١/١٧ ص ٢١٨ – ٢٢٠ •

(٥٦) المصدر السابق : فى ١٩٢٧/٢/٨ ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، وقد ثبت بعد ذلك قيام الكثير من كبار الملاك بزراعة الأرز بالمخالفة وريه من المياه المخصصة لرى القطن ثم يطالبون تعويض لرى القطن ، نفس المصدر فى ١٩٣٦/٧/٢٧ ص ١٦٣ ، ١٦٤ •

لخطورة زراعة الخشخاش (الأفيون) وأنه يباع سرا داخل البلاد بدلا من تصديره الى الخارج أو استخدامه فى المستحضرات الطبية واقرارها بالتالى لقانون منع زراعته الا أنها قد حددت عقوبة هينة لا تضاهى الخطورة الناجمة عنه حيث حددتها بأسبوع واحد حبس وغرامة لا تزيد عن جنيه واحد أو باحدى هاتين العقوبتين مما كان يسهل معه خرق هذا القانون (٥٧) • وفى نفس الوقت ظلت زراعة الدخان (التنباك) سارية وحين اقترح أحد أعضاء مجلس النواب الغاءها أحالوا طلبه الى لجنة الاقتراحات ولم تصدر فيه بعد ذلك قرارا (٥٨) ، ثم عاد أحد أعضاء مجلس النواب ليطلب اباحة زراعة الخشخاش فأحاله المجلس الى لجنة الاقتراحات (٥٩) •

ويظل القطن يحتل الأهمية الأولى فى المجلسين فيتقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى وزير الزراعة بخصوص تحرير محاضر مخالفات لزوائد زراعة القطن ويذكر النائب أن الزيادة ضئيلة جدا لا تستدعى هذه المخالفات ويوافق وزير الزراعة على التجاوز عن هذه الزيادات (٦٠) •

---

(٥٧) المصدر السابق : فى ١٩٢٧/٤/١٣ ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٥٨) محاضر مجلس النوب : فى ١٩٣٠/٦/٥ ص ١١٠٣ .

(٥٩) المصدر السابق : فى ١٩٣١/٧/١٣ ص ٨٩ . ودعم ذلك باقتراح آخر فى جلسة ١٩٣١/٧/٢١ ص ١٧٥ .

(٦٠) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٦/٢٧ ص ١٢١٦ ، ١٢١٧ .

وقد طالبت اللجنة المالية بمجلس النواب الحكومة باتخاذ سياسة قطنية ثابتة بالنسبة للجزء الباقى من القطن الذى اشترته الحكومة على أن يراعى فى ذلك عدم التأثير على سوق القطن فى مصر ، وأن ترجىء الحكومة بيع الباقى من قطنها حتى تتيح الفرصة لبيع قطن المنتجين المصريين وحتى لايزيد العرض من القطن على الطلب فيختل بذلك الميزان التجارى ، واجراء تحقيق لتصرف الحكومات السابقة فى اضافة جزء كبير من المال الاحتياطى فى شراء القطن وتخزينه (٦١) .

وعندما اتخذت الحكومة الألمانيه قرارا بمنع دخول القطن المصرى الى بلادها وكان ذلك جانبا من اجراءات اقتصادية عامة فى ألمانيا توجه أحد أعضاء مجلس الشيوخ بسؤال لوزيرى الخارجية والمالية عن الاجراءات التى تعتزم الوزارة اتخاذها كى تعدل الحكومة الألمانية عن قرارها . وأكد وزير الخارجية بأن القنصلية المصرية فى ألمانيا تحاول اقناع الحكومة الألمانية باستثناء القطن المصرى من قرارها (٦٢) .

كما نجح كبار الملاك فى مجلس الشيوخ فى استمرار دعم وزارة المالية لبذرة القطن بما يعادل ٢٠٪ من ثمنها لأن فى

---

(٦١) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٧/٥ ص ١٤٠٩ - ١٤١٢ .

(٦٢) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٤/٥/٢ ص ٢٦٩ .

انخفاض سعر بذرة القطن انخفاض فى سعر القطن وأقر وزير المالية استمرار هذا الدعم (٦٣) .

وحينما صدر قانون من وزارة الزراعة بمنع خلط القطن والتفريق بين « الزاجوراه » و « الأشمونى » وانخفاض سعر الأول عن الثانى بحوالى ريال فى القنطار تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو محمد المغازى باشا بسؤال الى وزير الزراعة باعتبارهما نوعا واحدا حتى يتحد السعر لكن الوزير رفض ذلك لوجود خصائص لكل نوع منهما عند الغزالين ولايمكن خلطهما (٦٤) .

وحاول بعض زراع القطن أن يزرعوا بالمخالفة أرزا ويأخذون المياه المخصصة للقطن ثم يطلبون بعد ذلك تعويضا لرى القطن ، وقد أثيرت هذه القضية فى مجلس الشيوخ فوعد وزير الاشغال بعدم تعويض زراع القطن اذا ثبت وجود المياه فى دورة القطن (٦٥) .

أما فيما يخص الفاكهة وهى احدى الغلات النقدية التى حظيت باهتمام كبير من كبار الملاك فقد صدق مجلس النواب

---

(٦٣) المصدر السابق : فى ١٩٣٤/٥/٢٢ ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .
(٦٤) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٧/٨ ص ١٢١ .
(٦٥) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٧/٢٧ ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

على مشروع قانون أقره الملك فؤاد الأول خاص بتربية وبيع نباتات الفاكهة ويقضى بأنه لا يجوز لأحد بدون ترخيص انشاء مشتل لتربية نباتات الفاكهة المعدة كلها أو بعضها للبيع سواء بالجملة أم بالتفصيل ، ولا يجوز فتح محل لبيع النباتات المذكورة أو عرضها للبيع بدون ترخيص . ولم يأبه المجلس باعتراض بعض الأعضاء على اعتبار أن ذلك فيه قيودا على الفلاح الذى يزرع قيراطين أو أقل لكن وزير الزراعة أصر على الترخيص حرصا على الارشاد الفنى على الفاكهة (٦٦) .

ونظرا لأن كمية المصدر من القمح كانت أقل من القطن والفاكهة فان اهتمام المجالس النيابية به كانت أقل ، وحتى ما بدا من اهتمام كان للحفاظ على سعره وهى أمور تهم كبار الملاك فى الدرجة الأولى . فحين تعرض القمح لمرض الدودة الثعبانية تعهد وزير الزراعة فى مجلس النواب بأن بنك التسليف الزراعى سيقوم بشراء المحصول فى المساحات المصابة وطحنه لحساب الحكومة ضمانا لعدم استعماله فى التقاوى كما تعهد بارشاد الفلاحين بعدم زراعة القمح فى هذه المساحات لمدة سنة أو سنتين (٦٧) .

---

(٦٦) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٢/٣/٣٠ ص ٣٨٨ ، وواصلت لجنة الزراعة عن القانون فى جلسة مجلس الشيوخ فى ١٩٣٢/٦/١ ، وكذلك لجنة الحقانية فى مجلس الشيوخ فى جلسة ١٩٣٢/٦/١٣ .

(٦٧) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٢/٦/٢٢ ص ١١٥٢ .

كما تحملت الحكومة اعتمادا اضافيا قدره مائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه فى ميزانية ١٩٣٢/١٩٣٣ لحماية أسعار القمح والفول بعد هبوط أسعارهما وتعرضهما للكساد ، واعتمدت ذلك للاقراض على تلك المحاصيل حتى لا يقوم أصحابها بعرضها للبيع،(٦٨) . وفى الغالب فان صغار الملاك من الفلاحين كان نتاج زراعتهم تكفيهم فى غذاء أسرتهم لكن الفائض الذى يباع كان فى الغالب لكبار الملاك .

وحدث نفس الأمر سنة ١٩٣٤ حيث تعرض محصول القمح لمرض الصدأ ولم تفلح وزارة الزراعة فى مقاومته . وشكلت لجنة الزراعة بمجلس النواب لجنة لدراسة اختيار التقاوى بعد ذلك ، ودفعوا بنك التسليف لشراء أكبر قدر ممكن من المحصول (٦٩) ، وسارع على الفور مجلس الشيوخ بناء على مشروع قانون وارد من مجلس النواب باقرار فتح اعتماد اضافى قدره ٠٠٠ر١٠٧٥٠٠ جنيها من ميزانية السنة المالية ١٠٣٣/١٩٣٤ لتسوية الخسارة الناتجة عن اصابة المحصول وشراء البنك له والسلف الممنوحة له (٧٠) .

وتكرر ذلك أيضا فى فبراير ١٩٣٦ فتقدم عضو مجلس

---

(٦٨) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٣/٦/٢٦ ص ٥٤٥ ، ٥٤٦ .
(٦٩) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٤/٦/٢٨ ص ١٧٠٦ .
(٧٠) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٤/٦/٢٨ ص ٥٧٧ ـ ٥٧٩ .

الشيوخ عبد السلام عبد الغفار بك الى وزير المالية بسؤال بشأن التسليف على محصول القسح لأن الحكومة قد ضمنت لبنك التسليف الزراعى ولبعض البنوك الأخرى التسليف على محصول القسح وذلك ضمانا لعدم تدفق القسح على السوق حتى لا ينخفض سعره الا أن هذا الضمان لم يكن صريحا فى أن لا رجوع على المزارع الذى رهن قمحه فى حالة هبوط الأسعار عن قيمة الرهن . وأجاب وزير المالية بأن الحكومة قد اتفقت مع بنك التسليف الزراعى على توسيع نطاق عمليات التسليف على القسح حتى لا يضطر المنتجون الى بيع محصولهم بأثمان بخسة وعلى أن تضمن الحكومة لهذه البنوك كل خسارة تنجم عن قيامها بهذه العمليات مما سيؤدى الى تحسن الأسعار ولذلك فان الحكومة مستعدة لتحمل أى خسارة بسبب هذا الضمان ولن ترجع على المزارعين أصلا فى حالة هبوط الأسعار(٧١) . وهكذا يبدو تمكن كبار الملاك من تسخير ميزانية الدولة لصالحهم فى تعويض أى خسارة . فيقر مجلس النواب اقتراح النائب فكرى الصغير أفندى بتكليف وزارة المالية بدفع بنك التسليف الزراعى بتسليف الزراع ثانيا مائة وخمسون قرشا عن كل أردب قسح بضمان الوزارة . واقتراح نائب آخر فرض ضريبة جمركية عالية لحماية هذه الحاصلات لكن اقتراحه

(٧١) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٧/١ ص ١١٠ .

لم يؤخذ به أمام تعهد الحكومة بدوام التدخل لحماية الأسعار (٧٢) .

واقتصرت المشكلات التى أثيرت فى المجالس النيابية على الغلات الأخرى كالفول والعدس والشعير والذرة على حماية الأسعار بالنسبة للمصدرين الذين تكررت محاولاتهم للحصول على اعانات تصدير لهذه المحاصيل وكذلك الحصول على سلف من البنوك الزراعية والحماية من المنافسة الأجنبية فى السوق المحلية (٧٣) . كما نجح هؤلاء المصدرون فى الحصول على كافة الامتيازات كتخفيض سعر النقل فى السكك الحديدية لمصدرى البصل (٧٤) . وكذلك استطاعوا تحميل ميزانية الدولة اعانات مالية كما حدث فى ميزانية ١٩٣٢/١٩٣٣ فى ايجاد اعتماد اضافى قدره خمسة وثلاثون ألف جنيه اعانة على تصدير محصول الفول (٧٥) ، وأربعين ألف جنيه فى نفس الميزانية لمحصول البصل (٧٦) ، والاستعداد بفتح اعتماد اعانة لتصدير الذرة (٧٧) .

---

(٧٢) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٦/٩/١٧ ص ١٦١٣ — ١٦١٦ .
(٧٣) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٩/١٥ ص ١٤٦٣ .
(٧٤) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٤/٤/٢٥ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
(٧٥) المصدر السابق : فى ١٩٣٣/٥/١٧ ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .
(٧٦) المصدر السابق : فى ١٩٣٣/٤/٢٤ ص ٢٧٩ ، ٢٨١ .
(٧٧) المصدر السابق : فى ١٩٣٣/٢/٢٧ ص ٤٤ .

الـرى والصرف :

لاشك أن قضايا الرى والصرف كانت ملمحا من الملامح التى تؤكد استغلال كبار المـلاك لسلطاتهم سواء باتباع النظم المتاحة أم بتخطيها طالمـا كان فيها مصلحـة لهم فكانوا كثيرا ما يقيمون المساقى والمصارف فى أراضى صغار الملاك لخدمة أرضهم هم أولا مع تحصيل ثمنها من الأهـالى أو حرمان الأهالى من نفعها اذا كانت فى أرضهم هم . وكانت المجـالس النيابيـة وسيلة من أهم الوسائل التى مكنتهم من اكساب مصالحهم صفة قانونية شرعية فى حين كانت مطالب الفلاحين فى هـذا الجانب تحال الى لجان الاقتراحات التى كانت كثيرا ما تهمل مثل هذه الطلبات أو يؤجل النظر فيها والتعلل بالميزانية وغير ذلك وهى أمور تؤكدها مضابط مجلس النواب والشيوخ .

فقد تقدم على ابراهيم رضوان نائب التلين شرقيـة الى مجلس النواب بطلب لمد مصرف اكوه دقهليـة الى جهـات كفر السطوحية وفرسيس وبهنباى وأم رماد شرقية وأن أهـالى هذه المناطق قـد تنازلوا عن الأطيان التى سيمر بها هـذا المصرف فأجاب وزير الاشغال بأن ذلك سينظر فيه فى السنة المقبلة (٧٨) .

وعرض الشيخ عوض عريان المهـدى بك عضـو مجلس

---

(٧٨) محاضر مجلس النواب : جلسة ١٥ فى ١٩٢٦/٧/٥ .

الشيوخ اقتراحا لضم أعضاء من رجال القانون والأعيان الى لجنة مخالفة الترع والجسور وذلك لكون العمد والمهندسين يحررون محاضر ظالمة ضد الفلاحين فما كان من المجلس الا أن احاله الى لجنة الاقتراحات (٧٩) .

وأحيل الى لجنة الاقتراحات كذلك اقتراح تقدم به أحد أعضاء مجلس الشيوخ بشأن منح كمية من المياه لرى الأراضى بين قنا والأقصر مثلما يعطى لشركات الرى الأجنبية فى مركز البلينا (٨٠) .

ونقل أحد أعضاء مجلس النواب وهو أحمد رمزى نائب تمى الأمديد شكوى الأهالى من عدم وفاء ترع البوهية والشعالة والحجايرة بالمياه لرى أراضيهم رغم وجود سدود فى نهايتها ورد وزير الاشغال بتأجيل نظره فى السنة المقبلة (٨١) .

وحين اقترح الشيخ حسيب عبادى حمدين عمل آلات رافعة لرى أطيان مركز ادفو ريا صيفيا وأن الشقاء الذى يلقاه الأهالى بسبب ندرة المياه كان مثار تعجب السائحين الأجانب فأحال المجلس اقتراحه للجنة الاشغال (٨٢) .

---

(٧٩) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٢٦/٧/٢٦ (جلسة ٢٦) .
(٨٠) المصدر السابق : فى ١٩٢٦/٨/٩ (جلسة ٢٢) .
(٨١) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٢٦/٨/٢٥ ص ٦٣٠ .
(٨٢) المصدر السابق : فى ١٩٢٦/٩/٢ ص ٧٥٣ .

وردا على الاقتراح المتقدم من النائب عمر عمر أفندى بطلب تطهير بحر السخاوى الغربى ومصرف مرسال فقد رأت لجنة الاشغال أحقية بحر السخاوى للتطهير فأشارت على مصلحة الرى بتطهيره أما بحر مرسال فلأنه من المصارف الخصوصية التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية فأصدرت تعليمات سريعة بتطهيره (٨٣) .

وحين عرض النائب سلطان محمد السعدى بك اقتراحا بشأن وضع آلة رافعة على الضفة الشرقية لنهر النيل بمركز مغاغة لرى أراضى زاوية الجدامى ونزلة أولاد الشيخ وجزيرة شارونة وشارون ردت لجنة الاشغال بتأجيل تنفيذ هذا الاقتراح لأن هناك مناطق منعزلة أشد حاجة لهذه الطلمبات من المناطق المذكورة (٨٤) ، ولهذا لم تجد اللجنة من سبيل الا الموافقة على تركيب طلمبات فى المناطق المنعزلة فى مركز ادفو فى نفس الجلسة (٨٥) .

وتقدم النائب صالح محمد أمين مشالى أفندى بسؤال الى وزير الاشغال بشأن وضع آلات رافعة وانشاء فرع لرى الأحواض المنعزلة فى مديرية أسوان فى نواحى دروا وسلوه وبنبان والرمادى والرقبة والمنصورية وادفو وهو الأمر الذى

---

(٨٣) المصار السابق : فى ١٩٢٨/٤/١٧ ص ٩٢١ .
(٨٤) المصدر السابق : فى ١٩٢٨/٥/٨ ص ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ .
(٨٥) المصدر السابق : فى ١٩٢٨/٥/٨ ص ١٠٦٣ .

قررته لجنة الاشغال منذ سنة ١٩٢٥ وقررت أن ينتهى سنة ١٩٣٠ ولم تف بما قررته ، وأجابه الوزير بأن العمل جارى وسيتم زيادة الاعتماد للانتهاء منه سنة ١٩٣٢ (٨٦) ٠

وعاود مجلس النواب مناقشة مشكلة مخالفات الترع والجسور التى تحرر محاضر المخالفة ظلما ضد الفلاحين والذى سبق أن ناقشه المجلس سنة ١٩٢٦ فأجاب وزير الاشغال بأن التعديلات المراد ادخالها على هذه التشريعات ماتزال موضع نظر ودراسة لاعداد قانون شامل فى هذا الصدد (٨٧) ٠

وبعد مرور ثمانى سنوات كرر النائب سلطان محمد السعدى بك طلبه بوضع آلات رافعة على الضفة الشرقية للنيل بمركز مغاغة وهو الطلب الذى سبق أن رفضه المجلس لكن لجنة الاشغال بالمجلس عادت للرفض بحجة صغر مساحة هذه المنطقة وترامى أطرافها لمسافات بعيدة تبلغ حوالى العشرين كيلو مترا ولوجود طلمبات يملكها الأهالى ، ولم تبد اللجنة سوى موافقتها على ترخيص هذه الطلمبات أو أى طلمبات جديدة على حساب الأهالى (٨٨) ٠

---

(٨٦) المصدر السابق : فى ١٩٣١/٧/١٥ ٠
(٨٧) المصدر السابق : فى ١٩٣١/٧/٢١ ٠
(٨٨) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٩/٢ ص ١١٤١ ، ١١٤٢ ٠

ووقف مجلس النواب موقفا صارخا حين رفض طلب النائب محمد لبيب قورة بك من وزير الاشغال الذى تضمن تمكين الاهالى من الفلاحين من أصحاب الأطيان الواقعة فى وسط ممتلكات المرحومة الأميرة فاطمة هانم اسماعيل بمركز أجا من الانتفاع بمصرف سنفاص نظرا لممانعة سموها فى حياتها وورثتها من بعدها فى ايجاد منفذ لملاك هذه الأراضى الى المصرف سالف الذكر مع العلم أن المسافة بينهم وبين المصرف لا تزيد عن خمسمائة متر ، وبرر وزير الاشغال الرفض بأنه لم يتلق طلبات من الأهالى حتى يمكن النظر فيها (٨٩) ، وكذلك وضح نفس النائب وجود مصرف فى بلدة ميت العامل مركز أجا داخل أراضى الأوقاف لكن الأهالى لا ينتفعون به وتبلغ مساحة أراضيهم عشرين ألف فدان ورد وزير الأوقاف بأنه سينظر فى انتفاع الأهالى بهذا المصرف (٩٠) .

وحين طلب النائب مأمون اسماعيل بك واسماعيل فهمى الشلقانى بك من وزير الاشغال تخفيض أجرة رى الفدان فى منطقة أبى المنجا من مائة قرش الى خمسين قرشا أسوة بأراضى مركز الصف ولأن انتاج الفدان لا يوازى الرى والضريبة أجاب وزير الاشغال بأن تكاليف رى الفدان فى هذه المناطق يكلف

(٨٩) المصدر السابق : ق ١٩٣٢/٧/٤ ص ١٣٦٣ ..
(٩٠) المصدر السابق : نفس الجلسة .

الوزارة ٧٥٥ مليما لهــذا ســتطالب الوزارة من وزارة المــالية تنقيص الأجر الى ٧٥٠ مليما فقط (٩١) ، وهذا لايوازى ما تدفعه وزارة المــالية من اعانات لكبار الملاك فى أى من اعانات التصدير أو خلافــه •

وحين تظلم أحد النواب وهو السيد أحمد عيسى بك الى وزير الاشــغال ومجلس النواب من أن زيادة زراعة الأرز قد أدت الى وجود أيام بطالة فى الرى فى أراضى مديرية المنوفيــة وصلت الى عشرين يوما وقد تزيد مما يعنى الاضرار بأراضى الفلاحين فأجاب وزير الاشغال بأن أيام البطالة ستقل فى هــذه المناطق عند الانتهاء من تعلية خزان أسوان الذى ينتظر أن يتم سنة ١٩٣٣ (أى بعد عام أو أكثر) دون أن يحــاول الاشارة الى الحد من زراعة الأرز لأن فى ذلك اضرار بكبار الملاك المصدرين لهذه الغلة (٩٢) •

ولم يتخذ مجلس الشيوخ موقفــا حازما تجاه شــكاوى متعددة من أهالى كثير من القرى فى مركز نجع حمادى من ظلم شركة الرى المصريــة لهم واكتفى المجلس باحالتهــا من لجنــة الاقتراحات الى وزارة الاشغال (٩٣) • ولم يستجب نفس المجلس

---

(٩١) المصدر السابق : فى ١٣٢/٧/٧ ص ١٤٧٤ •
(٩٢) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٧/٧ ص ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ •
(٩٣) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٣/٣/١٣ ص ٢٢٩ •

للعريضة المقدمة من حسين حماد وآخرين نيابة عن اهالى الكلح شرق مركز ادفو بآسوان والتى يحتجون فيها على استثناء بلدتهم من اقامة الات رافعة للرى ويطلبون تسولهم لسائر البلاد بهذه الآلات [٩٤] .

وتقدم احد أعضاء مجلس الشيوخ وهو الشيخ امين حسنين يوسف أفندى بسؤال الى وزير الاشغال عن اصلاح جزيرة تقع على ساحل النيل الغربى فى زمام أربع بلاد هى دروه وشطانوف وشعشاع وكفر منصور مركز اشمون مديرية المنوفية وأرضها خصبة لكنها محرومة من مياه الرى فلا تزرع الا مرة واحدة فى السنة تكاد لا تكفى لسد الأموال الأميرية عليها وطلبوا زيادة المياه لزراعتها طوال العام ، وأبدى وزير الاشغال عدم مسئوليته والوزارة فى حالة أمداد هذه المناطق بمياه الرى اذا ما غمرتها مياه الفيضان وأنه لابد من تقدم أهالى هذه المناطق بطلبات مباشرة بذلك [٩٥] .

وتوجه النائب محمود السيد أبو حسين بك الى وزير الاشغال بطلب اعادة فتح مياه ترعة السرساوية التى تمر بمركز شبين الكوم وتلا حيث كان الرى فيها على دورين ثم ألغى تفتيش

---

(٩٤) المصدر السابق : فى ١٩٣٣/٥/٢٢ ص ٣٤٤ .
(٩٥) المصدر السابق : فى ١٩٤/٢/١٦ ص ٩٩ ، ١٠٠ .

الرى هـذا النظـام وجعله دورا واحدا مما أدى الى الاضرار بمصلحة الأهـالى الذين حرموا من المياه فترة طويلة الا النذر اليسير الذى يجود به خفير القنطرة ولكن وزير الاشغال رفض تحقيق هـذه الرغبـة . ولمـا ألح عليه النائب وعد بدراسـة المسألة (٩٦) .

وتكررت طلبات ايجاد مصارف فى مجلس النواب والشيوخ حتى لا تفقد الأرض الزراعية خصوبتها فى أكثر المناطق خصوبة كالمنوفية والقليوبية الى جانب كفر الشيخ وكان المجلس يكتفى بالوعد بأن الوزارات المعنية ستدرس هـذه الطلبات أو حتى تعد بأنها ستقوم بتنفيذها (٩٧) .

الطـرق والكبـارى :

على الرغم من أن انشاء الطرق واقامة الكبارى يحقق نفعا عاما لكافة الفئات من كبار الملاك والفلاحين وغيرهم الا أنه من الواضح أن النظر اليه فى المجالس النيابية لم يكن من زاويـة ما يحققه من نفع للفلاحين الا فى حدود ضيقة جدا بل وحتى فى هذه الحدود لابد أن يكون فيها نفع لكبار المـلاك وأصحاب

---

(٩٦) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٤/٦/٢٥ ص ١٥٧٠ .

(٩٧) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٤/٦/٢٧ ص ٥٥٠ ، فى ١٩٣٦/٦/٢٤ ص ٩١ ، ٩٢ ، ١٩٣٦/٧/١٥ ص ١٤٥ ، مجلـس النـواب فى ١٩٣٦/٨/٣١ ص ٩٩١ ، محاضر مجلس الشيوخ فى ١٩٣٦/٩/١٤ ، ص ٣٤٤ .

الوظائف الكبيرة من متوسطي الملاك كما أن الاقتراحات التي كانت تقدم للمجلسين وكانت غالبا ما ترفض بشأن اقامة الكبارى أو انشاء الطرق كانت تطرح بشكل دعائي ان لم تكن نفعا شخصيا للعارضين وغالبا ما تكون سابقة لأزمنة الانتخابات وهى أمور نستطيع أن ندركها من خلال عرض ما تم عرضه على المجلسين فيما يخص الطرق والكبارى وهى قضية تدخل فى اطار العلاقة العامة بين كبار الملاك فى المجالس النيابية وبين الفلاحين •

فقد تقدم الدكتور محمد أمين نور نائب دكرنس باقتراح عن الاهتمام بخط السكة الحديد الذى لم يصلح منذ الحرب الأولى وكذا اصلاح العربات الحديدية واقامة كوبرى زراعى لمد الخط الى منطة ميت الخولى مؤمن وميت النصارى لكن لجنة الوزارة بالمجلس لم تبد اهتماما باقتراحه (٩٨) •

وتقدم أحد البكوات باقتراح الى لجنة المواصلات بمجلس النواب وهو محمد على سرور بك بطلب انشاء سكة زراعية من باروط البقر الى أهناسيا المدينة مرورا بناحية المسيد فوافقت اللجنة على اقتراحه (٩٩) •

وحين تقدم النائب السعيد محمد سبع أفندى باقتراح

---

(٩٨) محاضر مجلس النواب : مضبطة ٣٨ فى ١٩٢٦/٨/٢٣ ص ٥٨٨ •

(٩٩) المصدر السابق : فى ١٩٢٨/٥/٣ ص ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ •

بشأن طلب انشاء كوبريين من الخشب على بحر طناح تجاه بلدتي برقنقص وميت الصارم مركز المنصورة أجلت اللجنة تنفيذ أحدهما الى ميزانية ١٩٢٩/١٩٣٠ أى بعد عامين من الاقتراح على الرغم من أنه من الخشب وغضت النظر عن الثانى لبعده عن أقرب كوبرى بما يقرب من كيلو متر برغم أن المطلوب تنفيذه يربط بين بلدتين بشكل مباشر (١٠٠) .

ولم يوافق مجلس النواب على الاقتراح المقدم من النائب محمد حافظ حتحوت أفندى بطلب اصلاح جسور ترعة العطف وبحر شبين واقامة كوبرى عليهما وذلك لوجود تعاريج بها ولوجود طريق بديل يربط بين بعض هذه المناطق وبرغم عدم كفاية هذه الطرق البديلة وبعدها عن المناطق المطلوب خدمتها من خلال الاقتراح المقدم (١٠١) . كما أرجأ تنفيذ اقتراح آخر بخصوص ربط بعض البلاد المحصورة بين مركز منوف وطريق مصر الاسكندرية وهى بلاد مليئة بالسكان وتزرع الكثير من المحاصيل وأن أسعار محاصيلها تنخفض بسبب بعدها عن الطرق الزراعية ووعدوا بتنفيذه على مدى أربع سنوات (١٠٢) .

وأحال المجلس الى لجنة الاقتراحات التى عادة ما ينتهى

(١٠٠) المصدر السابق : فى ١٩٢٨/٥/٨ ص ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ .
(١٠١) المصدر السابق : فى ١٩٢٨/٥/٨ ص ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ .
(١٠٢) المصدر السابق : فى ١٩٢٨/٦/٤ ص ١١٦٦ .

عندها الأمر اقتراحين تقدم بهما النائب راغب فوده أفندى يطلب انشاء سكة زراعية تربط بين مديرية الشرقية فى ديرب نجم وهيها والدقهلية فى السنبلاوين (١٠٣) • وكذلك أحيل اليها اقتراح آخر مقدم من متولى حسن حزين بك بشأن اقامة جسر على سيالة حوض النسما الشرقى الآخذة من ترعة الرمادى ناحية الرمادى مركز ادفو(١٠٤) •

ورفضت لجنة الاقتراحات عريضة تقدم بها حسين نصر أمين وآخرين لمجلس الشيوخ يطلبون فيها تنفيذ ما سبق أن تقرر عمله وهو طريق بين كفر طهرمس وصفط اللبن بالجيزة الأمر الذى يؤكد أن كثيرا من القرارات التى يتخذها المجلس لا تجد طريقها الى التنفيذ أو تتأخر لمدد طويلة (١٠٥) •

وبرغم تبرع لأهالى بين ناحية جرنس وناحية مطرطاس من مديرية الفيوم بستة آلاف جنيه لوزارة المواصلات حتى يقام طريق يربط بينهم لشدة ما يعانونه بسبب عدم وجود مثل هذا الطريق واستمر انتظار الوزارة لوعدها بانشائه مدة أربعة سنوات من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٤ ؛ وتقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ بسؤال الى وزير المواصلات للسؤال عن المعوقات التى

---

(١٠٣) المصدر السابق : فى ١٩٣٠/٤/٢٦ ص ٧٥٨ •

(١٠٤) المصدر السابق : فى ١٩٣٠/٤/٢٧ ص ٧٥٨ •

(١٠٥) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٣/٣/١٣ ص ٢٢٩ •

حالت دون التنفيذ فاذا بالوزير يجيب بأن مجلس مديرية الفيوم قد فرر استبدال الطريق بطريق آخر فى المديرية يربط بين كوم أوشيم وبركة قارون بدلا من الطريق الآخر وأن وزارة الداخلية قد وافقت على اقتراح مجلس المديرية فأوقفت خطوات تنفيذ الطريق الأول ، وبالطبع لم يعد الوزير المبلغ المتبرع به للأهالى مما كان يعد استغلالا صارخا لصالح المستفيدين من أصحاب الملكيات الكبيرة المجاورة لبركة قارون (١٠٦) .

وحين أقامت وزارة المواصلات طريقا على ترعة الابراهيمية ببندر بنى مزار ، وبعد التماسات كثيرة وسنوات طويلة ظل لا يستعمل بسبب تعطل المرور على الكوبرى المنشأ على ترعة الابراهيمية مما دفع أحد أعضاء مجلس الشيوخ ليتقدم بسؤال الى وزير المواصلات للسؤال عن سبب التعطيل فأجاب الوزير بأن المفاوضات جارية مع السكك الحديدية وقسم البلديات لبحث اقامة مزلقان الكوبرى المشار اليه (١٠٧) .

وتقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ ، سعد مكرم بك ، بسؤال الى وزير المواصلات الوفدى محمود فهمى النقراشى لمد خط للسكة الحديد الى نهاية مركز الصف مديرية الجيزة ابعد

---

(١٠٦) المصدر السابق : ١٩٣٤/٥/٢٢ .
(١٠٧) المصدر السابق : فى ١٩٣٤/٤/٢٥ ص ٢٢٧ .

آخر بلدة عن القاهرة مائة وخمسة كيلو مترات وهــذه المناطق مليئة بالمحاصيل وأن انتاج الأرض لا يسدد مصروفات نقله الى العاصمة فتعلل الوزير بأن تكاليف مثل هــذا المشروع تصــل الى تسعين ألف جنيه وأن الوزارة خصصت عربة لورى لنقل المحاصيل لكن تشغيلها قد حقق خسارة فتم ايقافها ووعد بأن الوزارة ستبحث مستقبلا عن حل لهذه المسألة (١٠٨) .

وسأل الشيخ عبد الرحمن مهنا وزير المواصلات فى مجلس الشيوخ عن سبب تعطيل خط السكة الحديد بين قفط والقصر بالرغم من نزع ملكية الأراضى التى سيمر بها وينتظر أن يحقق نفعا لأهــالى مديرية قنا والذى كان قد ووفق على انشائه قبل سنة ١٩٢٩ ، فأجاب الوزير بأنه قد تم انشاء ثمانية عشر كيلو مترا من المسافة الكلية وقدرها مائة وثمانين كيلو مترا فى المدة من ١٩٢٩ الى ١٩٣١ ومنذ ذلك الحين لم تدبر الميزانيــة اللازمــة لاستكماله (١٠٩) .

وعن تعطيل الطرق التى تؤدى خدمات هامة للأهــالى أيضا سأل أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو عبد الستار الباسل عن تعديل كبارى الترعة الجيزاوية التى تصــل بحر يوسف بالنيــل

---

(١٠٨) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٦/١٥ ص ٧١ .
(١٠٩) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٧/٨ ص ١٢٢ .

وبدأت وزارة الاشغال فى جزء منها ثم توقفت منذ عام ١٩٢٦ . وأجاب الوزير بأنه جارى تدبير بعض الاعتمادات لامكان استكمال جزء آخر من هذا المشروع وسينظر اليه فى السنوات القادمة (١١٠) .

أما الطرق التى كانت تمر بمناطق تخدم أصحاب الملكيات الكبيرة أو الطلبات التى يتقدمون بها فكانت تحظى بسرعة الاهتمام والتنفيذ ، فعلى سبيل المثال فقد وافقت لجنة المواصلات بمجلس النواب على الاقتراح المقدم من النائب أحمد موسى الزاهد باصلاح وتوسيع الطريق الزراعى الذى يبتدىء من محطة بلبيس وينتهى بالسكة الزراعية المنشأة بين الزقازيق ومشتول السوق موطنه وأحيل الاقتراح الى وزارة المواصلات لتنفيذه (١١١) . كما وافقت نفس اللجنة وفى نفس الجلسة على اقتراح النائب على خايفة بك بانشاء سكة حديد من محطة التوفيقية الى بلدته المحمودية ، وحتى يتم تنفيذ ذلك رأت اللجنة تسيير سيارات على هذا الخط (١١٢) .

ومما يشير الى أن الحكومات كانت لا تنفذ كل قرارات المجالس النيابية سؤال النائب محمود خليل الموجه الى وزير

---

(١١٠) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٨/١٢ ص ٢١٠ .

(١١١) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٦/٨/٣١ ص ١٠١٦ .

(١١٢) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٨/٣١ ص ١٠١٦ ، ١٠١٧ .

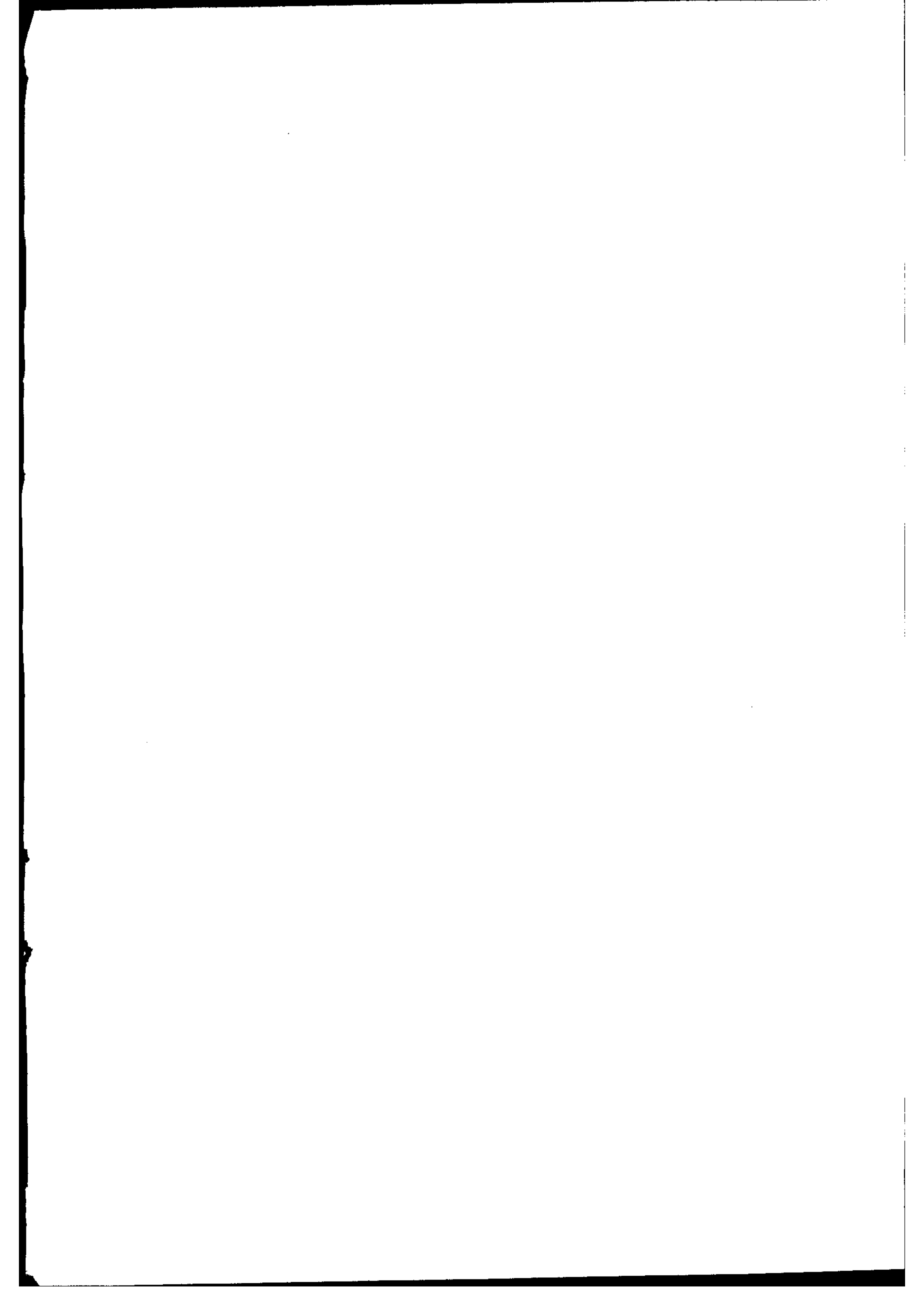
المواصلات عن سبب وقف انشاء طريق زراعى بالمنوفية والمصدق عليه بمرسوم ملكى فى ١٩٣١/٥/٢٧ بعد موافقة مجلس النواب فأوضح الوزير أن السبب هو وقف تحصيل رسوم السكك الزراعية فى المنوفية ولو عاد التحصيل لعدنا للنظر فى التنفيذ (١١٣) .

وتوالى موقف مجلس النواب سنة ١٩٣٦ فى احالته كثير من طلبات الطرق والكبارى الى لجنة الاقتراحات بغض النظر عن أهميتها والتعلل بضعف الميزانية وعجزها عن الوفاء بهذه المطالب ورفض كثير من الاقتراحات كذلك ، ولم يوافق الا على تنفيذ نسبة ضئيلة جدا من الطلبات (١١٤) .

---

(١١٣) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٨/٣١ ص ٩٩٣ مع العلم بأن مثل هذه الرسوم محدودة جدا لكن الطريق كان فى منطقة تخلو من أراضى لأصحاب النفوذ .

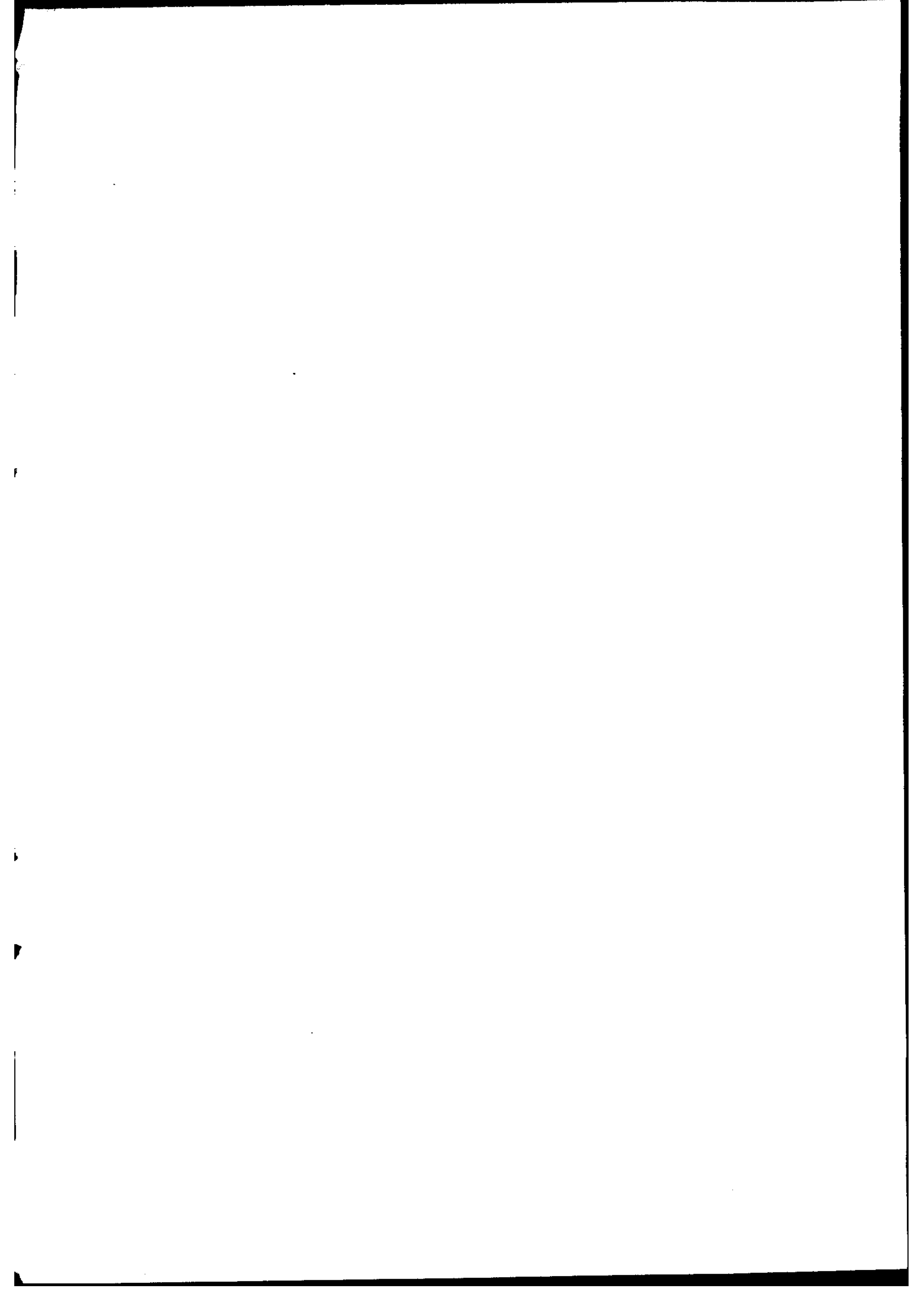
(١١٤) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٩/٢ ص ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١٩٣٦/٩/١٤ ص ١٣٩٠ — ١٣٩٢ ، ١٩٣٦/٩/١٥ ص ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ .



الفصل الثانى

البرلمان وتعليم الفلاحين

المجانية ـ الالزام ـ بناء المدارس ـ مناهج التعليم ـ موارد التعليم



اذا كان قد بدا من الفصل السابق مدى الفقر الذى عانى منه الفلاح وأن البرلمان لم يكن سوى أداه فى يد الفئات المستغلة والمستفيدة للحفاظ على النظام الاجتماعى لا وسيلة لاصلاحه كما كان ينبغى فانه ـ أى البرلمان ـ كان كذلك فى موقفه من الجهل وهو من أشد أمراض المجتمع أيضا وأكثرها تفشيا بين الفلاحين • ويتضح ذلك فى موقفه من قضية التعليم حيث خلت نظرته لنظام التعليم ومعالجته لها من سياسة قومية ثابتة ، وان ما تم من انجاز محدود انما جاء وليد نظرات جزئية ونزعات شخصية لا تتفق والظروف الاجتماعية لكافة فئات المجتمع المصرى (١) •

---

(١) د. سليما نسيم : محاضر جلسات البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ كمصدر للكتابة تاريخنا الاجتماعى المعاصر ، بحث مقدم لندوة الالتزام والموضوعية فى تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ـ القاهرة سنة ١٩٨٧ •

واذا كانت المجالس النيابية قد أطلقت على سياستها تجاه قضية التعليم أنها سياسة تدرج فان هذه السياسة قد خلت من محتواها الحقيقى فى تعليم أبناء الفلاحين بشكل تدريجى وهو ما اعترف به وزير المعارف سنة ١٩٣٨ حيث ذكر أن سياسة التعليم سياسة تدرج وأنها كانت تسير وفق سياسة تخريج موظفين دون سياسة ثابتة فى التعليم (٢) .

وتؤكد هذه السياسة أن مجلسى النواب والشيوخ كانوا أكثر التزاما بمصالح أعضائهم من التزامهم بالدستور ، فعلى الرغم من أن الدستور قد نص على أن التعليم الأولى الزامى لكل المصريين من بنين وبنات ومجانى الا أن كبار الملاك لم يسعوا لتطبيق هذا بل بالعكس حالوا دون تطبيقه وأبدوا تخوفهم من تعليم أبناء الفلاحين وهو ما عبر عنه أحد النواب وهو وهيب دوس حيث ذكر أن تعليم أبناء لفقراء يعد طفرة كبرى وخطرا اجتماعيا هائلا لايمكن تصور مداه لأن ذلك لن يؤدى الى زيادة عدد المتعلمين العاطلين بل يؤدى الى ثورات نفسية اذا تعلم ابن الصراف والساعى (٣) . وأبدى نائب آخر وهو

---

(٢) د. سليمان نسيم : موقف أجهزة التشريع والرأى فى مصر من قضايا التعليم ١٩٢٣ - ١٩٥٢ . رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ ص ٢١٧ .

(٣) د. عاصم الدسوقى : مجتمع كبار الملاك ص ٣٠٤ .

محمد عزيز أباظة دهشته لأنه شاهد بعض أبناء الفلاحين يخرجون للعمل بالدراجة وعليها أدوات العسل ويلبسون الجزم والجوارب والبلاطى واذا استمر الحال سيركبون السيارات لا يزعهم وازع ولا يدفعهم الى حقولهم دافع كما أزعجه وجود بعض أبناء الفلاحين بجلاليب مكوية بدلا من الجلاليب الزرقاء ولهذا اقترح على وزير المعارف التصرف فى النصف الثانى من اليوم الدراسى حتى لا يعتاد أبناء الفلاحين على حياة المدنية (٤) .

وطالب أحد أعضاء مجلس النواب بقصر التعليم على أبناء القادرين الموسرين من أهالى القرى واذا ما بقيت بعد ذلك أماكن يسكن ملؤها بأبناء غيرهم من الفقراء ، كما أشار أحد أعضاء مجلس النواب الى أن التوسع فى التعليم الالزامى يؤدى الى نقص اليد العاملة التى تساعد الفلاح (٥) .

أما من ناحية اتجاه مناهج التعليم التى ينبغى أن تدرس لأبناء الفلاحين فرأى أحد النواب وهو عبد الله للوم بأنه يكفى تعليم الأطفال القراءة والكتابة والقرآن والتهذيب وشيئا من الحساب لاستخدامه فى البيع والشراء والبعد عن العلوم الأخرى

---

(٤) المرجع السابق ص ٣٠٥ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٠٤ ، نفس المصدر جلسة ٢٧ فى ١٩٢٦/٨/٨ ص ٣٩٧ .

لأن الهدف ليس اعداد محامين (٦) . وطالب النائب محمد عزيز أباظه بأن يشتمل التعليم لابناء الفلاحين على علوم الزراعة ولا داعى للجغرافيا والتاريخ وتكون موضوعات المطالعة فى الزراعة عن دودة القطن وغير ذلك (٧) • واقترح النواب تأجير أرض بجوار المدرسة يخرج اليها التلاميذ بعد الدراسة للعمل فيها حتى لا ينسوا أعمال آبائهم ويعتادوا عليها ، وتركزت وجهة نظر الحكومة على قبول التلاميذ بلبسهم العادى وليس لبسا خاصا حتى يتعودوا على مساعدة اهلهم فى الزراعة (٨) •

واقتضت سياسة التدرج التى انتهجتها المجالس النيابية تجاه التعليم التركيز على محو الأمية الذى اعتمد على الكتاتيب وهو أسلوب قديم أما مراحل التعليم الأخرى فقد كانت بمصروفات (٩) • ولم يبد المجلس النيابى اهتماما بسؤال أحد نوابه وهو محمد سعيد بك لوزير المعارف عن السبب فى عدم تعميم التعليم الأولى لانقاذ أبناء الأمة من الجهالة والأمية وهى من العيوب ومن موانع الانتخابات (١٠) . وبعد عدة سنوات أكد على الشمسى وزير المعارف فى اطار رده على أحد النواب

---

(٦) المرجع السابق •

(٧) المرجع السابق ص ٣٠٥ •

(٨) المرجع السابق •

(٩) سليما نسيم : موقف أجهزة التشريع والرأى ص ٢٦٨ •

(١٠) محاضر مجلس النواب : جلسة ٣٥ فى ١٩٢٤/٥/٢٧ •

بأن طالب الدولة بالاهتمام بالتعليمين الابتدائى والثـانوى لربط التعليم بحاجات الأمة الاجتماعية والاقتصادية ، وكان ذلك يعد تأكيدا على عدم الاهتمام بالتعليم الأولى الذى يجب ان تستفيد منه القاعدة الشعبية العريضـة . أى عدم الاهتمام بارتقـاء هـذه القاعدة وتقدمهـا وعـدم الربط بين تقدمهـا وتقـدم الأمـة [11] .

وأجاب نفس الوزير وفى نفس الجلسة على نائب آخر سأله عن مناهج التعليم الالزامى وهل هذه المناهج تهدف الى تعليم أبناء الشـعب أم الى مجرد السعى لمحو أميتهم فأجابه الوزير بأن أكثر الفلاحين لا يفقهون الضرر الذى ينجم عن شرب المـاء العكر ويكفينا فى هـذا الصدد أن نقول للطفل لا تشرب من المـاء العكر لأنه يضر صحتك . ولمـا رد عليـه أحد النواب بالقول « وأى ماء يشربه الفلاحون اذا لم يكن لديهم غير هذا المـاء العكر ، وانهم يشربون كما تعلمون جميعـا من القنوات الصغيرة بل من المصارف » ؟ فأجاب الوزير بأن هنـالك آبار ارتوازية كما يمكن ترشيح المياه بمختلف الطرق وأن الحـكومة شديدة الاهتمام بمياه الشرب [12] .

وحين عرض مشروع رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ والمحدد لمناهج

---

(١١) المصدر السابق : جلسة ٥٨ فى ١٩٣٣/٥/٢٢ .

(١٢) المصدر السابق :

التعليم الالزامى وهى القرآن الكريم والدين والتهذيب والتربية الاجتماعية واللغة العربيــة قراءة وكتابة والحســاب وبسائط الهندسة والرســم والمعلومات العامة والتربيــة البدنية انقسم النواب الى أغلبية دون تصــويت وأقلية بين مؤيد ومعــارض . فتركزت أهداف المعارضين على ربط التعليم بالبيئة وبالتــالى فلا حاجة لدراســة المعلومات العامة فى نفس الوقت الذى رأت فيه الأقلية المؤيدة بأن من الضرورى الالمــام بالأحوال العامــة ورأى أحدهم أنه من الضرورى ادخال هــذه المواد اذا كنــا نريد قوما على درجة من الثقافة الا اذا كنا نريد استعبادهم (١٣) ، ووصل الأمر بأحد النواب وهو النائب السعيد حبيب الى القول « لا تعلموا أولاد السفلة العلم » (١٤) .

وصدق المجلس فى النهاية على أن يكون عدد الدروس فى الأسبوع ٢٤ درسا وكل درس ٤٠ دقيقة ومدة الدراســة عشرة أشهر ، وبالطبع كان ذلك النظــام يتطلب تفرغا لا يستطيعه أبناء الفلاحين وهو أمر كان يدركه النواب بل يقصدونه حيث حدد وزير المعارف بأن الهدف هو منفعة أطفال كبار الأهالى ، أما فى القرى فكان اليوم نصفة دراســة ونصفه الآخر للتدريب العملى فى الحقول وكانت وزارة المعارف تراقب ذلك وهى أمور تؤكد

---

(١٣) المصدر السابق : جلسة ٦٠ فى ١٩٢٣/٥/٢٤ ص ١٣٨٣ .
(١٤) المصدر السابق : جلسة ٣٢ فى ١٩٢٣/٣/٦ .

البعد الطبقى فى مناهج التعليم ومراحله (١٥) .

ومع ذلك ، وبرغم صدور هذا القانون فان التعليم الالزامى ظل غير مطبق مما دعا بعض اعضاء مجلس الشيوخ وهو الدكتور محمد حسين هيكل بك الى سؤال وزير المعارف عن عدم تطبيق الزامية التعليم تطبيقا للدستور أو للقانون الذى صدر سنة ١٩٣٣ فأجاب الوزير بانه لايمكن تطبيق ذلك للعجز فى عدد المدارس حيث يلزم للتطبيق «٥٤٧٤» مدرسة والموجود وما تم انشاؤه « ٣٦٧٤ » مدرسة والباقى « ١٨٠٠ » مدرسة يلزم لانشائها مبلغ مليون جنيه وهو لايمكن توفيره وأن الوزارة عازمة على انشاء « ٨٠ » مدرسة فى السنة (١٦) ، وكان ذلك يعنى أن تطبيق القانون لا يأتى الا بعد خمسة وعشرين عاما بل تزيد نسبة الزيادة التى تطرأ خلال هذه المدة أى أنه لن يطبق أبدا ما بقيت سياسة التعليم تسير بهذا الشكل ، كما أن المبلغ الذى تبدى الوزارة عدم امكانية توفيره لهذه القضية الهامة كانت الحكومة تدفع أكثر منه سنويا للتعويض عن المحاصيل الزراعية التى تتعرض للاصابة أو السلف البنوك لكبار الملاك كما اتضح فى الفصل الأول .

---

(١٥) سليمان نسيم : المرجع السابق ص ٢٩١ .

(١٦) محاضر مجلس الشيوخ : جلسة بتاريخ ١٩٣٦/٧/٨ ص ١٢١ ، ١٢٢ .

وعرض استجواب من أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو الدكتور عبد الحميد فهمى على وزير المعارف بأن عدد المدارس فى مديرية المنوفية يكفى لتطبيق الزامية التعليم لكن عدد التلاميذ أقل من عدد المدارس ، وأجاب الوزير بأن الوزارة ستبحث تنفيذ قانون الالزام على مثل هذه المناطق (١٧) ، ولم يمس أحدهما الأسباب الحقيقية لعدم اقبال أبناء الفلاحين على المدارس وهى الحالة الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تستوجب تشغيل الفلاح لأبنائه لمواجهة أعباء الحياة الصعبة .

أما عن موقف المجالس النيابية من قضية انشاء المدارس فكانت ترجمة حقيقية لموقفها من قضية التعليم ، وتتضح حالة المدارس للتعليم الأولى من التقرير الذى وضعه وزير المعارف فى مجلس النواب ردا على سؤال من أحد أعضائه وهو بطرس حكيم وحددها كالآتى :

العدد الواجب من المدارس للتعليم الأولى	٦٥٠٠
الموجود فعلا :	
(أ) مدارس قديمة	٢١٠
(ب) مدارس انشئت ٢٤ ــ ١٩٢٥	١٢٧

(١٧) المصدر السابق : جلسة بتاريخ ١٩٢٦/٧/٢٧ ص ١٦٥ ــ ١٦٧ .
وأثيرت نفس القضية فى مجلس النواب فى ١٩٣٦/٨/٣١ ص ٩٩٤ .

مدارس أولية تابعة لمجالس المديريات والأوقاف ومصالح أخرى ومدارس أخرى تعينها الوزارة ٣٥٩٦

وهناك مدارس حرة لا تخضع لتفتيش الوزارة يبلغ عددها ١٨٥٢ مدرسة •

وأوضح الوزير أنه يلاحظ أن عدد التلاميذ المنتظر وجودهم فى المدارس الأولية الالزامية عند اكمال عددها هو ٢ر٥ مليون تلميذ وبذلك تكون نسبة الموجود منهم فى سبتمبر القادم الى نسبة العدد المقدرة سنة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ هى ٢٦٪(١٨) •

ومما لاشك فيه أن تقرير الوزير لم يكن دقيقا ففى يوليو سنة ١٩٣٦ تقدم وزير المعارف بتقرير مماثل الى مجلس الشيوخ أوضح فيه أن عدد المدارس اللازمة لتطبيق الزامية التعليم هو ٥٤٧٤ مدرسة وأن الموجود هو ٣٦٧٤ مدرسة وهو عدد أقل مما أشار اليه الوزير قبل ذلك بعشر سنوات (١٩) ، ومن الواضح أن تقرير الوزير قد بنى على المدارس التى أشار الى أن الوزارة عازمة على انشائها وهو ما لم يحدث بالفعل •

---

(١٨) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الثامنة فى ١٩٢٦/٧/٥ ص ٧٩ •

(١٩) مضابط مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٦/٧/٨ ص ١٢١ ، ١٢٢ •

وحين تقدم أحد أعضــاء مجلس الشيوخ باقتراح لبنــاء مدرسة ابتدائية ببلدة بيلا مركز طلخا غربية وأوضح أن بالبلدة عشرين ألف نسمة فضلا عن وجود بلاد كثيرة حولها نخــدمهم هذه المدرسة أحيل طلبه الى لجنــة الاقتراحات التى كانت تعنى الرفض (٢٠) .

به انه حينما طلب أحد أعضاء مجلس النواب ــ هو الدكتور محمد أمين نور نائب دكرنس ــ بطلب ترميم مبنى مدرسة ابتدائية متهدم فى المنصورة وتستقبل طلاب من الدقهلية والشرقية والغربية فأجابه وزير المعــارف بأن الوزارة ستهتم بهــذا الأمر كلمــا تيسر ذلك (٢١) .

ولكن حينما اقترح علوى الجزار عضــو مجلس الشيوخ انشاء مدرسة صناعية بشبين الكوم لتخريج صناع ممن ضاقت بهم الزراعة وافق وزير المعــارف على اقتراحه لأن فيه خدمــة للزراعة (٢٢) .

واتضح موقف مجلس النواب من قضية التعليم بشــكل صارخ حينما اعتبر أحد أعضائه أن فى انشاء المدارس الابتدائية

---

(٢٠) مضابط مجلس الشيوخ : فى ١٩٢٦/٨/١١ (٢٤) .
(٢١) مضابط مجلس النواب : مضبطة ٣٨ فى ١٩٢٦/٨/٢٣ ص ٥٨٨ .
(٢٢) مضابط مجلس الشيوخ : فى ١٩٢٦/٨/٣٠ (٣١) .

فى القرى اغراء لمن لا تمكنهم حالتهم المالية من اتمام مراحل التعليم النظرى وأن أى مدرسة ابتدائية قريبة تغنى عن انشاء مدرسة جديدة ، ورفض أعضاء المجلس مناقشة مسألة المجانية ولم يؤخذ باعتراض أحد النواب وهو حسن صبرى بك على هذا المنهج (٢٣) .

واعتاد مجلسى النواب والشيوخ فى احالة طلبات النواب بانشاء مدارس فى الريف الى لجنة الاقتراحات كالطلب الذى تقدم به النائب محمود حسن جازية أفندى بانشاء مدرسة أولية ببلدة جناح مركز كفر الزيات (٢٤) ، والطلب المقدم من النائب اسماعيل سليمان حمزة أفندى بانشاء مدرسة أولية ببلدة زاوية أبى شوشة بمركز الدلنجات وغير ذلك (٢٥) .

ولكن حين تقدم كل من رئيس مدرسة فرير بلويرميل ورئيسة راهبات الراعى الصالح بمدينة بور فؤاد بطلبات الى مجلس الشيوخ لشراء قطعتين أرض لاقامة مدارس لهما ومسكن للراهبات ، وتبلغ القطعة الأولى ٢٧٤٦ مترا والثانية ٧٥٠٣ مترا على أن يكون بنصف الثمن أى ثمن المتر ٧٥ قرشا وافق المجلس

---

(٢٣) محاضر مجلس النواب : جلسة ٢٠ فى ١٩٣٠/٣/٢٥ .
(٢٤) المصدر السابق : جلسة ١٩٣٠/٤/٢٦ ص ٧٣١ .
(٢٥) المصدر السابق : فى ١٩٣٠/٥/٢٠ ص ٩٦٦ .

على ذلك (٢٦) • ولكن وفى نفس الدورة حين عرض على المجلس انشاء خمسة آلاف مكتب للتعليم الالزامى كلف وزارة المعارف ومجالس المديريات وبلديات البنادر فى تحمل نفقات ذلك (٢٧) •

ومن الأمور التى تدعو للغرابة كذلك أنه قد أدرج فى ميزانية مجلس مديرية المنيا سنة ٣٢ ـ سنة ١٩٣٣ مبلغ ٧٤٩٥ جنيه لبناء مدرسة ابتدائية ببندر الفشن وتم نزع ملكية الأرض التى ستقام عليها وظلت بدون بناء حتى سنة ١٩٣٦ فقرر المجلس حذف ذلك المبلغ والغاء انشاء المدرسة بسبب سياسة الاقتصاد فى المصروفات ولتحويل مسألة المدارس فى المديريات من وزارة الداخلية الى وزارة المعارف العمومية(٢٨) •

أما بخصوص انشاء المعاهد الدينية فقد ردت لجنة الأوقاف بمجلس النواب على بعض الاقتراحات بانشاء معاهد دينية فى كل من المنصورة وبنى سويف وطهطا حيث أجلت النظر فى المعهدين الأولين لحين توفر المال اللازم لذلك ورفضت بناء معهد طهطا لأنها رأت أن تكون المعاهد قاصرة على عواصم المديريات والمدن الكبرى لتوفر مواصفات صحية ليست متوفرة فى طهطها ،

---

(٢٦) محاضر مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٢/٤/٢٥ ص ٨٩ ، ٩٠ .
(٢٧) المصدر السابق : فى ١٩٣٣/٦/١٢ ص ٤٠٦ ـ ٤١٧ .
(٢٨) محاضر مجلس النواب : جلسة فى ١٩٣٦/٩/٨ ص ١٢٥٣ .

كما أكدت أن المعاهد الدينية الموجودة تخرج سنويا ما يفيض عن حاجة البلاد وأصبح منهم عدد كبير من العاطلين وأنها لذلك ستضع سياسة للتعليم الدينى حسب حاجة البلاد ولأنها لا ترضى لهم البطالة (٢٩) .

ولم يساند البرلمان المدرسين الذين يعملون فى التعليم الأولى فى مجالس المديريات فى الريف ولم يهتم بقضاياهم فحين تقدم نظار ومدرسو ومدرسات التعليم الأولى التابعين لمجالس المديريات فى أنحاء القطر المصرى بطلب لتحسين حالتهم وصرف العلاوات المستحقة لهم أسوة بموظفى الحكومة وبعض مجالس المديريات قررت لجنة الاقتراحات بمجلس النواب حفظ طلبهم لخروجه عن ختصاص البرلمان (٣٠) . كما حفظت نفس اللجنة عرائض مقدمة فى نفس الجلسة من مدرسى التعليم الالزامى بأنحاء القطر المصرى يطلبون فيها وضع درجات لهم وعلاوات تتناسب مع جهودهم وانشاء صندوق ادخار ضمانا لمستقبلهم والعمل على تحسين حالتهم (٣١) .

أما عن موقف البرلمان من موارد التعليم فكان يؤكد

---

(٢٩) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٩/٧ ص ١١٩١ ، ١١٩٧ .
(٣٠) محاضر مجلس الشيوخ فى ١٩٣٣/٥/٢٢ ص ٣٤٣ .
(٣١) المصدر السابق .

وجود مصلحة مشتركة بين النواب والحكومات المتتابعة وهم فى الغالب من كبار الملاك فى عدم الاتفاق عليه حتى لا يسهم ذلك فى خلق جيل يؤدى الى احداث خلل فى النظام الاجتماعى الذى يحرصون على استمراره • فكانت الموارد تعتمد فى المقام الأول على الضرائب التى يتحمل أغلبها الفلاحون فى حين كانت تضعف منها الامتيازات الأجنبية ، وكذلك عدم تطبيق نظام الضرائب التصاعدى الذى كان سيحمل كبار الملاك قسطا أكبر من الضرائب وكانت هناك موارد الأوقاف من العقارات التى كانت توقف على أعمال الخير و فى أولها التعليم والتى بلغ ايرادها قرابة مليون جنيه عدا الكتاتيب الملحقة بالمساجد والكنائس والأديرة والتى أنشأتها مجالس المديريات والهيئات التى كان توقف ريع دخلها على التعليم وقد أصبحت جميعها تحت اشراف وزارة المعارف سنة ١٩٢٧ ، لكن أغلب الموارد التى انفقت على التعليم الابتدائى دون الأولى والمدن دون القرى الى جانب قلة هذه الموارد عن المطلوب لانها من التعليم (٣٢) •

ولم تستطع وزارة الوفد الأولى التى سميت وزارة الشعب أن تدبر ميزانية للنهوض بالتعليم ، بل وحاول البعض الغاء المادة ١٩ من الدستور والتى تنص على حتمية التعليم الالزامى

---

(٣٢) سليمان نسيم : المرجع السابق ص ٢٩٨ – ٣٠٠ •

ولما لم يفلحوا فى ذلك جعلوها مرهونة بالظروف (٣٣) . وظلت الظروف المالية عائقا فى تحقيق أدنى تطور فى التعليم حتى صدور قرار سنة ١٩٣٣ والذى برغمه ظلت حالة التعليم كما هى دون أدنى تقدم .

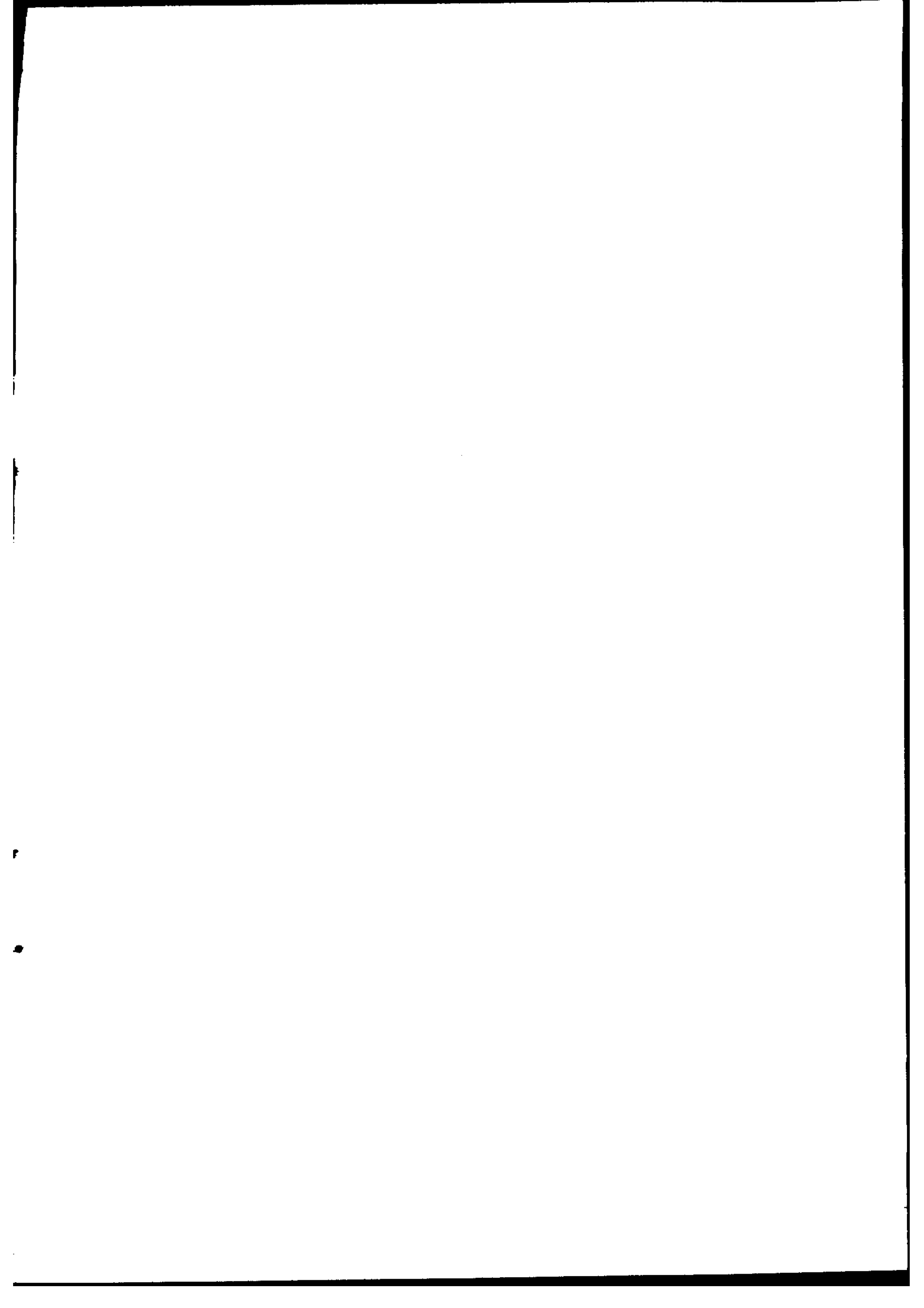
وفى مناقشة ميزانية التعليم الالزامى ووجوب تعميمه تحدث أحد أعضاء مجلس النواب وهو أحمد رمزى بك عن المبالغ المطلوب سدادها من مجالس المديريات وانها تساوى ٥٠٪ وهى بذلك باهظة جدا لأنها تجمع من الفلاح وقد تساوى ٥٠٪ وهى فهى ١٠٪ ثم أصبحت ١٢٪ ويريدون أن يجعلوها ١٦٪ وخاصة أن الفلاح يدفع ضرائب أخرى أموال الأطيان وعوائد الأملاك التى تملأ خزانة الحكومة فكأنه يدفع النصف الآخر وبدلا من أن يقترح اسهاما من كبار الملاك اقترح أن تمتد فترة تعميم التعليم الى عشر سنوات بدلا من زيادة الضرائب فرد عليه عضو آخر وهو النائب محمود عبد النبى بك بأن يمتد الى ثلاثين عاما بدلا من عشرة أعوام (٣٤) .

وهكذا يتضح ادراك كبار الملاك لخطورة تعليم الفلاحين وبالتالى تكاتفهم فى البرلمان والحكومات يصبح عقبة فى سبيل تمويله أو وضع المناهج المناسبة له أو زيادة فتح المدارس وغير ذلك .

---

(٣٣) المرجع السابق ص ٢٦٨ ، ٣١٢ ، ٣١٤ .

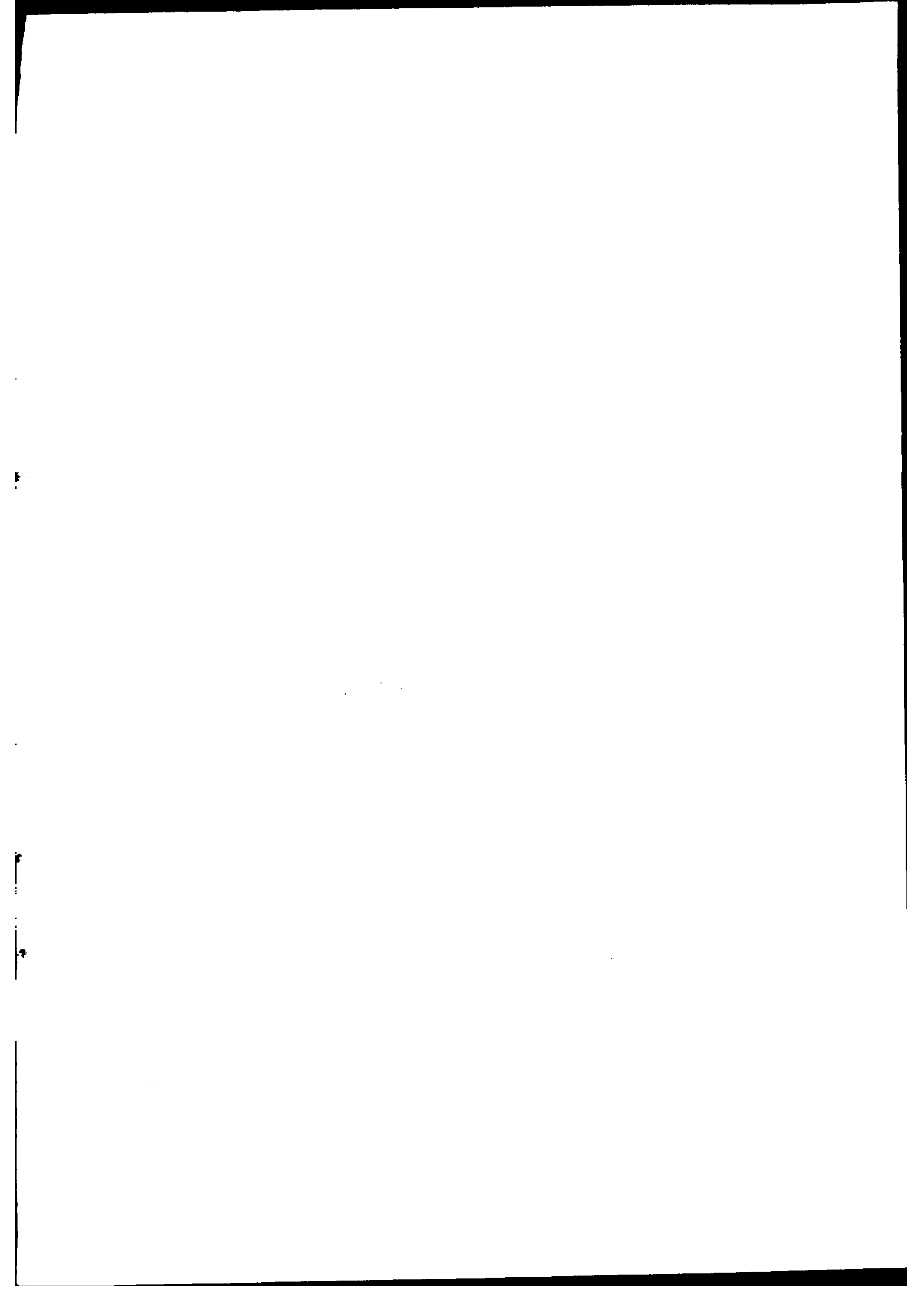
(٣٤) محاضر مجلس النواب : مضبطة الجلسة ٢١ فى ١٩٢٦/١/٣١ ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .



الفصـل الثـالث

البرلمـان وصحة الفلاح المصرى

بناء المستشفيات ـ مقاومة الأمراض المعدية والمزمنة ـ مياه الشرب ـ المساكن الصحية ـ الوعى الصحى



يتناول هذا الفصل معالجة موقف البرلمان من النواحى الصحية للفلاح واستكمالا لضلع المثلث الأخير وهو المرض بعد أن بينا موقفه من الفقر والجهل فى الفصلين السابقين .

لم تبد المجالس النيابية اهتماما بالنواحى الصحية للفلاح منذ البداية ويتضح هذا من الاقتراح الذى تقدم به عضو مجلس الشيوخ لويس أخنوخ فانوس أفندى يطلب فيه ايجاد مستوصفات متنقلة بالأرياف لاسعاف أهالى القرى الفقراء وأن يؤخذ من الاحتياطى العام لميزانية الدولة لهذا الغرض مائتا ألف جنيه ، وذكر أنه قدم هذا الاقتراح للمجلس من قبل فى ٢٦ يونية سنة ١٩٢٤ وأحاله المجلس للجنة الاقتراحات ولهذا لا يرجو أن يحال اقتراحه هذا الى نفس اللجنة .

وبرغم ذلك أحالة رئيس المجلس الى اللجنة مما دعا العضو لأن يبدى اعتراضه على ذلك وطلب الاستعجال ورد عليه الدكتور أحمد عيسى بك وزير الصحة بأن الحكومة مهتمة بالبلهارسيا والانكلستوما وأن بقية الأمراض تعالج بالمستشفيات لكن العضو أوضح له صعوبة التنقل فى الريف والأمر يفرض الاستعجال فى النظر لاقتراحه وطلب الرئيس التصويت على اقتراحه فلم يوافق أحد على تأييده مما أدى الى رفض الاقتراح (١) .

وعن تفشى مرض البلهارسيا والانكلستوما نشر وكيل وزارة الداخلية للصحة تقريرا مفصلا عن نسبة عدد المصابين ردا على سؤال وجهه اليه أحد أعضاء مجلس النواب وهو عبد العزيز عبد الله سالم أفندى نائب كفر صقر ، وجاء فى التقرير :

(١) مضابط مجلس الشيوخ : ١٩٢٦/٦/٢٩ جلسة ٧ .

١ — بيـــان بعدد المستشفيات المتخصصة لمعالجـة المرضى بهذين المرضين وتاريخ انشائها :

السنة	العدد	ملاحظـات
١٩٢٠	٤	تنفق عليها الحكومة
١٩٢١	٥	تنفق عليها الحكومة
١٩٢٢	٦	خمسة تنفق عليها الحـكومة وواحد ينفق عليه مجلس مديرية المنوفية
١٩٢٣	٧	ستة تنفق عليها الحـكومة وواحد ينفق عليه مجلس مديرية المنوفية
١٩٢٤	٨	سبعة تنفق عليها الحـكومة وواحد ينفق عليه مجلس مديرية المنوفية
١٩٢٥	١٥	اثنا عشر تنفق عليها الحكومة وواحد ينفق عليه مجلس مديرية المنوفية وواحد ينفق عليه مجلس مديرية الشرقيـة وواحد ينفق عليه مجلس مديرية قنا

أما عن نسبة عدد المصابين بالبلهارسيا والانكلستوما بين الفلاحين :

اسم المديرية	بلهارسيا	انكلستوما
الغربيــــة	٨٠٪	٢٥٪
البحـــيرة	٨٥٪	٢٠٪
الدقهليــــة	٨٥٪	٣٥٪
القليوبيــة	٧٥٪	٧٥٪
الشرقيــــة	٦٥٪	٥٠٪
المنوفيــــة	٦٥٪	٤٥٪
بنى سويف	٧٥٪	٥٥٪
الفيـــوم	٩٠٪	٤٥٪
قنــــــا	٦٥٪	٥٠٪

أما عن الاجراءات المتخذة لمكافحة هذين المرضين :

١ ــ علاج المصابين .

٢ ــ استئصال أسباب العدوى .

٣ ــ نشر الدعــوة .

وعن علاج المصــابين فتعالج المستشفيات الموضحة بالبياز

ما لا يقل عن تسعين ألف مريض فى السنة وينفق عليها مبلغ لا يزيد على عشرين الف جنيه سنويا ويتردد عليها للفحص والمعالجة عدد ٧٩٢ر٣٠٤ مرة .

وقد اقترحت مصلحة الصحة انشاء عشرة مستشفيات اخرى فى ميزانية ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ، وبذلك يصبح لكل مديرية مستشفى أو اكثر خاص بها وكثير من هذه المستشفيات متنقل . ومصلحة الصحة تستحث مجالس المديريات على انشاء المستشفيات الأخرى للغرض نفسه زيادة على ما تنشئه هى بنفسها على حسب ما تسمح به اعتماداتها المالية وما يوجد لديها من الأطباء للقيام بأعمال هذه المستشفيات » .

« أما عن استئصال العدوى فيقوم قسم الأبحاث بالمعامل بمصلحة الصحة بأبحاث للوصول الى امكان اخلاء ترع الرى من القواقع الحاملة للعدوى بالبلهارسيا وذلك باستعمال مركبات كيماوية وتأمل المصلحة أن تصل الى طريقة ناجحة للتخلص من أضرار القواقع التى توجد بكثرة فى بحار المياه » .

وحين عاد العضو صاحب الاقتراح لتوضيح أن هذا العدد من المستشفيات لا يكفى وأنها قاصرة على خدمة أهل المدن أو المناطق التى تقام فيها دون بقية قطاعات الريف مع صعوبة التنقل وضعف امكانيات التنقل فان المرض يستشرى بسرعة

ويفتك بالفلاحين وبنسب عالية فقاطعه العضو الوفدى مصطفى النحاس باشا بأنه تجاوز نصف الساعة المخصص للأسئلة وأجل رئيس المجلس سعد زغلول باشا هذا الاقتراح لجلسات أخرى (٢) .

ويتضح من التقرير مدى انتشار هذه الأمراض بين الفلاحين دونما عناية من المجلس النيابى أو الدولة بمعالجتهم سواء لعدم كفاية المستشفيات أم لعدم توافر كثير من الأمصال بها وكذلك عدد وكفاءة الأطباء وكذلك يتضح أن كبار الملاك لا يولون جهدا لهذه الناحية ولم يستحثهم المجلس النيابى للتبرع فى هذا الاتجاه .

وسأل أحد أعضاء مجلس النواب وهو يوسف أحمد الجندى أفندى عن وسائل الحكومة لتحسين أسباب الصحة العامة فى البلاد وتحسين المساكن ومياه الشرب فى القرى فأجاب الدكتور عبد الخالق سليم بما يفيد سوء الحالة الصحية فى الريف اذا ما قيس بالمدن وأن الجيش اذا جند سيكون فيه ٩٥٪ من الفلاحين منهم ٨٠٪ مصاب بالبلهارسيا و ٤٠٪ مصاب بالانكلستوما غير أمراض الطحال وغيرها وذكر أنه من الضرورى ترشيد المشروعات قبل اقرارها كمشروع غمر المياه بالماء الذى

---

(٢) محاضر مجلس النواب : جلسة ١٨ فى ١٩٢٦/٧/٢٥ ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

يتسبب عنه الأمراض (٣) .

وتقـدم النائب حسنين أحمـد أبو الشيخ أفنـدى نائب كوم امبو باقتراح عن تفشى مرض البلهارسيا فى منطقته واهمال الشركة تطهير الترع والمساقى الأمر الذى أدى الى زيادة الديدان فى الميـاه . ولذلك يجب نقل المستشفى المزمع انشاؤها فى أسوان الى كوم امبو فرد عليه وكيل وزارة الداخلية للصحة بأنها مستشفى متنقلة وأنها فى أسوان تخدم قددا أكبر . فطلب الشيخ حسين عبادى حمدين انشاء مستشفى أخرى فى كوم امبو لبعدها عن أسوان فأحالت اللجنة طلبه الى لجنة الاقتراحات ، وأجاب وكيل الداخلية للصحة بأن هناك خمسة مستشفيات جديدة سيتم انشاؤها فى الجيزة وجرجا والمنيـا وأسـوان ودميـاط للانكلستوما ولبلهارسيا . والعلاج بالمدارس الى جانب أربعـة عيادات للأمراض السرية وخمس مكاتب صحة جديدة واثنا عشر مكتبا فى الريف (٤) . ولم يتضح من خـلال المضابط بعد ذلك وخلال مدة البحث عن اتمام انشاء هذه المنشآت .

وحينما سأل الدكتور عبد الخالق سليم عن أسـباب عدم القيام بردم البرك والمستنقعات منذ سنة ١٩١٤ حتى الآن سوى

(٣) المصدر السابق : جلسة ١٧ فى ١٩٢٦/٨/٨ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
(٤) المصدر السابق : جلسة ٢٨ فى ١٩٢٦/٨/٩ ص ٤٠٣ .

عدد محدود جدا رد عليه رئيس المجلس بأن وكيل الداخلية للصحة قد وعد بدراسة الحكومة لهذه المسألة (٥) .

وصدق مجلس النواب على قانون بشأن الوقاية من حمى الملاريا بعدم استعمال أوعية الشرب غير المغطاه وتنظيف الأراضى الفضاء والحدائق العامة والأقبية وذلك منعا لانتشار البعوض (٦) . كما وافق مجلس الشيوخ على تأجير قطعة أرض مساحتها ١٨٠٠ متر مربع لجمعية الاسعاف بأسيوط بايجار رمزى قدره جنيها واحدا فى السنة ولمدة ٩٩ سنة نظرا لما تؤديه من خدمات جليلة (٧) . وصدق كذلك على قانون العزب الذى يشمل تحقيق بعض الجوانب الصحية كاقامة المبانى الصحية وتخصيص أماكن لوضع السماد وابعاد المبانى عن البرك والجبانات وتوفير الرعاية الصحية لمياه الشرب (٨) .

وأكدت المحاضر النيابية على أن كثيرا من المستشفيات الحكومية خالية من المياه والكهرباء وهو أمر يجعلها لا تفى بالغرض من انشائها ، ويتضح ذلك من السؤال الذى تقدم به عضو مجلس الشيوخ سلطان محمد السعدى بك الى وزير

---

(٥) المصدر السابق : جلسة ٢٨ فى ١٩٢٦/٨/٩ ص ٤٠٦ .
(٦) المصدر السابق : جلسة ٣٩ فى ١٩٢٦/٨/٢٤ ص ٦١٣ .
(٧) مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٣/٤/٢٤ ص ٢٦٩ .
(٨) المصدر السابق : فى ١٩٣٣/٦/٢١ ص ٥٠٣ — ٥١٠ .

الداخلية عن ادخال المياه والنور لمستشفى بنى مزار والفشن لأن هذين المستشفيين خاليان من المـاء والنور بالرغم من وجـود المـاء والنور فى البلدين وأن المستشفى لاتكون نظيفة ووافية بالغرض الا اذا زودت بالمـاه النقيـة والنور الكهربائى اللازم للعمليات الجراحية المستعجلة أثنـاء الليـل وأجاب الوزير بأنه سيتخذ اللازم لمستشفى الفشن هذا العام ومستشفى بنى مزار فى العام القادم (٩) .

واستقدم أحد المستوردين نوعا رديئا من الشاى وقـام بتوزيعه فى الريف مما كان له تأثير على الحالة الصحية للفلاحين مما هدد باصابتهم بالجنون ، وأثار أحد أعضاء مجلس الشيوخ هذا الموضوع داخل المجلس فرد عليه الوزير أن الزراعة والصحة والجمارك سيشتركون فى دراسـة حول هذا الموضوع وسيحدد العلاج بعد الدراسة دونما اشارة الى وقف استعمال الشـاى أو وقف استيراد هذا النوع (١٠) .

ولم تقتصر القضـية على قلة عـدد المستشفيات وضعف تجهيزها لأداء مهمتها بل شـمل سوء الحالة وما كان يلقاه الفلاح من معاملة سيئة من موظفى المستشفيات الحكومية مما أدى الى

---

(٩) المصدر السابق فى ١٩٣٤/٢/١٩ ص ٩٨ ، ٩٩ .
(١٠) المصدر السابق : فى ١٩٣٤/٤/١١ ص ١٩٠ .

التقدم بشكاوى متعددة دون أن تتخذ الحكومة أو المجالس النيابية أى اجراء ، ويبدو ذلك من السؤال الذى قدمه عضو مجلس الشيوخ سعد مكرم بك الى وزير الصحة عن المعاملة السيئة التى يلقاها المرضى من موظفى المستشفى الأميرى بالصف وعن الاجراءات التى اتخذتها الوزارة نحو تلك الشكاوى ، وأكد النائب البرلمانى لوزارة الصحة أن الشكاوى التى تقدم بها الأهالى صحيحة وتركزت ضد باشتمرجى المستشفى فتقرر رفته ، ورد عليه النائب بأن المسألة ليست قاصرة على الباشتمرجى وحده وأن المسألة تشمل الأطباء أيضا لكن المجلس اكتفى بذلك (١١) .

ومما يدل على أن ما تتخذه المجالس النيابية من قرارات يتعثر فى التنفيذ ولا تأخذ الحكومات المتتالية أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ قد تقدم بسؤال الى المجلس عن قرار المجلس السابق سنة ١٩٢٨ والخاص ببناء مستشفى فى أبى النمرس مركز الجيزة وأن الأرض المخصصة قد نزعت ملكيتها وجهزت للبناء ومضى أكثر من ثمان سنوات على ذلك القرار دون تنفيذ فأجابه النائب البرلمانى عن الصحة بأن الوزارة تنوى تعميم المستشفيات فى جميع عواصم ثم مراكز القطر أولا ثم تقوم بتعميمها بعد ذلك فى القرى وحينئذ تنظر فى مستشفى أبى

---

(١١) المرجع السابق : فى ١٩٣٦/٧/٢٧ ص ١٦٨ .

النمرس ؛ وبالطبع لم يتحقق أى شيء من هـذا حتى نهاية فترة البحث [١٢] .

ونوقشت فى مجلس النواب سنة ١٩٣٦ الجهود المبذولة لردم البرك التى تتسبب فى مرض الملاريا وخاصة فى المناطق التى تزرع الأرز والتى تغمر أرضها المياه لمدة طويلة فى السنة . فقد تقدم النائب محمد فتح الله اسماعيل باقتراح لردم بركة بولين مركز كوم حمادة التى تتسبب فى كثرة الناموس الذى يتسبب فى نشر مرض الملاريا ويصيب سـكان المنطقة ؛ وعرضت لجنـة الصحة بالمجلس تقريرا ذكر أن هناك بركتين أحداهما تملكها الحكومة والثانية تملك الحكومة جزءا منهـا وأنهما مجاورتان للقريـة وأشارت اللجنة بضرورة ردمهما درءا للخطر[١٣] .

أما عن موقف المجلس من ميـاه الشرب ثبت أن هنـاك بلادا فى شمال الدلتا لا تجد ما يكفيها من المياه . ويبدو ذلك من الاقتراح الذى تقدم به النائب سعد الأنصارى النائب عن دائرة رشيد وقد أكد فيه أن مياه البركة التى تشرب منها دائرته خليط بين المياه العذبة والمياه المالحة كما أنها راكدة ولا تصلح أبدا للشرب مما يؤدى الى كثرة انتشار الأمراض . وبعد أن

---

(١٢) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٨/٥ ص ١٨٥ .
(١٣) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٣٦/٨/٣١ ص ١٠١٣ ، ١٠١٤ .

أبدت لجنــة الصحة بالمجلس تفهمها لهذه المشــكلة واقرارها لمــا أبداه النائب أكدت أنها ستسعى لحلها فى غضون ثلاث سنوات وحالمــا يتيسر تنفيذ ذلك (١٤) ٠

وعن انتشار مرض فى العيون شمل كثيرا من أنحــاء الريف ســنة ١٩٣٦ تقدم بعض أعضــاء مجلس النواب بالعديــد من الاقتراحات لمقاومته ، فقد تقدم النائب عمر عمر بانشاء مستشفى للرمد بمركز كفر الشيخ وأكد تبرع مجلس مديرية الغربية بمبلغ ٣٢٠٠ جنيهــا لهذا الأمر ووعد المجلس بأن يدرج بنــاء هــذه المستشفى ضمن برنامجه لبناء المستشفيات لنفس العام ، ثم تقدم النائب عبد اللاه عمر عبد الآخر بانشاء قسم للرمد بمستشفى طهطا وذكر النائب البرلمــان بأن مستشفى طهطا قديمة البنيان ولا تتحمل اقامة هــذا القسم فيها وسيدرج بنــاء مثل هــذه المستشفى بعد ذلك فى ميزانيــة ١٩٣٨ ، وتقدم كذلك النائب عبد الصادق عبد الحميد بانشاء مستشفى رمدى متنقل فى عوامة نيلية لدائرة الدر فأحال المجلس هــذا الاقتراح لوزارة الصحة للنظر فى تحقيقه فى أول فرصة (١٥) ٠

وأشار النائب محمد أمين طنطاوى بك الى قرار ســابق

---

(١٤) المصدر السابق فى ١٩٣٦/٩/٧ ص ١١٩٧ ، ١١٩٨ ٠

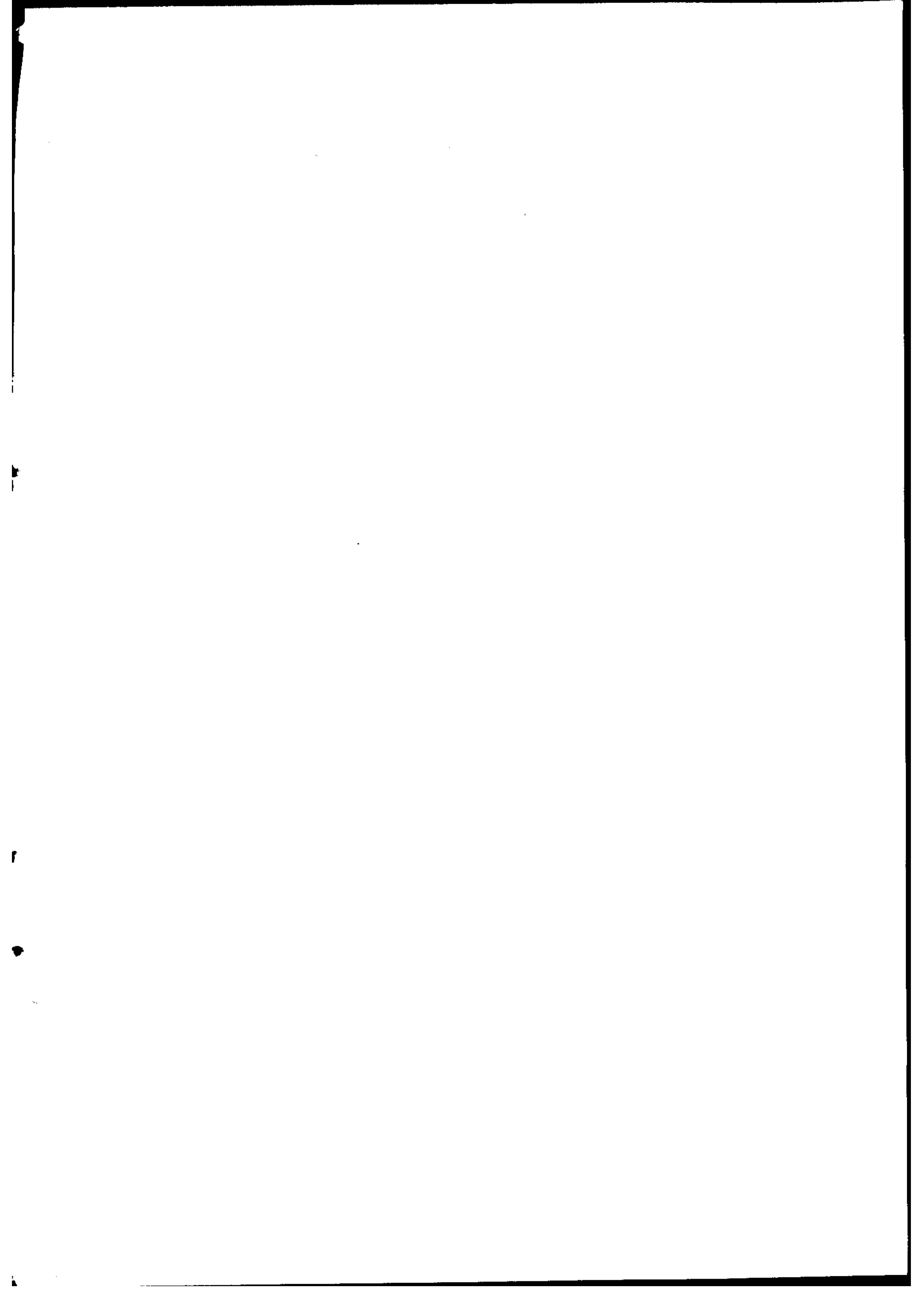
(١٥) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٩/٧ ص ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ٠

اتخــذه المجلس حول بناء مستشفى فى مطرطــاس بالفيوم وأن الحكومة قد اشترت أرضا لهــذا الغرض ثم تركتها للأهــالى بالايجار ، وأجاب النائب البرلمــانى للصحة بأن المجلس قد اتخذ قرارا لاحقا بوقف بنــاء المستشفيات القرويــة حتى يتم تعميم المستشفيــات المركزيــة ويؤجــل النظــر فى الاقتراح للوقت المناسب (١٦) ٠

وهكذا بدا واضحا أن المجالس النيابية لم تبد اهتماما لتدهور صحــة الفلاحــين واهتمامها بالمدن أولا ثم عواصــم المديريات ، بل انهــا لم تبد اهتماما بمدى تجهيز المستشفيــات القليلة التى تبنى أو الموجودة فعلا وكذلك بالاساءة التى تلحق بالمرضى من الفلاحين على يد أطباء وموظفى المستشفيات ، فظل المرض يحيط بالفلاح ٠

---

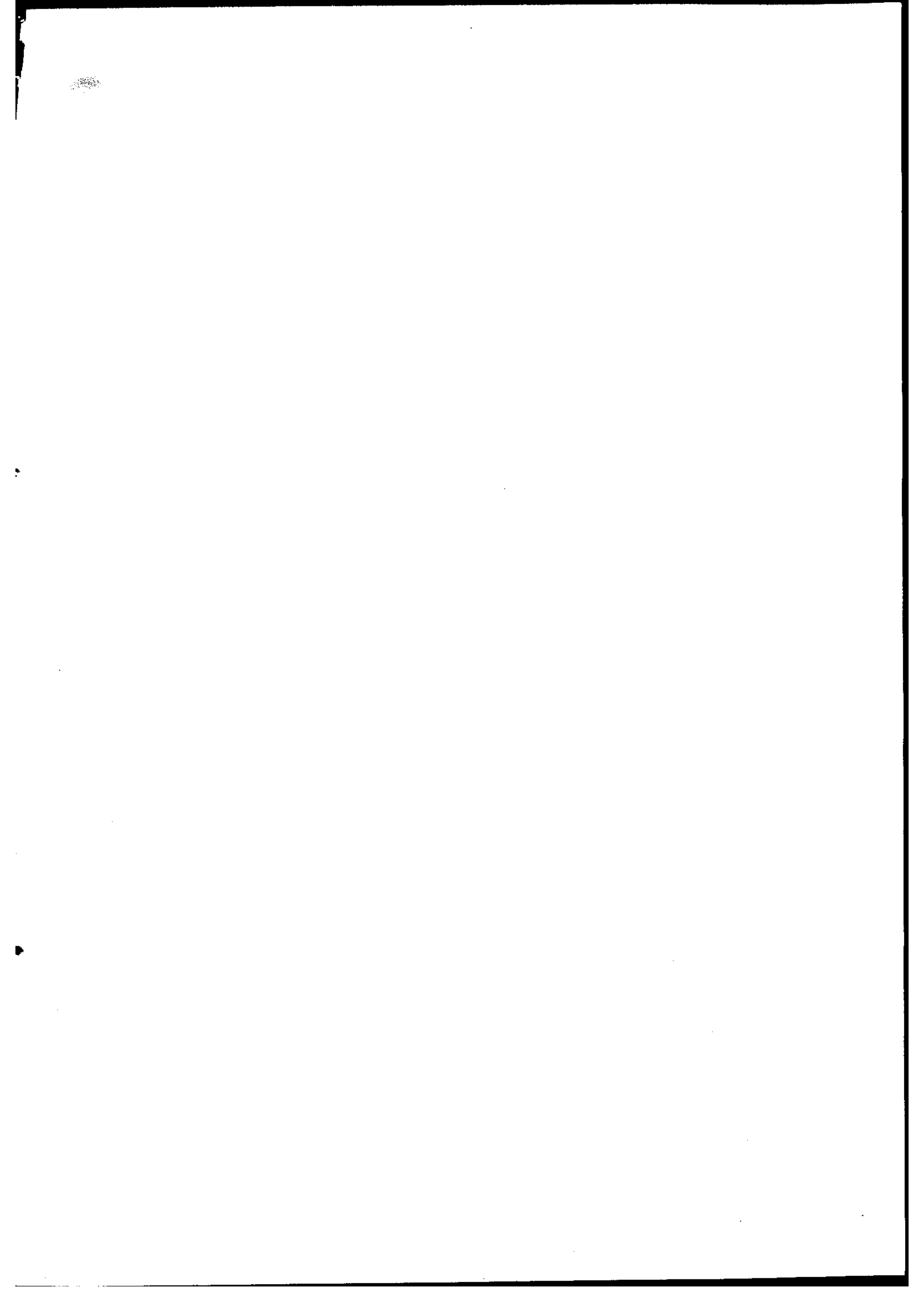
(١٦) المصدر السابق : فى ١٩٣٦/٩/٩ ص ١٢٩١ ٠



الفصــل الرابــع

موقف القوى السياسية والتيارات الفكرية من قضايا الفلاح وصدى ذلك فى البرلمــان

الحزب الوطنى ــ الوفــد ــ الأحرار الدســتوريون ــ مصر الفتاة ــ الاخوان المسلمون ــ التيار اليسارى ــ الصحف العامــة (المقطم والوطن) .



لاشك أن مواقف الأحزاب البرلمانية قد تباينت تباينا يكاد يكون كاملا بين وجودها فى الحكم ووجودها خارجه أو فى المعارضة . واذا كانت القضايا السياسية قد شكلت المحور الرئيسى فى خلاف هذه الأحزاب من خلال علاقة كل منها بالقوى السياسية الأخرى كالاحتلال والقصر وبقية الأحزاب والقوى غير الحزبية ذات الاتجاهات الفكرية من اليمين لليسار كجماعة الاخوان المسلمين أو الجماعات والتجمعات ذات التوجيهات الاشتراكية واليسارية الا أن القضايا الاجتماعية كانت كثيرا ما تستغل فى المزايدات الحزبية وبخاصة بين الأحزاب البرلمانية التى كان أتباعها ينتسون فى أغلبهم الى جذور اجتماعية متشابهة من كبار الملاك والبورجوازية المصرية ، لكن هذه القضايا

كانت محورا أساسيا فى الخلاف أو النقد من قبل القوى غير البرلمانية أو الحزبية والتى كانت تهتم فى المقام الأول ، بهذه القضايا وكانت هذه القضايا تتصدر برنامج وجودها على المسرح السياسى والاجتماعى وبخاصة القوى الاشتراكية اليسارية أو الجماعات السياسية التى مالت فى معالجتها للقضايا الاجتماعية الى المنهج الاشتراكى كجماعة مصر الفتاة فى بعض فترات وجودها السياسى ، من هنا وجب أن نلقى الضوء على موقف هذه القوى جميعها من قضايا الفلاح خلال فترة البحث ونرى الى أى حد كان لمواقفها صدى فى المجالس النيابية .

ونبدأ بتناول موقف الحزب الوطنى من الفلاح باعتباره أقدم الأحزاب السياسية تاريخيا ، فلم يتضمن برنامج الحزب الوطنى ما يشير الى اهتمامه بقضايا الفلاحين . ولم يبذل زعماؤه الأوائل أيا من الجهود لضم عناصر من الفلاحين الى صفوف حزبهم ، كما لم يحاول هؤلاء الزعماء أن يستثمروا موقفهم الواضح من حادثة دنشواى برغم ما صاحبها من ضجيج اعلامى وهو أمر أكد أنهم لم يسعوا من خلال هذه الحادثة الى جذب ميول الفلاحين الى حزبهم بقدر مساعيهم لفضح الاحتلال الانجليزى واحراج موقف اللورد كرومر ترضية للمشاعر الوطنية من جهة وللخديو عباس حلمى الثانى حليفهم من زاوية أخرى . وبمعنى آخر أن منطلقهم فى مثل هذه المواقف كان منطلقا سياسيا

ولم يكن منطلقا اجتماعيا (١) .

ويكاد الباحث لا يجد فى صحافة الحزب فى الفترة موضوع الدراسة الا بعض المقالات النادرة والتى لا تعبر فى مجملها عن موقف واضح عن اصلاح حال الفلاح وتعليم أبنائه وغير ذلك . واذا كان هناك بعض من أعضاء الحزب قد تبنى بعض قضايا تخص الفلاحين فى المجالس النيابية مثل الدكتور عبد الحميد سعيد وعلى المنزلاوى بك فان ذلك كان من قبيل الرأى الشخصى وليس من منطلق حزبى ، وخاصة بعد أن انضم بعض أعضاء الحزب الوطنى الى جماعة الشبان المسلمين فى أواخر سنة ١٩٢٧ والتى يعد الدكتور عبد الحميد سعيد من آهم مؤسسيها . فعلى سبيل المثال فقد تقدم الدكتور عبد الحميد سعيد باستجواب الى مجلس النواب بشأن نكبة الفلاح وما أصابه من بؤس وشقاء وعدم مساندة الحكومة له بالتسهيل فى سداد ديونه ، وذكر أن الفلاح (ابن زرعة) أى أن زرعة واحدة يرتفع سعر محصولها تنهض بالفلاح وتنعشه وزرعة واحدة ينحط فيها السعر توكسه وتخفضه، وذكر أنه قد بلغ حد التعسف وفقدان الرحمة وضاعت الشفقة من النفوس يوم أن بيعت الأبواب والنوافذ وحفنات الدقيق التى ادخرها الفلاح التعس لغذاء زوجته وعياله ، واعتبر الفلاح

---

(١) د. زكريا سليمان : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ص ٢٣٨ .

هو ثروة البلاد وأنه ينبغى انقاذ ثروة البلاد بانقاذ الفلاح (٢) .

اما عن موقف الوفد ــ وهو اكثر الاحزاب السياسية شعبية بين كل فئات الشعب بما فيها الفلاحين ــ من القضايا الاجتماعية ومن اهمها قضايا الفلاح فان انتماء أغلب اعضاء هـذا الحزب الى طبقة كبار الملاك والبورجوازيين قد حجم دورهم كثيرا تجاه هذه القضايا . ولكن من الأمور التى ينبغى توضيحها أن تعاطف كثير من الفلاحين مع زعماء هـذا الحزب وبخاصة سعد زغلول لا يرجع الى جهودهم فى الميدان السياسى فقط ولكن الى بعض المواقف المميزة تجاه بعض قضاياهم وخاصـة فى وزارة الوفد الأولى وخاصة الاهتمام ببنوك التسليف ومحـاولة الحد من الضرائب . وحينما ارتفعت كثير من الأصوات لمطالبة الحكومة بالتدخل لانقاذ أسعار القطن وشراء كمية منه لمساعدة الفلاحين الذين لم يستطيعوا سداد الايجـار ، طالب بعض أعضاء الوفد بتنزيل أجور الأطيان تهوينا لحـال الفـلاح المستأجر وأعلن سـعد باشا أنه أول من سيطبق ذلك وخفض ذلك فى أرضـه بأكثر من مطـالب الفلاحين (٣) . وحـاول بعض الوفـديين أن يستصدروا قانونا بالتخفيض لكنهم ووجهوا بمعارضة شـديدة

---

(٢) محاضر مجلس النواب : فى ١٩٢٤/٦/١٩ ص ١٥٢٧ حين وقف خطيبا للدفاع عن قضايا الفلاحين .

(٣) د. رفعت السعيد : اليسار المصرى ص ٤٠ .

من أغلب أعضاء المجلس النيابى بما فيهم أعضاء من الوفد نفسه .
وأكد هذا اصرار كبار الملاك على عدم تخفيض الايجار مهما كانت حاجة الفلاحين .

كما حاول أحد أعضاء الوفد من البورجوازيين ذوى الميول الاشتراكية تكوين حزب الفلاح وطرح فكرة تحديد الملكية بخمسمائة فدان وعارضه كبار الملاك من الوفد استمرارا لمواقفهم (٤) . وان كانت مثل هذه الأفكار ترجع الى تأثير الفكر الاشتراكى أكثر من صلتها ببرنامج أو سياسة حزب الوفد .

وفى سنة ١٩٣٠ قررت حكومة الوفد انشاء بنك حكومى فردى للتسليف الزراعى فأثار ذلك عليها رجال البنوك وكبار الممولين وتآمروا مع السراى على اسقاطها فحلت محلها حكومة اسماعيل صدقى . واضطرت حكومة صدقى أمام آثار الأزمة المالية العالمية لاقامة ذلك البنك . وبرغم ذلك فان صغار الملاك من الفلاحين لم يستفيدوا من انشائه حيث حددت الحكومة تعريفا لصغار الملاك أو المزارع الصغير الذى ينبغى أن يستفيد من البنك بانه الذى يملك خمسين فدانا أو الذى ينتج ويشون ما لايزيد عن مائة قنطار أو مائتى أردب من القمح أو الحبوب الأخرى أو ثلاثمائة أردب من الأرز . ورفعت الحكومة هذا

---

(٤) المرجع السابق : ص ٤٤ .

الحد بعد ذلك (٥) . وبالقطع كان ذلك الرفع من تأثير كبار الملاك وهو أمر كان سيواجه حكومة الوفد اذا نفذت المشروع كذلك .

ومع ذلك فان الوفد قد استغل كثيرا من القضايا الاجتماعية فى صراعه مع الأحزاب والحكومات الاخرى أثناء وجوده خارج الحكم فقد تبنت جريدة البلاغ لسان حال الوفد حينئذ الدفاع عن الفلاحين ذوى الميول الوفدية الذين اضطهدتهم حكومة زيور باشا حيث يتضح هذا من دفاعها عن فلاحى قرية تفهنا العزب حين قبضت عليهم السلطة وحاكمتهم بتهمة التظاهر والهتاف « لا ملك الا سعد » (٦) . وهاجمت جريدة الوفد مسلك الحكومة الاتحادية لاضطهادها الفلاحين الوفديين أثناء الانتخابات حيث قام البوليس « وساق الناس سوقا الى مركز البوليس المطلة على نوافذ الأرض الزراعية ومثلوا بهم فى اسطبل الخيل وأخروا استلام محصولاتهم الزراعية وذلك بسبب تفضيلهم مرشح الوفد على مرشح الحكومة » (٧) .

وشهرت البلاغ بالحكومة لقيامها بارسال وفود الى القرى لجمع الأموال من المديرين الذين قاموا بجمعهم من الفلاحين دون وجه حق . وكانت وظائف المديرين مرهونة بدفع هذه الأموال

---

(٥) ابراهيم عامر : الارض والفلاح ص ١٠١ .
(٦) البلاغ : فى ١٩٢٥/٧/١ .
(٧) البلاغ : فى ١٩٢٥/٧/٧ .

للاشتراك فى حزب الاتحاد وجريدته وأن الذى يقصر فى ذلك مصيره الفصل مثلما حدث مع مدير جرجا وأن من لا يستطيع أو يرفض من الفلاحين يساق الى مراكز البوليس ويظل فى الحبس حتى سداد المفروض عليهم ، وقد تعرض كاتب المقال عباس محمود العقاد للمساءلة أمام القضاء(٨) .

وعرضت الجريدة الوفدية العديد من المقالات الساخرة ضد الحكومة والعمد الذين أيدوها وأشادوا بالعمد الذين استقالوا تأييدا للوفد وأكدت من خلال ذلك قيام الحكومة بتزوير الانتخابات (٩) .

ونشرت نفس الجريدة العديد من شكاوى الفلاحين عن تأخر مياه الرى مما يهدد زراعتهم مثل أهالى القصاصين الشرق بفاقوس وأعيان الفواقة والعواسجة (١٠) . كما نشرت شكاوى أهل منفلوط وأبو تيج من الفلاحين الذين فتحت المياه على أراضيهم فأغرق زراعتهم ويرجون تأخير فتح المياه حتى جمع القطن (١١) .

---

(٨) البلاغ : فى ١٩٢٥/٧/٥ مقال بعنوان « أحاديث العيد » .
(٩) البلاغ : فى ١٥ ، ١٩ ، ٢٧ ، ١٩٢٥/٧/٢٨ ، ١٩٢٥/٨/٣١ ، مقالات بقلم عباس محمود العقاد كان أغلبها بعنوان « يا عمدة » .
(١٠) البلاغ : فى ١٩٢٥/٧/٢٠ .
(١١) البلاغ : فى ١٩٢٥/٧/٢٠ .

وشنت البلاغ حملة على حكومة حزب الاتحاد وأعوانها من الأحرار الدستوريين حول موقفهم من مشروعات الرى وهاجمت تقييدهم لزراعة الأرز مما أدى الى خسارة مليون جنيه. وكذلك فى موافقتها على زراعة الأرز فى أرض الطاهرى بك دون غيره وخفضها لنسبة المياه للدقهلية لأن اغلبها من الوفديين (١٢) . وهو أمر أكد أن هذه المقالات كانت لمواقف سياسية أكثر منها مواقف من قضايا اجتماعية . ونشرت البلاغ اقتراحا من المندوب الزراعى الأمريكى الى الحكومة المصرية بشأن الاستفادة من مياه الصرف الداخلية فى بحيرة مريوط واستغلالها فى الرعى والزراعة وتربية المواشى (١٣) . لكن الوفد لم يعتد بهذا الاقتراح فترة وجوده فى الحكم .

وعادت البلاغ مرة أخرى تهاجم تأخر الحكومة فى التدخل لشراء القطن حتى لا يضطر الفلاح لبيعه بثمن بخس (١٤) . وحين تدخلت الحكومة للشراء اتهمتها الجريدة بأنها قد تأخرت وأن شغلها الشاغل هو جمع الضرائب من الفلاحين وليس انقاذهم(١٥). وأكدت بذلك أيضا أن الغرض هو اظهار ضعف الحكومة أكثر

---

(١١) البلاغ : فى ٢٢ ، ٢٩ ، ١٩٢٥/٧/٣٠ .
(١٣) البلاغ : فى ١٩٢٥/٩/٢١ .
(١٤) البلاغ : فى ١ ، ١٩٥/١٠/٣٠ .
(١٥) البلاغ : فى ١٩٢٥/١١/٣٠ .

من الحرص على الفلاحين . كمـا أنها فى هجومهـا على تحديد الحكومة لزراعة القطن لأن ذلك سيضر بالاقتصاد القومى وكانت تصور بذلك وجهة نظر كبار الملاك الوفديين . وحين رأت أنه لا مخرج من زيادة زراعة القطن سوى اقامة مصـانع مصريـة لتصنيعه داخليا فانها لم تطرح مثل هذه الفكرة أثناء وجودها فى الحكم (١٦) .

ومما يؤكد ما ذهبنا اليه فى ان جريدة الوفد كانت تستخدم القضايا الاجتماعية فى صراعات سياسية أنها قد خلت من صفحتها التقليدية التى كانت تحت عنوان « أخبار الأقاليم » التى كانت تعرض فيها قضايا الفلاحين وغيرهم أثناء وجود الوفد فى الحكم ١٩٢٨ - ١٩٣٠ الا نادرا جدا ، وكانت تستبدلها بأخبار مجلس النواب حاولت فيها أن ترد على أسئلة النواب المعارضين للوفد ومبررة آراء وقرارات الحكومة (١٧) .

ولم تتصد الجريدة الوفدية فى الغالب لقضية التعليم حيث لم يرد فيها سوى بعض شكاوى من الأهالى لحرمان أبنـائهم من مواصلة التعليم الا بالمصـاريف وهو فوق قـدرتهم بسبب الرسـوب على درجـة أو نصف درجة كمـا حدث فى مسـألة

---

(١٦) البلاغ : فى ١٩٢٥/١١/٢٢ .

(١٧) البلاغ : فى ١٩٢٨/٢/١٤ وما بعدها .

أبو قرقاص الابتدائية ومدرسة دكرنس الابتدائية (١٨) .

ومن ناحية أخرى فقد عرضت مجموعة من المقالات عن الأمراض التى تصيب الفلاح ومدى خطورتها وطرق الوقاية منها كالبلهارسيا والانكلستوما والاسكارس ، واستغلت ذلك فى هجومها على الحكومة فى حين لم يقم الوفد بانجاز شىء مما طالبت به الحكومة الاتحادية (١٩) . وكذلك فقد نبهت الجريدة الوفدية الى ضرورة عدم المساوة فى ضريبة الخفراء بين الفقراء والأغنياء لكنها لم تطالب الوفد حين وجوده فى الحكم بمثل هذا الطلب (٢٠) .

وعن موقف حزب الأحرار الدستوريين من قضايا الفلاح فلم يبد هذا الحزب اهتماما كبيرا بالفلاح واقتصر الأمر على بعض المقالات التى تنشرها جريدته السياسية والتى تتحدث عن بؤس الفلاح وصبره على ظلمه والمطالبة بترقية أوضاعه . واقترحت صحف الحزب من خلال تحديدها لنسبة العمال الزراعيين الذين لا يملكون شبرا من الأرض وهى ٧٢٪ من الفلاحين أن تقوم الحكومات بهدم القرى القديمة وبناء قرى جديدة وتطهير مياه الشرب وردم البرك والمستنقعات والقضاء

---

(١٨) البلاغ : فى ١٩٢٥/١٠/١ .

(١٩) البلاغ : فى ١٩٢٦/٤/٢ .

(٢٠) البلاغ : فى ١٩٢٥/١١/٣ .

على أمية الفلاح (٢١) • لكن حينما أصبح العديد من أتباع هذا الحزب فى البرلمان لم يستجيبوا لمشروع تقدم به أحد الأعضاء من ذوى الميول الاشتراكية وهو محمد خطاب عن تحديد الملكية الزراعية وأحاله الدستوريون الى لجنة الاقتراحات التى قبر فيها، وحينما أبدى أحد أعضاء الحزب وهو جلال فيم تفهما لهذا الاقتراح وطلب فى أن يؤخذ به وأن تحدد الملكية فى حدود ٥٠٠ فدان عينه الملك وزيرا للاشغال فابتعد عن تأييد المشروع(٢٢) •

وبشكل عام فان الجذور الاجتماعية لأغلب اعضاء الحزب قد حددت مواقفهم من كثير من القضايا الاجتماعية حيث أن أغلبهم كان من كبار الملاك وكان ذلك واضحا فى موقف الحزب من قضية الضرائب ورفض الاتجاه الى جعلها تصاعدية على أصحاب الملكيات الكبيرة • واقتصر موقفهم من قضية التعليم على المقالات التى نادت بتطبيق المجانية والالزام . ولكن حين عين الدكتور محمد حسين هيكل وزيرا للمعارف تغير موقفه عما نادى به الحزب فى المعارضة فتعلل بالميزانية عن تطبيق مجانية

---

(٢١) د. أحمد زكريا : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣ ص ٥٠٣ .

(٢٢) المرجع السابق ص ٥٠٣ . كان هذا فى ابريل سنة ١٩٤٧ وهو خارج اطار المدة الزمنية للبحث .

التعليم (٢٣) • وأكد الحزب من خلال كثير من المواقف تجاه القضايا الاجتماعية أنه كان ينادى من خلال الصحف وهو فى المعارضة بما لم يستطع او يرغب فى تنفيذه وهو فى الحكم وأن الحزب بالتالى ـ مشاركا بعض الأحزاب ـ قد اتخذ من الموضوعات الاجتماعية مسائل للصراع الحزبى أكثر من كونها ايمانا حقيقيا بقضايا ومطالب طبقات الشعب •

وكان موقف جماعة مصر الفتاه من قضايا الفلاحين أكثر وضوحا منذ البداية فقد بدأت هذه الجماعة كحركة اصلاحية تهدف فى برنامجها الى ازالة كل أسباب التدهور الاجتماعى والاقتصادى وتهتم بنشر التعليم والثقافة ومكافحة البطالة ومحاربة الامتيازات الأجنبية حيث كانت تعد فى نظرها من أهم أسباب التدهور الاجتماعى والاقتصادى فى مصر (٢٤) •

وبقى الجانب الاجتماعى يحتل جانبا هاما من برنامج الجماعة بعد تحول نشاطها الى الميدان السياسى على الرغم من تأخر الاهتمام بها الى أواخر الثلاثينات فقد تضمن هذا البرنامج ما جاء فى قول زعيم الجماعة أحمد حسين « يجب أن تؤمن بأن الفلاح هو تاج مصر وسر قوتها وأنه الحقيقة الوحيدة التى لم

---

(٢٣) المرجع السابق ص ٥٠٤ •

(٢٤) د• على شلبى : مصر الفتاه ١٩٣٣ ـ ١٩٤١ ص ٢٦٨ •

تتبدل فى العالم منذ ستة آلاف سنة وهو الذى أبقى مصر نابضة قوية حتى اليوم واذن فيجب أن نعلم الفلاح بأن نقضى على الأمية والجهل ونرتقى بمعيشته ونضمن له اليسر والرخاء ونحفظ له صحته بأن ندخل الى بيوته الجديدة النور والماء والهواء . وخصصت مجلتها الأسبوعية « الصرخة » صفحة كاملة لنشر شكاوى ومطالب الفلاحين والعمال (٢٥) .

وأعلن أحمد حسين فى احدى خطبه وبأسلوب حماسى سنة ١٩٣٨ أن حقوق الفلاح منهوبة ومسروقة يسرقها نفر من الأجانب ونفر من الأعيان ونفر من الموظفين . حق الفلاح الأول فى أن يكون انسانا له حق الحياة وهذا الحق مسروق من الفلاح ، ووصف الفلاحين بأنهم أرقاء وعبيد أذلاء فى خدمة أقل من مليون ، وهاجم الدستور والنظم البرلمانية التى لم تحقق للفلاح جزءا من حقوقه ، ودعا الى ثورة ضد هذه الأنظمة(٢٦) .

أما عن موقف جماعة الاخوان المسلمين من قضايا الفلاح فانه على الرغم من مطالبتنا منذ البداية للمسئولين بالانتباه الى ما يعانيه الفلاح من الجهل والفقر والمرض ، ومن مطالبتها بمد

---

(٢٥) المرجع السابق ص ٢٦٩ .

(٢٦) المرجع السابق ٢٧١ .

الفلاحين بأساليب ووسائل الزراعة الحديثة وكذلك الى خطورة الاعتماد على محصـول واحد الا أنها كانت تدرك عدم جدوى هذه المطالب لسيطرة كبار المـلاك على أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية ، لذلك فان تفسير موقفها لا يخرج عن حدود رغبتها فى السعى لنشر دعوتها ومد نفوذها بين أبناء هذه الفئة (٢٧) .

وكان بوسع أعضاء هـذه الجماعة القيام أو الاشتراك فى مشروع محو أمية الفـلاحين من خـلال التعليم فى الكتاتيب والمساجد لكن تركيزهم قد انصب على نشر مبادىء الدعـوة أكثر من الاهتـمام بهذه القضـايا . ودعاها ذلك لانشاء بعض المستشفيات والمستوصفات ودور الجوالة فى مكافحة الكوليرا والمـلاريا .

واذا كان بعض أتباع جماعة الاخوان قد طالبوا بتحديد الملكية الزراعية وتشجيع الملكيات الصغيرة الا أن دعوتهم فى هذا الميدان قد فرغت من محتواها لأنها لم تقترح حدا للملكية فى وقت ركزت فيه على تعويض كبـار المـلاك عن الأراضى التى تؤخذ منهم (٢٨) ، كمـا كان لاشتراك بعض كبـار المـلاك فى الجماعة أثره فى هذا المجـال . كما أن الجماعة فى سبقها للانتشار

---

(٢٧) د. زكريا سليمان : الاخوان المسلمون ص ٣٠٧ .
(٢٨) المرجع السابق .

بين الفلاحين وهو مجال لم تنتبه اليه القوى السياسية الأخرى كثيرا الا أنها عادت وركزت على انتشار دعوتها ونفوذها بين العمال والطلاب ليكونوا عونا لها فى دورها السياسى فى المدن أكثر من اهتمامها بالفلاحين الذين كان ميلهم للجماعة يرجع الى تأثرهم بالناحية الدينية أكثر من اهتمام الجماعة بقضاياهم .

أما عن موقف التيار اليسارى من قضايا الفلاح فعلى الرغم من اهتمام أتباع الأحزاب البرلمانية بالسعى لتقويض هذا التيار الا آن بعض أتباعه قد تمكنوا من طرح أفكارهم من خلال تواجدهم داخل هذه الأحزاب وبخاصة حزب الوفد وكذلك من خلال وجودهم داخل المجالس النيابية ، فضلا عن طرحهم لآرائهم من خلال صحفهم أو المنشورات السرية فى الفترات التى كان يحجر عليهم فيها وهى كثيرة خلال فترة الدراسة .

فعلى أثر أحداث الصدام بين الفلاحين والبوليس والتى بدأت بحادثة قرية الشنطور التابعة لببا مديرية بنى سويف حين تولى البوليس تنفيذ حكم قضائى لمصلحة الأوقاف واصطدم الفلاحون برجال البوليس مما أدى الى وفاة ثلاثة من الفلاحين واصابة واحد فى حين أصيب بخمسة من رجال البوليس ، وتبع ذلك أحداث مماثلة أخرى ، حاول أحد أعضاء الوفد وهو اسماعيل مظهر تكوين حزب الفلاح اتقاء لانتشار الأفكار البلشفية وطالب بتحديد الملكية بخمسمائة فدان ، لكنه ووجه

بموقف معارض من كبار الملاك وبخاصة من رجال الوفد الذين حاولوا أن يتصوا حماسه وغيره تجاه الفلاحين بمناقشة قضايا الاصلاحات فى ردم البرك والمستنقعات وتعميم المياه الصالحة للشرب وغير ذلك • وقام اسماعيل مظهر بعد ذلك بالاشتراك مع عصام الدين حفنى ناصف بمحاولة تأسيس حزب العمال والفلاحين سنة ١٩٢٩(٦٠) . لكن مثل هذه الأفكار لم تجد لها صدى داخل المجالس النيابية •

أما عن جهود لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين التى لعب الحزب الشيوعى دورا كبيرا فى تأسيسها فقد وزعت منشورا أثناء انتخابات حكومة زيور سنة ١٩٢٥ طالبت فيه العمال والفلاحين ألا يدلوا بأصواتهم الا لمن يقبل هذا البرنامج ويعد بتنفيذه . وتضمن البرنامج المطالبة بتنفيذ نصوص الدستور بشأن التعليم الأولى الاجبارى والمجانى وتوسيع نطاق المشاريع الصحية وتعميم المستشفيات فى أحياء الفقراء والفلاحين • وفى البند ١٧ طالب البرنامج بتوزيع أراضى الحكومة البور على صغار الفلاحين بعد توصيل المياه اللازمة لها . كما طالب فى البند ١٩ بتسليف الحكومة صغار الفلاحين ما يحتاجون اليه من الأموال بفوائد قليلة جدا وانشاء مصرف زراعى لهذا الغرض . وفى البند ٢٠ طالب البرنامج بتعديل الضرائب على

(٦٠) د. رفعت السعيد : اليسار المصرى ١٩٢٥ — ١٩٤٠ ص ٤٢ — ٤٤ .

الأطيان بقصد تخفيضها على صغار المالكين وزيادتها على كبارهم وهو ما كانت بعض الأصوات تطالب به فيما أسموه بالضرائب التصاعدية . وفى البند ٢١ طالب بتسهيل رى الأطيان على الفلاحين الصغار ممن يملكون خمسة أفدنة فأقل مع اعطائهم ما يكفيهم من المياه المرى (٣٠) .

وسبقت الاشارة الى موقف البعض من ذوى الميول الاشتراكية داخل مجلس النواب وهو النائب زهير صبرى الذى طالب بفرض ضرائب تصاعدية على كبار الملاك حتى تتمكن الدولة من تعميم التعليم المجانى (٣١) . وكذلك تمكن عضو آخر وهو محمد خطاب الذى طرح رأيا بتحديد الملكية الزراعية لكن لم يلق استجابة من أعضاء المجلس ، وأبعدوا أحد الأعضاء الذين أيدوا هذا الرأى وهو جلال فهيم باشا بتعيينه وزيرا للاشغال (٣٢) .

وينبغى بعد ذلك أن نشير الى موقف جريدة المقطم باعتبارها من أهم الصحف التى عنيت بقضايا الفلاح خلال فترة الدراسة فكانت من أولى الصحف وأكثرها حماسا للدعوة لانشاء بنك

---

(٣٠) المرجع السابق ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣١) د. سليمان نسيم : المرجع السابق ٣١٢ .

(٣٢) د. أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٥٠٣ .

عقارى وطنى ووجت الدعوة لكبار الملاك وأصحاب الأموال أن يسعوا لانشاء هـذا البنك من أموالهم الفائضة والمودعة بالبنوك الأجنبية وأنهم بذلك « لا يخشون عليها لأنها ستوضع فى آطيان وعقارات هم أشد الناس رغبة فيها وأعرفهم بقيمتها » وخصت بالدعوة فى البداية الأمير عمر طوسون الذى اعتاد المشاركة فى مثل هذه المشروعات . وحثت بقية الصحف على مواصلة الكتابة حول هذا المشروع حتى يتحقق (٣٣) .

وتحت عنوان « اقيلوا الفـلاح من عثاره » كتبت المقطم مقالات أيدت فيه شروع تسليف الفلاحين فى موسم زراعة القطن « حتى لا يضطروا الى الاستدانة بالفـائدة الباهظـة وبيـع أقطـانهم الجديدة للحصـول على المـال اللازم لشراء البذور والأسمدة وسواها » . ووضحت مساوىء لجوء الفلاحين فريسة للمرابين وكيف يؤثر ذلك على حياة الفلاح وعلى انتاجه الزراعى فضلا عن تأثير ذلك على عدم وفائه أو قدرته على تعليم أبنائه وتسديد الضرائب الأميرية . ودعت الى انشاء النقابات وجمعيات التعاون الزراعية للاشراف على الزراعـة والسلف والمحاصـيل وغير ذلك مما يؤدى الى اراحة الفلاح وتحسين الحالة الاقتصادية

---

(٣٣) المقطم : فى ١٩٢٥/٩/١ . وقد شاركت جريدة الوطن فى طرح مشكلة الضرائب بشكل عام وضريبة الخفراء بشكل خاص ، الوطن فى ١٩٢٥/٨/١٧ مقال بعنوان « لا ترهقوا الفلاح » .

للبلاد عامة [٣٤] .

ودعت الجريدة الى الغاء ضريبة القطن لأنها أصبحت لا تطابق مقتضى الحالة الحاضرة ، واقترحت أن تقوم الحكومة لسداد العجز الناتج عن ذلك فى الميزانية احياء صناعة مصرية قديمة تفتح الباب المعديد من العمال [٣٥] . وتعرضت الجريدة لمناقشة قضية هامة وهى تحول صغار الملاك الى عمال زراعيين بسبب عدم القدرة على وفائهم للضرائب الأميرية والتحكم فى أسعار المحاصيل وأساليب المرابين وغير ذلك وأن ذلك قد أدى الى انخفاض أجر العامل الزراعى مما اضطر بعضهم لهجر الريف الى المدينة ليواجه مصيرا أسوأ ويعرض الاقتصاد العام فى البلاد الى الضعف الشامل ، وأوضحت أن حل كثير من هذه المشكلات فى يد الحكومة وكبار الملاك كى يسعوا لمساندة الفلاحين [٣٦] ، وانتقدت موقف كبار الملاك الذين يزيدون من ضغوطهم على الفلاح واقترحت أن تقوم الحكومة ببيع أقطانها بالمقايضة مع البلاد الخارجية مقابل متطلبات البلاد كالأجهزة الطبية وغير ذلك .

وتصدت لمناقشة ما يتحمله الفلاح من ضرائب باهظة فذكرت أن الضرائب « كانت الى عهد قريب لا تذكر فى جانب

---

(٣٤) المقطم : فى ١٩٢٩/١/٥ مقال بقلم محمود فتح الله .

(٣٥) المقطم : فى ١٩٣١/٨/٢٦ .

(٣٦) المقطم : فى ١٩٣١/٨/٢٦ .

ما كانت الأرض تدره علينا من خيرات حتى بلغ دخل الفدان الواحد فى السنة ما يقرب من خمس تسنه . أما وقد غابت عنا الآن شمس الرخاء أصبحت الأرض الزراعية حملا ثقيلا ينوء به الأقوياء فما بالكم بالضعفاء فقد صارت ضريبة الفدان غير معقولة لا سيما بعد ان أضيفت اليها ضرائب متنوعة لا حصر لها من مجالس المديريات التى صارت لا تعقد جلسة تقريبا الا وتسفر عن اصدار قرار بزيادة ضريبة جديدة حتى بلغت ضريبة الفدان فى بعض الجهات نحو جنيهين أو أكثر من ذلك وهذا يعادل ايراده فى الوقت الحاضر فماذا بقى للمسول المسكين بعد هذا وهو مضطر أن يدفع الضريبة عن يد وهو صاغر حتى ولو يبيع ألزم مقتنياته الضرورية من مواش وغيرها » . ودعت الحكومة الى تدارك مثل هذه الحالة حتى لا يتوقف المسول (الفلاح) عن الضرائب بترك الأرض بغير زرع ولا لوم عليه . ودعت الصحيفة الملك للتدخل لتخفيض هذه الضرائب حلا لهذه الأزمة (٣٧) .

وخصصت الجريدة مقالا فى صفحتها الأولى يوميا ولمدة طويلة لمناقشة آثار الديون العقارية على الأراضى الزراعية وما يمكن أن تؤدى اليه من مزيد من اضعاف الفلاحين واضعاف للاقتصاد القومى وأن الحل الأمثل هو مراعاة أحوال الفلاحين

---

(٣٧) المقطم : فى ١٩٣٢/٨/٣ .

اذا كان القصد هو انقاذ الاقتصاد الوطنى (٣٨) ، وبالطبع لم يكن لأغلب هذه القضايا أثر فى مجلس النواب •

وقد طرحت فى الصحف خلال فترة البحث ثلاثة من المشروعات قصد بها أصحابها انهاض الريف المصرى وهى :

أولا : مشروع الدكتور محمد شاهين باشا وهو خاص ببرنامج اصلاح صحى نشرته الصحف سنة ١٩٣٤ ويقضى باصلاح حالة القرى باعادة بنائها فى شكل صحى لمساكن جديدة وقدر تكلفته بـ ٤٢ مليون جنيه توفرها ميزانية الدولة على مدى ثلاثين عاما •

ثانيا : مشروع الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وقد نشر فى الصحف سنة ١٩٢٧ وطلب صاحبه اعتماد مبلغ مائتى مليون جنيه لتنفيذه وعلى مدى خمسين عاما لبناء قرى صحية جديدة تحل محل القرى الحالية •

ثالثا : مشروع الدكتور بولس بولس الذى تقدم به للمؤتمر الطبى سنة ١٩٣٤ ويقسم فيه مراحل العلاج لمشاكل الريف على ثلاثة مراحل يستغرق تطبيقها ثلاثين عاما وتكلف ميزانية الدولة ثلاثين مليون جنيه أى بواقع مليون جنيه فى السنة ، وفى المرحلة

---

(٣٨) المقطم : فى ١٩٣٤/٧/٢ •

الأولى يتم انهاض الحالة الاقتصـادية وتنوير الرأى العـام من الوجهة الصحية وتعمل التمهيدات اللازمة للانشاءات الأوليـة كايجاد موارد نقية للشرب وتعميم الانارة ودورات المياه . وفى هذه المرحلة يكون مستوى الحالة الصحية والمـادية فى القرى قد ارتفع بقرينه القديمـة وبهذا تبدأ المرحلة الثانيـة . وتقوم الحكومة خلال هـذه المرحلة بتعيين المناطق المجـاورة لانتقال القرى الحالية اليها بعد ضم القرى المجـاورة فى صعيد واحد ويستعيض أصحاب هذه الأرض بأرض القرى القديمة دون شراء أرض جديدة . وفى المرحلة الثالثة والعملية تقوم الحكومة بتوزيع المساحات على القادرين على الانتقال للقرى الجديدة مع اشتراط البناء بطريقة صحية خاصـة وتستطيع الحكومة فى هذه المرحلة أن تبدأ فى اعانـة فقراء الفلاحين فى بنـاء مساكنهم من المـال المتجمع لها من مبلغ المليون جنيه سنويا على أن تبدأ ببنـاء مائة وخمسون مسكنا فى مبدأ الأمر ونحو خمسين مسكن كل سـنة (٣٩) .

ويرى أحد الباحثين أن مثل هذه المشروعات خيالية وأنها جـاءت من تأثر الذين عرضـوها بالريف الأوربى ، كمـا أن أصحابها قد أبدوا اهتماما بالقرى دون اهتمام بالفلاح ، كما أن

---

(٣٩) د. ابراهيم عازر : أمراض المجتمع المصرى ، الريف ومشكلاته ـ القاهرة سنة ١٩٣٧ ص ٤٦ ـ ٤٨ .

ميزانيــة الدولة لم تكن لتتحمل مثل هــذه المشروعات ، وحتى أصحابهــا لم يبدوا حماســا للتبرع أو التطبيق المحــدود فى أراضيهم ([٤٠]) ، وبالقطع فانه لم يكن لهذه المشروعات الخيالية الغير محددة أى صدى فى المجالس النيابية •

---

(٤٠) د. ابراهيم عامر : المرجع السابق ص ٤٨ .

خاتمـــة

تركزت العلاقـــة بين كبار المـــلاك والفلاحين ــ كما أكدت مضابط البرلمـــان ــ على تأكيد سلطانهم على الفلاحين باستمرار وجود نظام العلاقة الخاصة بالأرض كما كانت عليه فى القرون السابقة حيث زاد المـــلاك فى توســـيع دائرة ملكيتهم وتقلصت الملكيـــات الصغـــيرة وتفتتت بفعل الميراث والرهانات والديون وزيادة الضرائب التى أغرقت الفلاحين فى الديون وتحول كثير منهم الى أجراء وعمال تراحيل ، ورصـــدت احدى الدراســـات مزيدا من انخفاض معدلات دخل الفرد خلال فترة الدراســـة الى جانب زيادة نســـبة الأمية ومزيد من ســـوء التغـــذية وانتشار الأمراض المعدية والمزمنة (١) •

---

(١) باتريك أوربان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ت : خيرى حماد القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ١٥ •

واذا كانت المضابط قد تناولت بشكل او بآخر ابعاد هذه العلاقه فى السعى لايجاد بنوك التسليف أو دفع الحكومة لشراء بعض المحاصيل انقاذا لهبوط سعرها أو الاهتمام ببعض جوانب الرى وحفر الترع والصرف والطرق والسكك الحديدية وغير ذلك فان ذلك كان يخص شريحة من الفلاحين وهم صغار الملاك فى حين لم يبد من خلال هـذه المضابط اى اهتمام ببقية الشرائح من الفلاحين كالأجراء والتملية وعمـال التراحيل والذين يعملون فى أراضى كبار الملاك والدوائر الأميرية . فلم يطرح مشروع لتنظيم ساعات العمل لهم أو تحديد اجر لهم أو تحريم السخرة وغير ذلك . بل وحتى مراعاة شمولهم من خلال المشروعات الاصلاحية الخيالية بمساكن أو رعاية صحية أو اتاحة فرصة التعليم أو غير ذلك .

واتضح كذلك مدى خشية كبار الملاك من اقدام بعض أبناء الفلاحين على التعليم ، وبالقطع كانت الشريحة التى كان من الممكن أن يكون لديها قدرة على تعليم أبنائها هم صغار الملاك ولهـذا فقد شرعت كثير من بنوك التسليف فى حرمان هـذه الشريحة من التمتع بمميزاتها وبالتالى لم يكن أمامها سـوى اللجوء للمرابين مما أغرقهم فى مزيد من الديون لتصبح غير قادرة على دفع أبنائها فى طريق التعليم . كما أن محاصرة طبقة الفلاحين ككل بهذه القوانين الجـائرة والظروف الصعبة يجعلها طبقـة

غير قادرة على الاستهلاك وبالتالى فان آيا من الصناعات الناشئة لايمكن آن تنمو أو تستمر ويظل المجتمع المصرى خاضعا لمقولة طالما روجوا لها وحاولوا أن يؤكدوها وهى أن مصر مجتمع زراعى فقط (٢) .

ولهذا فانه فى الوقت الذى وقفت فيه هذه الفئة أمام التعليم الدينى وفتح المعاهد الدينية كما سبق التوضيح وكان ذلك جزءا من خطتها تجاه التعليم ككل الا أنها قد سارعت بالمساهمة فى بناء العديد من الأضرحة والمساجد التابعة للأوقاف أو للطرق الصوفية . برغم أنها فقدت فى ظل الدولة الحديثة كثيرا من نفوذها السياسى ، كمسجد سيدى خليل وأولاد عرفة بشبين الكوم ومسجد سيدى شبل بالشهداء منوفية(٣) ، والحرص على دعم الموالد الدينية وذلك بقصد اغراق الأهالى فى هذه الأفكار الغيبية التى تشكل ـ منذ نشأتها ـ الغطاء الفكرى للنظام الاقطاعى والتى ترتكز على أن اقناع الناس بأفكار الزهد والتقشف والبعد عن ملذات الدنيا ، وهذا يمكن الاقطاعى من الحفاظ على مكانته ومكاسبه ، كما أن الخلاف بين هذه الطرق يعد بديلا للصراع بين الطبقات الاجتماعية ويصيبها بالتميع

---

(٢) د. عبد العظيم رمضان : الفكر الثورى قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ص ١٥٢ .

(٣) مضابط مجلس الشيوخ : فى ١٩٣٦/٧/٨ ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

والسطحية . ويتضح ذلك من موافقة مجلس الشيوخ على تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة الى جمعية الشبان المسلمين اعتقادا فى توجهاتها الاجتماعية (٤) .

وتوضح مضابط المجالس النيابية أن نسبة كبيرة من الاقتراحات ، التى كانت تقدم فى أغلبها من الأفندية ، والتى كان يبدو فى ظاهرها الحرص على مصلحة الفلاحين كانت تحال فى أغلبها الى لجان الاقتراحات وهى لجان كان ينتهى عندها كل شىء وهو أمر تؤكده مضابط مجلس الشيوخ حيث ذكر أحد الأعضاء وهو محمد علوى الجزار بك أن أغلب أعضاء هذه اللجان يتواجدون لمدد طويلة فى أوربا ولا يتمكنون من دراسة المحال اليهم (٥) ؛ كما أن ابداء الاهتمام ببعض القضايا الفرعية كمياه الشرب والصحة والرى وغير ذلك كان اتقاء لانتشار الأفكار التى كانوا يرونها خطرا عليهم كأفكار تحديد الملكية والاعفاء من الضرائب على صغار الملاك وغير ذلك من الأفكار التى يلصقون فيها تهمة البلشفية والخطر الشيوعى .

وقد تأسس خلال فترة الدراسة بنكان حكوميان من بنوك التسليف الزراعية الأول هو ما شرعت حكومة الوفد فى تأسيسه

---

(٤) المصدر السابق : فى ١٩٣٢/٧/٦ ص ٤١٨ ، ٤١٩ .
(٥) المصدر السابق : فى ١٩٢٦/٨/١١ ج ٢٤ .

سنة ١٩٣٠ ولكن تكاتف السراى ورجال البنوك وكبار الممولين على اسقاطه أدى الى تأجيله . ثم عادت ووافقت حكومة صدقى سنة ١٩٣١ على اقامته برغمة أمام الأزمة المالية العالمية ولكن بنظام حرم صغار الملاك من الفلاحين من الاستفادة منه حين حددت تعريفا للمزارع الصغير بأنه الذى يملك خمسين فدانا أو الذى ينتج أو يشون ما لا يزيد عن مائة قنطار قطن أو مائتى أردب من القمح أو الحبوب أو ثلاثمائة أردب أرز ثم رفعت ذلك الحد بعد ذلك ، أما البنك الثانى فقد تأسس فى يوليو سنة ١٩٣١ باسم بنك التسليف الزراعى المصرى بقصد تقديم القروض القصيرة الأجل الى المزارعين والأفراد والجمعيات التعاونية بضمان المحصول ، وتمويل عملية شراء الأسمدة والتقاوى وكان بذلك وبهذه الشروط لا يقدم خدمة لصغار الملاك من الفلاحين (٦) .

أما عن شركات الأراضى التى أسست خلال هذه الفترة فكانت ثلاث شركات هى :

١ ـ شركة القاهرة الزراعية وقد أسست سنة ١٩٢٦ وكانت تملك ٦١٣ فدانا موزعة بين مديريتى القليوبية والشرقية .

٢ ـ شركة أراضى الدقهلية وسجلت فى مايو سنة ١٩٢٩

---

(٦) ابراهيم عامر : المرجع السابق ص ١٠١ .

وكان مجمل ما تملكه من الأراضى فى مارس سنة ١٩٥٦ هو ٤٥٢ فدانا فى كل من مديريتى الدقهلية والبحيرة .

٣ ـ شركة مصر العقارية وهى احدى الشركات التابعة لبنك مصر وبلغت مساحة الأرض التى كانت تملكها هذه الشركة فى نهاية سنة ١٩٥٥ مقدار ١١٦٠ فدانا .

أما عن شكل استغلال هذه الشركات للأرض فكان يتم فى شكلين :

الأول المتاجرة فى الأرض بعد اصلاحها واعادة بيعها ، والثانى زراعتها بواسطة العمال الزراعيين وتسويق حاصلاتها فى السوق لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الصناعة (٧) .

وبقى أن نشير الى أن الانتخابات التى كانت تقوم على أساسها الحياة النيابية خلال هذه الفترة لم تكن تقوم على وعى الفلاح وادراكه ، وبالتالى لم تكن تقوم على أساس صحيح ، وكانت تخضع لمدى سيطرة كبار الملاك على جموع الفلاحين ، وهذا اذا ما كانت عملية الانتخاب تتم بشكل صحيح لكنها فى أغلب الفترات كانت عرضة للتزوير والتشويه أو الاجبار ، ويرجع ذلك

---

(٧) ابراهيم عامر : المرجع السابق ص ١٠١ .

فى أصله الى أميـة الفـلاح التى كانت تزداد ، وخضـوعه فى مصـدر معيشته لكبار الملاك المسيطرين على أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية خلال هذه الفترة وكما يتضح من الجداول الآتيـة :

(أ) نسبة كبار الملاك فى المجالس النيابية خلال فترة البحث (٨) :

مدة المجلس		النسبة	ملاحظات
من	الى		
١٩٢٤/٣/١٥	١٩٢٤/١٢/٢٤	٤٣ر٥٪	
١٩٢٥/٣/٢٣	١٩٢٥/٣/٢٣	٤٤ر٤٢٪	
١٩٢٦/٦/١٠	١٩٢٨/٧/١٩	٤٩ر٧٪	
١٩٣٠/١/١١	١٩٣٠/٧/١٢	٤٦٪	
١٩٣١/٦/٢٠	١٩٣٤/١١/٣٠	٣٨ر٢٪	
١٩٣٦/٥/٢٣	١٩٣٨/٢/٢	٤٨ر٥٪	

(٨) د. عاصم الدسوقى : مجتمع كبار الملاك ص ٢١٠ ــ ٢١٢ .

(ب) نسبة كبار الملاك فى الوزارات خلال فترة البحث [٩] :

الوزارات	الفترة	النسبة	ملاحظات
وزارة سعد باشا	١٩٢٤	٦٣ر٧٪	
وزارة أحمد زيور باشا	١٩٢٤ — ١٩٢٥	٧٥٪	
وزارة أحمد زيور باشا	١٩٢٥ — ١٩٢٦	٨٠٪	
وزارة عدلى يكن باشا	١٩٢٦ — ١٩٢٧	٧٧ر٧٪	
وزارة عبد الخالق ثروت باشا	١٩٢٧ — ١٩٢٨	٧٠٪	
وزارة النحاس باشا	١٩٢٨ — ١٩٢٨	٦٠٪	
وزارة محمد محمود باشا	١٩٢٨ — ١٩٢٩	٦٦ر٢٪	
وزارة عدلى يكن باشا	١٩٢٩ — ١٩٣٠	٥٠٪	
وزارة النحاس باشا	١٩٣٠ — ١٩٣٠	٦٠٪	
وزارة اسماعيل صدقى باشا	١٩٣٠ — ١٩٣٣	٦٠٪	
وزارة اسماعيل صدقى باشا	١٩٣٣ — ١٩٣٣	٧٥٪	
وزارة عبد الفتاح يحيى باشا	١٩٣٣ — ١٩٣٤	٥٠٪	
وزارة محمد توفيق نسيم باشا	١٩٣٤ — ١٩٣٦	٤٤ر٤٪	

(٩) المرجع السابق .

وقد أدت هذه السيطرة الى فقدان الفلاح لحريته وبالتالى لم يكن يفهمها وبالتالى لم ترتبط مصالحه بها وهو أمر يفسره ترحيب الفلاحين بالحكم الشمولى بعد سنة ١٩٥٢ وتأييده بسبب الاجراءات التى اتخذت للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى التى شملت هذه الفئة وغيرها من الفئات دون اكتراث بشكل نظام الحكم .

وينبغى أن نشير أيضا الى ملاحظة تم رصدها وهى أن أغلب الذين كانو يثيرون قضايا الفلاحين فى المجالس النيابية كانوا من الأفندية . وكانت قلة بسيطة من كبار الملاك . وكانت أغلب اقتراحات الأفندية اما أن يكون مصيرها الرفض أو تحال الى لجان الاقتراحات التى كانت تنتهى عندها كافة الموضوعات فى الغالب . أما اقتراحات كبار الملاك فكانت تثار فى الغالب فى أزمنة الانتخابات أو اتقاء لمطالب كبرى تثار فى المجلس كتحديد الملكية أو تخفيض الضرائب أو غير ذلك وكان بعضها أيضا يحال الى لجان الاقتراحات .

وملاحظة أخرى أن أكثر نسبة اقتراحات قدمت المجالس النيابية قد زامنت وجود الوفد فى الحكم برغم قلة وجوده وان

كان أغلبهـا لم يحظ بالتأييد الا أنها تشير الى مدى سـماح الأعضاء الوفديين باثارة مثل هذه القضايا • ومن جهة أخرى فان أتباع الفكر الاشتراكي اليساري كانوا أكثر القوى والتيارات اهتماما بقضايا المجتمع بشكل عام وقضايا الفلاحين بشـكل خاص سواء داخل البرلمـان أم خارجه •

المصادر والمراجع

الوثـــائق :

— مضابط مجلس النواب فى المدة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٦ .
— مضابط مجلس الشيوخ فى المدة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٦ .

المراجـع العربيـة :

— د. ابراهيم شـلبى :

تطور النظم السياسية والدستورية ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة سنة ١٩٧٤ .

— د. ابراهيـم عـازر :

أمراض المجتمع المصرى ـ الريف ومشكلاته ـ القـاهرة سنة ١٩٤٧ .

— ابراهيـم عـامر :

الأرض والفلاح ـ القاهرة سنة ١٩٥٨ .

— د. أحمد زكريا الشـلق :

حزب الأحرار الدسـتوريين ـ دار المعارف ـ القـاهرة سنة ١٩٨٢ .

— د. السـيد الزيـات :

البناء الطبقى والتنمية السياسـية فى المجتمـع المصرى ١٨٠٥ ـ ١٩٥٢ ـ دار المعارف ـ القـاهرة سـنة ١٩٨٥ .

— باتريـك أوريـان :

ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ت : خيرى حماد ، القاهرة سنة ١٩٦٥ .

ـــ **د. رفعــت الســعيد :**
اليسار المصرى ١٩٢٥ ــ ١٩٤٠ ــ دار الطليعة ــ
سنة ١٩٧٢ .

ـــ **د.زكريا سـليمان بيومى :**
الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية
١٩٢٨ ــ ١٩٤٨ ، مكتبة وهبه ــ القاهرة سنة ١٩٧٩ .

ـــ **د. زكريا سـليمان بيومى :**
الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرى
١٩٠٧ ــ ١٩٥٣ ــ القاهرة سنة ١٩٨١ .

ـــ **سـليمان نسـيم :**
موقف اجهزة التشريع والراى فى مصر من قضايا
التعليم ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢ رسالة دكتوراه غير منشورة ــ
كلية التربية جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ .

ـــ **سـليمان نسـيم :**
محاضر البرلمان المصرى ١٩٢٤ ــ ١٩٥٢
كمصدر لكتابة تاريخنا الاجتماعى المعاصر ؛ بحث مقدم
لندوة الالتزام والموضوعية فى تاريخ مصر المعاصر ــ
القاهرة سنة ١٩٨٧ .

ـــ **صـالح محمد صـالح :**
الاقطاع والراسمالية الزراعية فى مصر ــ دار
ابن خلدون سنة ١٩٧٩ .

ـــ **د. عاصـم الدسـوقى :**
كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع
المصرى ١٩١٤ ــ ١٩٥٢ القاهرة سنة ١٩٧٥ .

ـــ **عبد الرحمن الرافعى :**
فى اعقاب الثورة المصرية ــ حـ ١ ــ ط ٢ ــ
القاهرة سنة ١٩٥٩ .

— د. عبد العظيم رمضان :

الفكر الثورى قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ـ القاهرة سنة ١٩٨١ .

— عزة وهبى :

تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر ـ دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام سنة ١٩٨٥ .

— عطيه الصيرفى :

العمال الفلاحون يواجهون المشانق نيابة عن الوطنية المصرية ، بحث مقدم لندوة الالتزام والموضوعية فى تاريخ مصر المعاصر ـ القاهرة سنة ١٩٨٧

— د. على شلبى :

الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ـ دار المعارف ـ القاهرة سنة ١٩٨٣ .

— د. على شلبى :

مصر الفتاة ١٩٣٣ — ١٩٤١ ـ القاهرة سنة ١٩٨٢ .

— فتحى خليل : نضال الفلاحين ـ القاهرة سنة ١٩٦٧

— فوزى جرجس :

دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ـ القاهرة سنة ١٩٥٨ .

— يوسف نحاس :

الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ـ القاهرة سنة ١٩٢٦ .

الدوريات :

- البلاغ ١٩٢٥ ـ ١٩٣٢ ـ الوطن ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ .
- المقطم ١٩٢٥ ـ ١٩٣٣ .

صدر فى هذه السلسلة

٩ ـ المرأة المصرية والتغير الاجتماعية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥
د . لطيفة محمد سالم

١٠ ـ الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ـ « دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ ـ ١٨٤٨ »
د . نسيم مقار

١١ ـ حول الفكرة العربية فى مصر ـ « دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر »
د . فؤاد المرسى خاطر

١٢ ـ صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ ـ « دراسة تاريخية »
د . يواقيم رزق مرقص

١٣ ـ الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور
د . سامية حسن ابراهيم

١٤ ـ العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ ـ ١٩٢٤
د . أحمد دياب

١٥ ـ حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين
أحمد علم الدين

١٦ ـ مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا
د . عبد الله عبد الرازق ابراهيم

١٧ ـ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ـ « دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول »
د . أحمد زكريا الشلق

١٨ ـ صناعة تاريخ مصر الحديث ـ « دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى »
د · حمادة محمود اسماعيل

١٩ ـ الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ـ من ملفات الخارجية البريطانية
د · لطيفة محمد سالم

٢٠ ـ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨
د · عادل حسن غنيم

٢١ ـ الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ ـ « جمعية الانتقام »
د · زين العابدين شمس الدين نجم

وبين يديك :

قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦
د · زكريا سليمان بيومى

والعدد القادم :

فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ ـ ١٩١٤
د · حلمى أحمد شلبى

فهـرس

الصفحة

رقم الايداع ١٦٠٥/٨٨

الترقيم الدولى ٧ ـ ١٦٦٣ ـ ٠١ ـ ٩٧٧

الهيئة المصرية العامة للكتاب